



الجمعية الجغرافية المصرية

خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية

"دراسة حالة لمنشأة أبو ذكري بمحافظة المنوفية"

الدكتور/ إسماعيل يوسف إسماعيل

قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة المنوفية

قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

سلسلة بحوث جغرافية

العدد الثاني والسبعون - 2014





فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع
1	ملخص الدراسة.
2	مقدمة.
3	أهداف البحث.
4	منهج وأدوات الدراسة.
5	الدراسات السابقة.
8	أولاً : خصائص العمران القديم على الجزر الرملية.
8	(1) توزيع الجزر الرملية وخصائصها الحجمية.
17	(2) ظروف نشأة العمران القديم على الجزر الرملية.
26	ثانياً : العمران الحالي للجزر الرملية.
26	(1) خصائص الموضع ونمط العمران الحالي على الجزر.
35	(2) دلالة أسماء محلات الجزر الرملية وخطتها.
35	ثالثاً : العلاقات المكانية وخصائص سكان منشأة أبو ذكري.
35	(1) عزلة الموقع وقيود الموضع.
41	(2) خصائص سكان منشأة أبو ذكري.
51	رابعاً : مورفولوجية قرية منشأة أبو ذكري.
	(1) خطط قرى جزيرة العراقي.
51	(2) خطة منشأة أبو ذكري وعرض الشوارع وكثافتها.
56	(3) اتجاهات الشوارع.
59	(4) استخدام الأرض.
63	(5) توزيع المباني وأبعادها.
67	(6) نمط استخدام المبني.
70	(7) مادة البناء.
74	(8) حالة المبني.
78	

82	خامساً : التعلية الرأسية وجودة البيئة السكنية وتنمية السعة الاستيعابية.
82	(1) ارتفاعات المباني.
85	(2) التعلية الرأسية المتاحة.
87	(3) جودة البيئة السكنية.
91	(4) حساب السعة الاستيعابية للزيادة السكانية حتى 2032م.
96	(5) مجالات أخرى لتنمية قرية منشأة أبو ذكري.
98	الخاتمة
98	(1) النتائج.
99	(2) التوصيات.
100	المصادر والمراجع.

فهرس الأشكال

صفحة	عنوان الشكل	م
8	قطاع جيولوجي عرضي لدلتا النيل.	1.
9	العمران منذ ما قبل التاريخ حتى القرن 6 ق م والإرسابات الرملية في الدلتا.	2.
10	توزيع بعض الجزر الرملية والحد الشمالي لنطاق توطنها في دلتا النيل.	3.
14	تل سنجها، وانحناء الأحواض شرقي الجزيرة مع الكنتور، وأثار لمجرى مائي.	4.
15	عزية فرج وجزيرة فراين "الفراعين" الأثرية ناحية دمنهور.	5.
15	عزية كوم الضباع (تل الظهيرة)، مركز التلال الرملية للعاصمة (أفارس).	6.
16	مدينة قويسنا أكبر ظاهرة حضرية حديثة على الجزر الرملية يلاحظ العمران الشبكي.	7.
18	تل الربع شمال تمي الأمديد الحالية هو الموقع الأثري لمدينة تيموس.	8.
18	جزيرة رملية تمثل موضع (منديدي) الاسم القديم لمدينة نعيم تيتي، أصل تمي الأمديد.	9.
19	جدارية من عهد الأسرة 18 توضح بيئة مواني شرق الدلتا النيلية المنفتحة على البحر.	10.
19	موزايك روماني يصور رعد البيئة النيلية المنفتحة على البحر مثل تمي الأمديد.	11.
21	خريطة طبوغرافية 1:50000 توضح موقع قرية قننير وتل الظهيرة.	12.
22	صان الحجر القبليّة غرب جزيرة تل صان الحجر الرملية الأثرية.	13.
22	المواقع المفترضة للجزر التي اعتلتها عواصم شرق الدلتا.	14.
23	خريطة رُسمت بناءً على تنقيب أثري لجزر مدينة أفارس ويظهر عليها قرى اليوم.	15.

24	جزيرة تل بسطة وعليها آثار بوياسنيس جنوبي مدينة الزقازيق.	16.
25	أعمال الحفر في تل العراقي جنوب المنطقة الصناعية.	17.
25	أعمال البحث وبعض الآثار الجنائزية المكتشفة في رمال العراقي.	18.
27	آثار تل تروجي وتعود لفترات تمتد حتى القرن الرابع الميلادي.	19.
27	سكن تل تروجي الحالي.	20.
27	مقابر قديمة بها بقايا فخارية وسكن حديث بقرية كوم البوص جنوب أبو حمص.	21.
28	مواقع أثرية يوجد بعضها في نطاق الجزر الرملية بغرب الدلتا.	22.
30	عزبة تل الجن الأثري من مظاهر العمران القرمية تقع شرق الجزيرة.	23.
30	عزبة عبد الجليل بجزيرة البابل بالقرب من كفر صقر.	24.
31	قرية الرمالي حيث احتل العمران كل مساحة جزيرة سيدي هلال في مركز قويسنا.	25.
31	قرى السنيطة والنوافة على تلين رمليين بالقرب من فاقوس.	26.
32	عزبة الكوم الأحمر ناحية أبو المطامير ويغطي عمرانها المتقطع نصف الجزيرة.	27.
32	عمران قرية المشاعلة وأبو هندي حول جزيرة تل المشاعلة بالقرب من كفر صقر.	28.
34	قرية عرب الخلوة غربي جزيرة رمال الخلوة شرقي مدينة طوخ بالقليوبية.	29.
34	كفر ابنهس ومطار قويسنا على جزيرة رمال مقلد.	30.
36	الموقع العام لقرية منشأة أبو ذكري.	31.
38	موقع قرية منشأة أبو ذكري من مظاهر العمران وشبكة الطرق بمحافظة المنوفية.	32.
40	جزيرة رمال العراقي والمنطقة الصناعية والقرى الواقعة حولهما.	33.
41	شبكة الطرق المحيطة بمنشأة أبو ذكري على صورة مائلة.	34.
42	محددات النمو الأفقي لقرية منشأة أبو ذكري.	35.
45	معدل النشاط في قرية منشأة أبو ذكري.	36.
46	الإعالة في قرية منشأة أبو ذكري.	37.
47	العاملون في الزراعة والخدمات والصناعة.	38.

48	معدل الأمية بمنشأة أبو ذكري.	39.
50	متوسط سن الزواج والطلاق والترمل.	40.
52	خطة قرية كفور الرمل، إحدى قرى جزيرة العراقي.	41.
53	خطة قرية شرانيس، إحدى قرى جزيرة العراقي.	42.
54	خطة قرية منشأة دملو، إحدى قرى جزيرة العراقي.	43.
55	بعض أنماط المواضع التي نشأت عليها قرى الدلتا.	44.
57	خطة منشأة أبو ذكري شبكة الشوارع المهمة وقطاعات القرية.	45.
59	عرض وكثافة الشوارع بقطاعات القرية.	46.
62	وردة اتجاهات الشوارع بقطاعات القرية.	47.
65	استخدام الأرض بمنشأة أبو ذكري.	48.
66	التوزيع النسبي لمركب استخدام الأرض بالقرية.	49.
69	نسبة المنطقة المبنية بالقطاعات وكثافة المباني بالفدان.	50.
72	توزيع مساحة المباني تبعا لنمط الاستخدام العام.	51.
73	توزيع مساحة المباني تبعا للاستخدام غير السكني.	52.
76	توزيع مباني القرية وفقا لمادة البناء.	53.
77	التوزيع النسبي لمساحة مباني القرية وفقا لمادة البناء.	54.
80	توزيع المباني تبعا لحالتها الإنشائية بمنشأة أبو ذكري.	55.
81	التوزيع النسبي لمساحات المباني تبعا للحالة الإنشائية.	56.
83	التوزيع النسبي لمساحات المباني تبعا لعدد الطوابق.	57.
84	منظور مجسم يوضح ارتفاعات المباني بمنشأة أبو ذكري.	58.
86	التعليق الرأسية المتاحة بمنشأة أبو ذكري.	59.
90	مستوى جودة البيئة السكنية بمنشأة أبو ذكري.	60.
96	السعة الاستيعابية للزيادة السكانية المرتقبة وفقا للبدائل التنموية حتى 2032م.	61.
98	مصادر التلوث ومجال التأثير بمنشأة أبو ذكري.	62.

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1-أ	توزيع بعض قرى الجزر فى شرق الدلتا.	11
1-ب	توزيع بعض قرى الجزر فى جنوب الدلتا.	12
1-ج	توزيع بعض قرى الجزر فى غرب الدلتا.	12
2.	التوزيع الجغرافي لحدود الكتلة السكنية وفقا لعائق النمو الأفقي.	41
3.	تطور حجم ونمو السكان بقرية منشية أبو ذكري بالفترة (1960-2011).	44
4.	بعض المؤشرات السكانية وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية للقرية 2011م.	49
5.	خصائص شبكة الشوارع بقرية منشأة أبو ذكري عام 2010م.	58
6.	التوزيع العددي والنسبي لاتجاهات الشوارع بقرية أبو ذكري	61
7.	التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.	64
8.	بعض خصائص المبنى بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.	68
9.	التوزيع النسبي لمساحة المباني وفقا لنمط الاستخدام بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.	71
10.	التوزيع النسبي لمساحة أنماط المباني وفقا لمادة البناء بمنشأة أبو ذكري 2010م.	75
11.	التوزيع النسبي لمساحة أنماط المباني وفقا لحالة المبنى بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.	79
12.	التوزيع النسبي لارتفاعات المباني بقرية منشأة أبو ذكري.	82
13.	متوسط ارتفاع المباني ومقدار التعلية الرأسية المتاحة بالقرية 2010م.	85
14.	تقييم جودة البيئة السكنية بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.	89
15.	الحجم السكاني والزيادة السكانية المتوقعة في الفترات الخمسية حتى 2032م.	93

93	الاحتياجات المستقبلية من المباني السكنية وفقا للفضاءات المتاحة بالقطاعات 2010م.	16.
94	المباني المتاحة وفقا لبدل التعلية الرأسية للمباني الطينية.	17.
94	الطاقة الاستيعابية للمباني وفقا لامكانية التعلية الرأسية بمنشأة أبوذكري 2010م.	18.
95	السعة الاستيعابية للزيادة السكانية المرتقبة وفقا للبدائل التنموية حتى 2032م.	19.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة خصائص العمران القديم على الجزر الرملية في دلتا النيل حيث تناولت أولاً نشأة وتوزيع الجزر الرملية وخصائصها الحجمية ومن ثم ظروف نشأة العمران القديم عليها وأنماطه ووظائفه مع تحديد مواقعها الحالية والشواهد الدالة عليه. كما تناولت الدراسة الخصائص العامة للعمران الحالي على الجزر الرملية من حيث خصائص الموضع ونمط العمران ودلالة أسماء محلات الجزر الرملية وخطتها أو الشكل الذي يتخذه عمرانها وبعض وظائف المحلات العمرانية على الجزر الرملية أو استخدامات هذه الجزر.

ركزت الدراسة بعد ذلك على دراسة قرية منشأة أبو ذكري إحدى قرى جزيرة رمال العراقي بمركز قويسنا من حيث خصائص الموقع والعلاقات المكانية في محيطها الجغرافي وطبيعة موضع القرية، ومن ثم الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لسكانها مقارنة بسكان الريف المحيط "ريف مركز قويسنا" وسكان ريف محافظة المنوفية.

ثم انتقلت الدراسة للبحث في مورفولوجية قرية منشأة أبو ذكري حيث تناولت خطتها مقارنة بخطط القرى المحيطة بنفس الجزيرة الرملية التي تقع عليها منشأة أبو ذكري، وقسمت الدراسة القرية إلى 5 قطاعات وتناولت خطة شوارع القرية واستخدام الأرض وخصائص مباني القرية من حيث أبعادها الأفقية ونمط استخدامها ومادة البناء وحالة المبنى في قطاعات القرية. كذلك تناولت الدراسة ارتفاعات المباني ومكانية تليتها رأسياً، ثم تقييم مستوى البيئة السكنية في قطاعات القرية في ضوء كافة العناصر السابق دراستها.

بعد ذلك تم حساب السعة الاستيعابية للزيادة السكانية المقدرة لقرية منشأة أبو ذكري حتى سنة 2032م ووضعتم مقترحات لتنمية السعة الاستيعابية بدون الإخلال بالظروف البيئية للقرية كما وضعت عدة مقترحات تنموية في مجالات مختلفة أمكن معرفتها من خلال الدراسة وأثناء العمل الميداني.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي واعتمدت على بيانات رسمية منشورة وغير منشورة، وعلى بيانات محلية تم جمعها عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية وكانت الدراسة الميدانية في غاية الصعوبة للحفاظ الشديد لسكان القرية. وتم استخدام برامج حاسوبية لتخزين ومعالجة البيانات وعمل الخرائط ومعالجة الصور.

وتألفت الدراسة من 5 مباحث، واشتملت على 62 شكلاً، و19 جدولاً، وتضمنت قائمة بأهم الدراسات السابقة، وثبتت بالمصادر والمرجع العربية والأجنبية، كما تضمنت مقدمة، وانتهت بخاتمة من النتائج وأوصت بمواصلة البحث في موضوع عمران الجزر الرملية والتنمية الريفية وحسن استثمار الموارد الريفية للحد من الفقر الريفي.

مقدمة

تقع الجزر الرملية المعروفة حاليا في دلتا النيل، والتي سُميت باسم ظهور السلحفاة، في نطاق معلوم يقع بين حدود الأراضي الزراعية للدلتا، وغربي فرع رشيد وشرقي فرع دمياط وشمال رأس الدلتا الحالي على مسافات متفاوتة (4, Salah Abdel Gaber, 1990, p. 4).

ويختلف تاريخ العمران الحالي على ما تبقى مكشوفًا من الجزر الرملية، كما يختلف تاريخ العمران المندثر على ما تبقى من الجزر أو على ما أنطمر منها والذي أكدته الدراسات الجيوفيزيائية وأعمال التنقيب عن الآثار.

كذلك اختلف نمط العمران القديم على الجزر الرملية بين عمران الأحياء وعمران الأموات، وحاليا بين القرى القديمة والعمران الحضري الحديث والعزب الحديثة والأكثر حداثة.

كذلك يختلف حجم العمران على الجزر أو ما تبقى منها بين سكن متناثر وعزب قزمية وقرى متوسطة وكبيرة الحجم وحواضر متوسطة وصغيرة الحجم.

وبالمثل اختلفت وظيفة العمران على الجزر الرملية قديما وحديثا ما بين الوظيفة النقلية كالموانئ البحرية النيلية في مصر القديمة والمطارات حاليا، والوظيفة الإدارية كعواصم المراكز والمحافظات حاليا وعواصم النومات في مصر القديمة، والعواصم المحلية قديما. والوظيفة العسكرية كمدن التخوم وعواصم الغزاة قديما، ومعسكرات الأمن والدفاع حاليا. والوظيفة الترويحية كمحطات الانتجاع قديما والمزارات الأثرية حديثا.... وهذا ما سيتبين في مباحث الدراسة.

وبالنظر لتوزيع الإرسابات الرملية والطينية على السطح أو القريبة من السطح في الدلتا وبمقارنتها بالعمران القديم يدرك المرء أن مظاهر العمران في دلتا النيل نشأت في الأصل ليست على جزر رملية خشنة فحسب وإنما على جزر تحيطها مياه الغرق أثناء موسم الفيضان (17, Butzer, 1976, p. 17).

وما من شك أن أقدار المحلات العمرانية على الجزر الرملية اختلفت عبر الزمن وتباينت من مكان لآخر على صفحة الدلتا. والمرحلة الحالية لمظاهر العمران الواقعة على الجزر الرملية الظاهرة ليست إلا مرحلة أخيرة سبقتها مراحل مختلفة تعرضت لبعض ملامحها هذه الدراسة.

وتتفق غالبية القرى المصرية اليوم في الدلتا في كثير من ملامحها، ومع ذلك فلكل منها شخصيتها التي استمدتها من خصائص موضعها وموقعها وحجمها السكاني والعمراي وتقلها الوظيفي (مصيلحي، 2003م، ص 102).

كذلك فإن القرى الواقعة على أطراف جزر رملية واسعة، مثل رمال العراقي بمركز قويسنا، والتي لم تكن مستغلة في غير الزراعة حتى وقت قريب، هذه القرى مثل منشأة أبو ذكري، لها ملامح مختلفة في الوقت الراهن عن القرى القريبة منها غير الواقعة على أطراف الجزر الرملية.

وما يهم الآن أن قرية منشأة أبو ذكري تعاني من أزمة مكانية بسبب موقعها وموضعها وهي في مأزق تنموي بسبب المرحلة الحضارية التي تمر بها الآن.

فقد عانت قرية منشأة أبو ذكري من وقوعها على مشارف منطقة صناعية حديثة ناشئة بعدما كان ظهيرا جزيرة رملية أقصى ما كانت تتمتع به زراعة محاصيل تقليدية وبستانيّة محدودة.

وفي ظل الهامشية وشبه العزلة الجغرافية والموضع شبه الحبيس وتقرم الحيز الزراعي والتواضع الاقتصادي الاجتماعي في خصائص سكان القرية تتضح ملامح الأزمة التي تعانيها تلك القرية ما شكل الدافع الرئيسي للباحث لدراستها.

هذه الظروف جعلت التنمية العمرانية للقرية تجابه تحديات كبيرة، فالقرية غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية السريعة في ضوء ضعف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية واختناق موضعها بين الحيز الزراعي المحدود، والمنطقة الصناعية والأثرية والاستخدامات الدفاعية والأمنية التي تحيط بها.

أهداف البحث :

- التعرف على الأبعاد العامة لظاهرة العمران على الجزر الرملية وذلك بدراسة توزيع الجزر الرملية وما ارتبط بها من عمران قديم وحديث في نطاق توزيع هذه الجزر في شرق وغرب وجنوب الدلتا في فترات تاريخية مختلفة.
- دراسة الخصائص الجغرافية لقرية منشأة أبو ذكري ثم تقييم حالتها وفقا لمجموعة من المتغيرات العمرانية والسكانية في قطاعات القرية المكانية.

- رصد مقومات وقيود التنمية عامة والتنمية العمرانية خاصة، وتقييم قدرة الهيكل العمراني على استيعاب الزيادات السكانية دون مزيد من التدهور البيئي في ظل ظروف الموضع والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
- وضع البدائل المناسبة لزيادة السعة الاستيعابية للقرية في فترة تخطيطية محددة، وتحديد مجالات أخرى للتدخل التخطيطي المطلوب.

منهج وأدوات الدراسة :

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة توزيع الظاهرة العمرانية وتمييز ملامحها، والمنهج الاستقرائي لتقييم التفاعلات بين عناصرها لقياس تأثير كل منها واستخدامها لتجريب البديل التنموي المناسب.

وقد اعتمد البحث على عدة مصادر للبيانات منها الصور الفضائية والخرائط الطبوغرافية القديمة 1:25000، و 1:50000 والمصادر التاريخية والجيومورفولوجية لمعرفة توزيع وخصائص الجزر الرملية والعمران المرتبط بها.

كما اعتمد البحث على الخرائط الرقمية للقرية من الهيئة العامة للتخطيط العمراني وشركات الكهرباء والغاز، والصور الفضائية الحديثة.

وتم توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية لعمل قاعة بيانات مكانية لجزيرة العراق، والقرى المحيطة بها وقرية منشأة أبو ذكري.

كما تم عمل قاعدة بيانات إحصائية للقرية وريف المركز لقياس مدي الاختلاف والتشابه بين خصائص سكان القرية وريف المركز وريف المحافظة.

كما تم عمل قاعدة بيانات مكانية لخصائص عمران قطاعات القرية لإبراز التباينات المكانية لعناصر العمران، ومن ثم تحديد رتب القطاعات تبعاً للمكونات العمرانية المختلفة ومستويات التدخل التخطيطي المطلوب والقدرة الاستيعابية للزيادة السكانية.

اعتمدت الدراسة أيضاً على الزيارات الميدانية للتحقق من صحة البيانات المكانية الرقمية، ورصد ملامح العمران، والتعرف على تأثير المنطقة الصناعية على عمران وسكان القرية، والتعرف على مشكلات القرية من خلال المقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة.

الدراسات السابقة :

يرى "صلاح عيسى، 1983م ص371" أن جغرافية العمران الريفي Geography of Rural Settlements تهتم بتحليل أنماط وأصل المستوطنات الريفية، وأن من بين واجبات الجغرافي أيضا التخطيط لما يمكن أن يفعله الإنسان في الموارد الريفية في الحاضر والمستقبل.

ويؤكد (Andrew Glig, 1985, p. 4) أن تخطيط المراكز العمرانية الريفية، وتنميتها، والإنشاء الأفضل لمسكن القرية، وتنظيم استخدامات الأراضي هي من مجالات البحث في جغرافية الريف Rural Geography والتنمية الريفية Rural Development.

وقد اتفقت الآراء على ضرورة التنمية الريفية المستدامة والمتكاملة باعتبارها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ ضمن استراتيجية شاملة تهدف لإحداث تغييرات موجبة في كافة مكونات الريف ومنها المستوطنات الريفية بما يجعل الريف مكانا مناسباً لعيش الريفيين. والتنمية الريفية هي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع مستوى معيشة غالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة بما يسمح برفع مستوى معيشتهم. وقد أكد "مصيلحي، 1988م، 313" على أهمية تنمية المراكز العمرانية الريفية للحد من التدهور الريفي والحضري معا.

وقد وضع Paul J. Cloke بعض مبادئ التنمية العمرانية الريفية، وبخاصة الخطوات الإجرائية الأولية لتخطيط تنمية المستوطنات الريفية منها:

1. تحليل الخصائص الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للمنطقة الريفية والمستوطنة الريفية لإبراز سماتها ومواردها.
2. تقييم السياسات التخطيطية الحالية وتأثيرها على العناصر العمرانية السابقة.
3. كشف وتقييم علاقة المستوطنة الريفية بالمناطق المجاورة.
4. الإطلاع على قواعد التخطيط العمراني وقوانين البناء في الريف.
5. وضع صيغة للتنمية العمرانية المنشودة.

وفي ضوء ما سبق، اعتمد الباحث لإنجاز هذه الدراسة على دراسات سابقة جغرافية وتاريخية، لم تُذكر كلها ضمن الدراسات السابقة، وذلك لغرض تحديد أصل المستوطنات الريفية على الجزر الرملية وتمييز أنماطها وخصائصها.

كذلك اطلع الباحث على دراسات أخرى تهتم بتتبع المحلات العمرانية الريفية وبخاصة في المرحلة الأولية المتعلقة بتحليل الوضع الراهن للمحلة أو المحلات، ثم ما يتعلق بتتبعها وبخاصة السعة الاستيعابية المستقبلية للسكان نظرا لما تعانيه منطقة الدراسة التفصيلية، وهي قرية منشأة أبو ذكري، من أزمة تتعلق بضعف إمكاناتها على مواجهة الزيادة السكانية.

ويذكر من الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث ما يلي:

- دراسة (Butzer, 1976)، للتطور الحضاري للري في مصر، وأشار فيها لارتباط نشأة المحلات العمرانية بالجزر الرملية في الدلتا.
- دراسة صلاح عبد الجابر عيسى (1990م)، لتطور استخدام الأرض بالجزر الرملية بمركز قويسنا بمحافظة المنوفية منذ 1950م وحتى 1990م وما صاحبه من نمو سكاني للمحلات العمرانية عليها حتى نهاية السبعينيات من القرن السابق.
- دراسة عبد الباقي (1996م)، عن التنمية السلبية للقرية المصرية ويقصد بها تحول القرية من الدور الإنتاجي للدور الاستهلاكي في العقود الأخيرة والآثار البيئية للنمو العمراني والسكاني على البيئة الريفية.
- دراسة إسماعيل يوسف (1996م)، لسيناريوهات التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية بالمنوفية بمحافظة المنوفية من عام 1995م إلى عام 2020م.
- دراسة (Brenda Ryan, 2004) للتحليل البيئي للمستوطنات الريفية وعدم التخلص من المخلفات والتأثير السلبي على الظروف البيئية في القرية.
- دراسة (Mohammad A. Qadeer, 2004)، للمناطق الريفية المكتظة بالسكان في جنوب آسيا والاقتصاد المعاشي وفرص التنمية. وأكد على ضرورة التخطيط الإقليمي لضمان النهوض بالمستوطنات الريفية اقتصاديا.
- دراسة البريري (2004م)، لعواصم مصر القديمة وأشار لارتباط مواضع العواصم في الدلتا بالجزر الرملية.

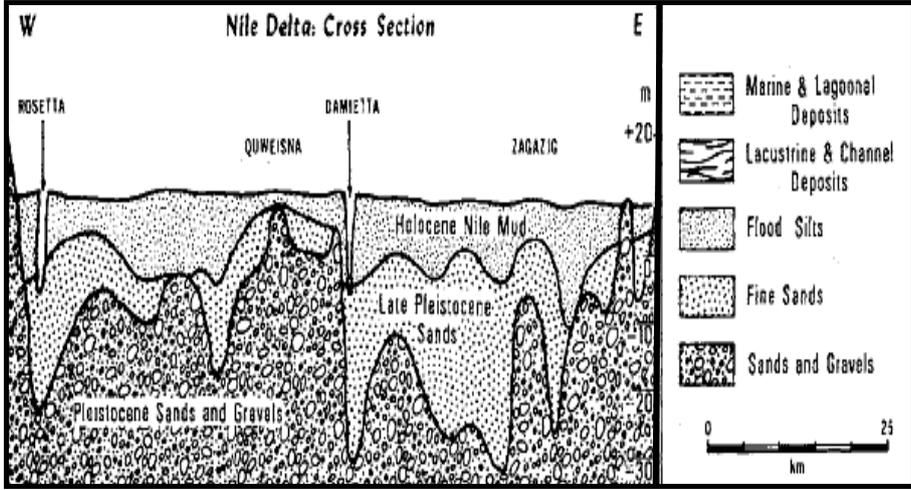
- دراسة إسماعيل يوسف (2004م)، لاتجاهات التحضر والسياسات ذات العلاقة بتحضر القرية في وسط وجنوب الدلتا.
- دراسة القاضي وآخرون (2006م)، لرسم حدود تل وميناء مدينة منديس المنظم والواقع شمال تمي الامديد الحالية باستخدام الوسائل الجيوفيزيكية.
- دراسة (Zakrzewski, 2007) لآثار جزيرة العراقي بقويسنا بالفترة البطلمية.
- دراسة الجعيدب (2008م) لبعض قرى منطقة القصيم بالسعودية، حيث قام بتحليل خصائصها العمرانية والسكانية وتصنيفها لأنماط واقتراح بدائل تنميتها.
- دراسة (Manoj Roy et al., 2008)، لأنماط المستوطنات الريفية في شمال أيرلنده وإمكانيات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وأشار لأهمية كسر عزلة القرى لتحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة (Hualou Longa et al., 2008)، عن أثر النمو العمراني على الأرض الزراعية في منطقة سوكشيشانج الساحلية بالصين من 1990-2006م وكيفية تحسين السعة الاستيعابية للمحلات الريفية من دون التأثير السلبي على البيئة.
- دراسة (Rowland, 2011)، للأهمية الدينية لجزيرة رمال العراقي بقويسنا في التاريخ المصري القديم.
- دراسة (Morriss, 2012)، للاندسكيب الحضري القديم لدلتا النيل ونشأة العمران الجزري فوق منسوب الغرق الفيضي وأمثلة للمحلات العمرانية الدلتاوية القديمة على الجزر الرملية من جسور الفروع النيلية والجزر الملحية من حواف البحيرات الدلتاوية مع التطبيق على مدينة تيمبوس "تمى الأمديد". بالإضافة لدراسات عن تل بسطة "برباستت"، وصان الحجر "برونفر"، وأفاريس "حور وعرت"، وهي عواصم مصرية اقيمت قديما على تلال رملية في شرق الدلتا بعضها أنطمر وبعضها باق وبعضها نصف منظم، وسيلي الإشارة إليها في المتن للاستشهاد بها كأمثلة للعمران القديم على الجزر الرملية.
- دراسة البهنساوي (2008م)، لمعايير تحديد الأهمية النسبية والدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية، وقام بالتطبيق على منطقة المدينة المنورة ومقارنتها بمحافظة المنوفية. وخلص إلى أهمية الوزن السكاني وإمكانية الوصول.

أولاً : خصائص العمران القديم على الجزر الرملية.

(1) توزيع الجزر الرملية وخصائصها الحجمية:

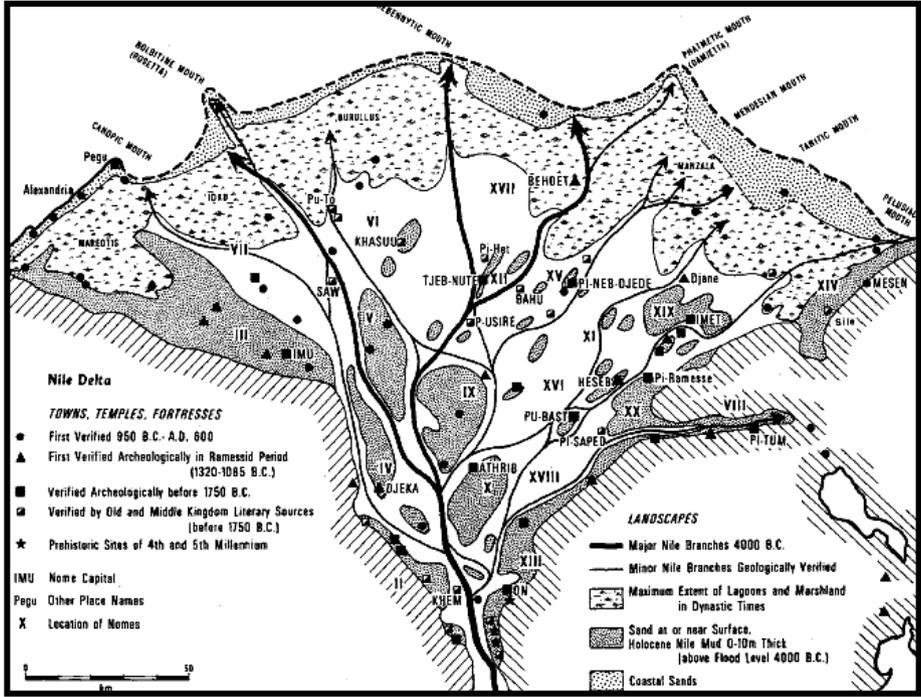
أطلق "Hume, 1925" على الجزر الرملية التي تظهر على سطح التربة الطينية السوداء "ظهور السلحفاة Turtle Backs، كظاهرة إرسابية تنتشر في حزام يمتد من غرب لشرق الدلتا ويقع فيه عدد من الجزر أكثر من التي تظهر في الخرائط الطبوغرافية (Salah Abdel Gaber, 1990, p. 3).

وبين شكل (1) قطاع جيولوجي عرضي للدلتا يمر بالزقازيق (تل بسطة)، وقويسنا (رمال العراقي) حتى غربي فرع رشيد ويظهر عليه الإرسابات التي عرفها (Butzer, 1976) في شكل (2) بأنها إرسابات رملية إلى طينية نيلية هولوسينية قريبة من السطح (10-0م) ارتفاع فوق منسوب الفيضان قبل 4000 ق.م.



شكل (1) : قطاع جيولوجي عرضي لدلتا النيل (Butzer, 1976).

كما يبين كيف بدأ مسرح الدلتا يتهاياً للاستقرار البشري قبل عصر الأسرات. ويميز (Butzer) الحدود الشمالية كالحواجز الساحلية والخلجانية التي كونها أسلاف الفرعين الحاليين Cusate Sudeltas Rosetta & Damietta، والجسور البحرية وجسور الفروع النيلية القديمة Levees التي تقسم الدلتا لأحواض فيضية، ينساب بوسطها مسارب الصرف الطبيعية التي يحتلها اليوم شبكة الري.



المصدر : Butzer, 1976.

شكل (2) : العمران منذ ما قبل التاريخ حتى القرن 6 ق م والإرسابات الرملية 4000 ق م في الدلتا.

كما أشار إلى أنه مع تكرار الفيضان وتصرف المياه في عدد كبير من الفروع أخذت قمة منحنى الفيضان في الانخفاض وينخفض معها الجسور النيلية تدريجياً والتي كانت في تقطع مستمر، وكانت مواضع مناسبة لنشأة العمران.

وتوضح الخريطة مراحل العمران منذ ما قبل التاريخ وحتى القرن السادس الميلادي، ويلاحظ ارتباط المحلات العمرانية بالفروع النيلة ومناطق الإرسابات الرملية الواسعة القريبة من السطح والتي تزداد اتساعاً في الغرب والجنوب وتزداد تبعثراً وتقل مساحاتها وتقطعها فروع النيل في الشمال الشرقي والشمال.

ويوضح شكل (3) امتداد الحد الشمالي لحزام الجزر الرملية بين جنوب مريوط مروراً بجنوب منوف ثم شمال طنطا ثم زفتى، ثم يواصل امتداده الشمال الشرقي. ويحد الحزام جنوباً حدود الأرض الزراعية للدلتا في منتصف القرن السابق (Salah Abdel Gaber, 1990)، عن (Abu Al Izz, 1971, p. 144).

كما يوضح جدول (1) بعض بقايا الجزر الرملية التي أمكن التعرف عليها من الخرائط الطبوغرافية والتي تظهر بين الأراضي الزراعية على الصور الفضائية وتم تقسيمها إلى 3 مجموعات في شرق، وغرب، وجنوب الدلتا.

ويزيد عدد الجزر الرملية شرق فرع دمياط عن غرب فرع رشيد لصغر مساحة النطاق من السهل الفيضي. ولا توجد قاعدة لتوزيع الجزر تبعا للحجم لكن لوحظ زيادة متوسط حجم محلات الجزر الرملية القريبة من الفروع النيلية وبخاصة فرع دمياط، ويقل حجمها كلما انخفضت درجة المجرى المائي.

كذلك لوحظ كبر حجم الجزر التي توجد شواهد دالة على وجود مجرى مائي قديم مندثر بالقرب منها (شكل 4).

وأكبر جزر الدلتا الرملية مساحة هي رمال العراقي بمركز قويسنا بمحافظة المنوفية وبلغت 1835 فدان وتقع عليها المنطقة الصناعية وقرية منشأة أبو ذكري موضوع الدراسة، وقرى كفور الرمل ومنشأة دملو وشرانيس وعزبة البارون.

وتقع أصغر بقايا الجزر بغرب الدلتا، ومنها ما يصعب تمييزه على الصور الفضائية ورغم وضعها على الخرائط كمواقع أثرية مثل قرية الكوم الأحمر (32 فدان) والتي تم البناء عليها وزراعتها، بعكس بقايا جزيرة كوم فراين (88 فدان) الصغيرة أيضا والتي تم الحفاظ عليها (شكل 5).

وقد بلغ متوسط حجم الجزيرة في غرب الدلتا 60 فدان، وفي الشرق 230 فدان، وفي الجنوب 550 فدان.

وبلغ معدل عدد المحلات للجزيرة الواحدة في غرب الدلتا 0.9 محلة/للجزيرة، وشرق الدلتا 1.9 محلة/للجزيرة، وجنوب الدلتا 2.6 محلة/للجزيرة.

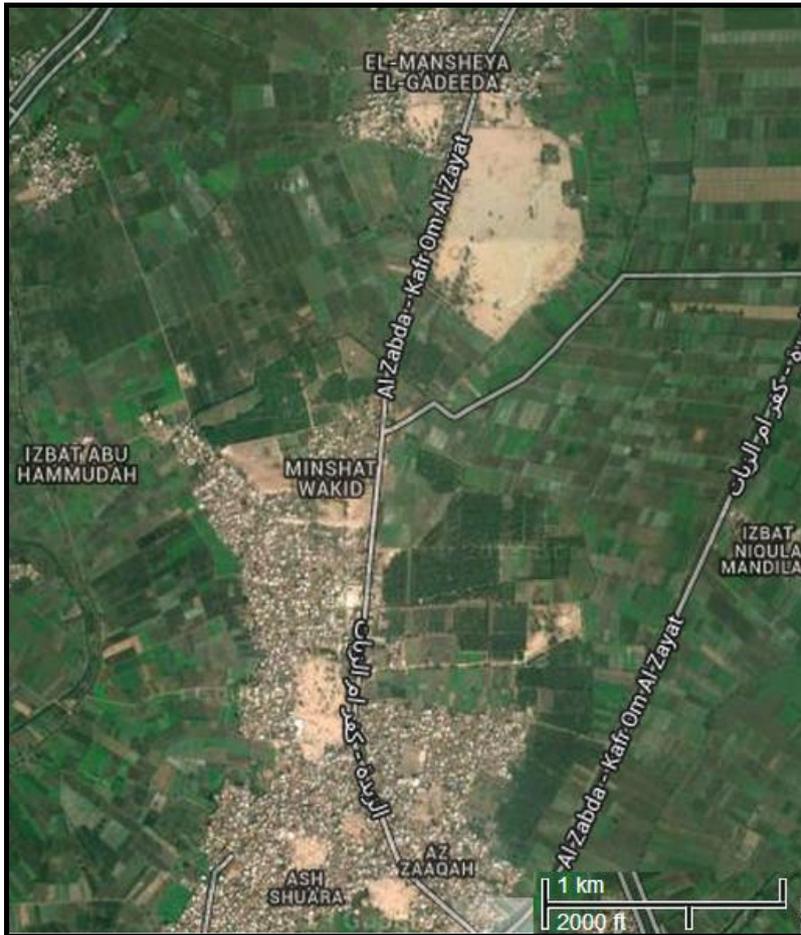
ولا توجد علاقة بين مساحة الجزر وارتفاعها: فمثلا جزيرة تل صان الحجر (237 فدان، وارتفاعها 33م) وتمت حمايتها لقيمتها التاريخية.

أما جزيرة رمال العراقي (1835 ف/م) فقد تمت تسويتها لأغراض صناعية، أما جزيرة كوم الضباع فكانت (2271 ف، و 1 متر ارتفاع) وتمت زراعتها، وهذه الجزيرة لم تكن منخفضة في الأصل عن الأرض التي حولها.

فقد كانت جزيرة كوم الضباع والمعروفة باسم "تل الظهيرة" موضعا مرتفعا لمدينة "حوت وعرت" المصرية القديمة.

كما كانت تلة تقع بين مرفأين مهمين في جنوب "أفريس التي بناها الغزاة الهكسوس" محل "حوت وعرت" التي شُيِّدَت على تلال رملية شرق فرع تانيس القديم كما يحكي المؤرخون، (رمضان، 1988م، ص 219) (شكل 6).

أما أحجام محلات الجزر الرملية فمنها المحلات القزمية كالعزب الصغيرة التي لا تزيد مساحتها عن 5 فدان مثل عزبة كوم تل كفري بالبحيرة، وعزبة المسخوطة بتل المسخوطة ناحية أبو كبير، ومنشأة عمر على كوم تل الفرحانية ناحية فاقوس.



شكل (4) : تل سنجها، يلاحظ انحناء الأحواض شرقي الجزيرة مع الكنتور، وآثار محتملة لمجرى مائي مندثر غربي الكوم المكون من قمتين وتبقي منه المقابر ومحميات الآثار.



شكل (5) : عزية فرج وجزيرة فرلين "الفراعين" الأثرية ناحية دمنهور.



شكل (6) : عزية كوم الضبايع (تل الظهيرة)، مركز التلال الرملية للعاصمة (أفارس).

وتمثل مدينة قويسنا التي تبلغ نحو 300 فدان على رمال منشأة صبري التي بُنيت في زمامها أكبر مظاهر العمران على الجزر الرملية. وبإضافة كل استخدامات الأرض على هذه الجزيرة للكتلة العمرانية ستزيد مساحتها للضعف (شكل 7).
وقد بلغ متوسط حجم المحلة العمرانية أقصاه في جنوب الدلتا 75 فدان/ للمحلة، يليه شرق الدلتا 35 فدان/ للمحلة، ثم غرب الدلتا 10 فدان/ للمحلة.



شكل (7) : مدينة قويسنا أكبر ظاهرة حضرية حديثة على الجزر الرملية يلاحظ العمران الشبكي الكثيف في الشمال والمخلخل في الجنوب.

2) ظروف نشأة العمران القديم على الجزر الرملية :

تختلف خصائص المواضع الحالية عما كانت عليه زمن نشأة العمران القديم الذي اندثر فوق الجزر الرملية. ومن المعلوم أن الموضع لم يؤثر وحده في نمط العمران الناشئ نظرا لأن بعض محلات الجزر الرملية كانت من المراكز الرئيسية عند النشأة وكانت العلاقات المكانية للمحلة الناشئة تحدد أولويات اختيار الموقع في حين أختير الموضع المحلي ليكفل للمحلة الحماية والتكيف.

واتخذت العديد من المدن القديمة في مصر السفلى مواضعها في نطاق الجزر الرملية وبخاصة في شرق الدلتا على جسور نيلية قديمة لفروع النيل المندثرة ومنها ما دُكر عن الفرع المنديسي نسبة لمدينة (منديس - الشق الثاني من اسم تمي الأمديد). وكانت الجسور تأخذ امتدادات متوازية تتجه من الجنوب الغربي للشمال الشرقي وتُعرف التربة التي تسير محل الفرع القديم اليوم باسم "ترعة بحر اشمون الرمان" وهي ترعة صغيرة تقع شرق المدينة (El-Qady, 2006, p. 44).

وكانت تمي الأمديد، الواقعة شمال شرق السنبلوين وتشرف حاليا على جزيرة تل تمي الرملي، كانت عاصمة محلية غنية اسمها مشتق من اسمين لمدينتين قديمتين والاسم الأول هو تيمي وهو اسم مصري ويعني الأرض الجديدة والرومي تيمبوس. وكلمة الأمديد محرفة من Ba-neb-tet المصرية ومنديدي القبطية وتعني نعيم تيتي. وحرف الاسم إلى منديس في الرومية وتوجد لآثارها اليوم على الجزيرة الرملية الواقعة شمال تمي وتعرف الآن بتل الربع (رمزي، ق2، ج1، ص 188) (شكلى 8 و 9).

واتخذت تمي الاسم المصري "برنانب جدت" أيضا، وكانت عاصمة للإقليم السادس عشر وهي لا تقع مباشرة على شاطئ الفرع المنديسي واثبتت الحفريات وجود قناة تربطها بالفرع حيث تكونت على الجسور الرملية القديمة التي تعلو نطاق الغرق للفرع القديم،(البريري، 2004م، ص412). وتوضح الصور التي تأتي في سياق الحديث عن تمي الأمديد في المراجع (شكلى 10 و 11)، أنها كانت تنعم ببيئة مائية رغبة واقتصاد بحري مزدهر وكذلك تيمبوس ذات المرافئ العميقة التي تحد أرضفتها الأحجار والمتصلة بالفرع المنديسي المنفتح على البحر. واستمرت المدينتان كذلك حتى القرن الأول ق.م حيث قل عمق المياه في الموانئ بسبب الإطماء (Redford, 1991, p. 151).



شكل (8) : تل الربع شمال تمى الأمديد الحالية هو الموقع الأثري لمدينة تيموس.



شكل (9) : جزيرة رملية تمثل موضع (منديدي) الاسم القديم لمدينة نعيم تيتي، أصل المقطع الثاني من اسم مدينة تمى الأمديد الواقعة شرقي الصورة.



شكل (10) : جدارية من عهد الأسرة 18 توضح بيئة مواني شرق الدلتا النيلية المنفتحة على البحر في مصر الفرعونية (Morriss, 2012).



شكل (11) : موزايك روماني يصور رعد البيئة النيلية المنفتحة على البحر مثل نمي الأمديد، الأصل ملون من مقتنيات الاسرة المالكة ببريطانيا (Bietak, 2009).

وكانت مدينة (حوت وعرت - أفاريس)، موجودة على تلال رملية يتوسطها كوم الضباع الحالي (تل الظهيرة)، كمدينة فرعونية للإله ست علي شرق الفرع البواسطي "البيلوذي" أيام الأسرة الرابعة. واتخذت موقعها كعاصمة للغزاة الهكسوس في عصر الأسرات 15-17، لخوفهم من الاستقرار في منف موطن الثورات، ولقربها من قواعدهم وأتباعهم في الشرق، ولتحكمها بالطريق التجاري البري شرقاً، (البربري، 2004م، ص 449). وكانت الجزر التي احتلتها أفاريس محاطة بالبحيرات واستوعبت كتائب ضخمة من الجنود (عبد المنعم، 1993م، ص 560). وتم تعميق مرفأ أفاريس في بحيرة موسمية شغلت أرصفة الميناء جوانبها الرملية التي كانت تمثل جسور نيلية قديمة، (Morris, 2012, p. 4).

ويرجح البعض أن قرية قنتير الواقعة شمال "كوم الضباع- حوت وعرت- أفاريس" وجنوب سان الحجر "تانيس": بها آثار لمدينة بررعمسس (كامل، 1985م، ص 97). واختير موقعها كعاصمة للأسرتين 19 و 20 وقاعدة انطلاق نحو الشرق حيث امتدت المملكة المصرية لشمال سوريا. ويرجح آخرون أن قنتير كانت فيها استراحة بناها رمسيس لانتظار زوجته الحيثية. ويرجح البعض أن اختيار بررعمسس كان لبعدها عن نفوذ الكهنة في الداخل، ولوقوعها على الفرع البيلوذي شريان الملاحة للسفن الصغيرة (مهران، 1988م، ص 284) (شكل 12).

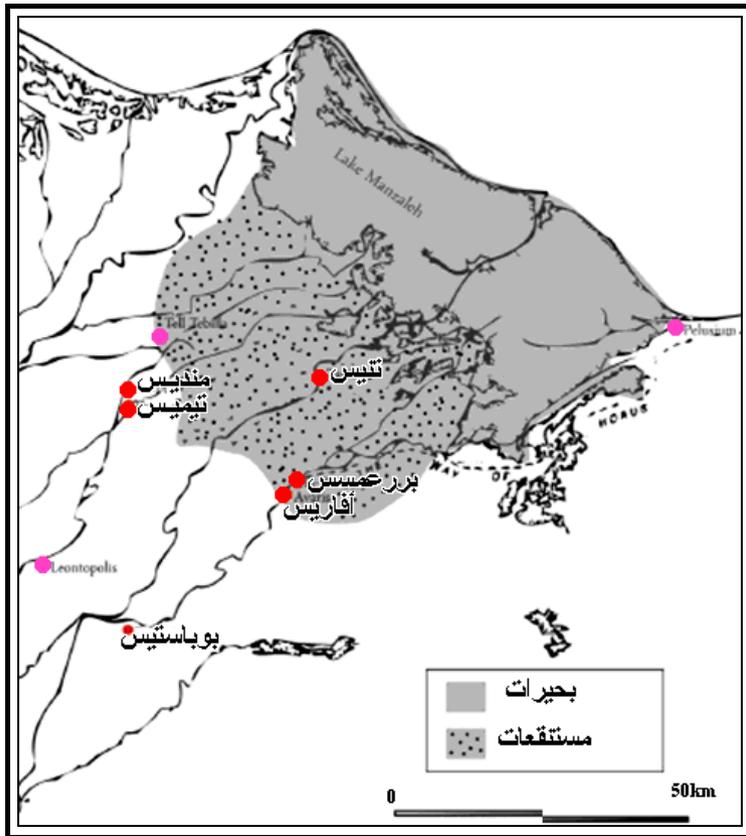
أما الجزيرة الرملية التي تقع عليها آثار سان الحجر القديمة فيجدها من جهة الغرب محلة سان الحجر القبلية الحالية. وعُرفت المدينة القديمة عند الرومان باسم تانيس محرقة عن اسمها المصري القديم Zani والقبطي سان. وتُكْرِت سان الحجر ضمن كور أسفل الأرض في المسالك والممالك وما بعدها (رمزي، ق2، ج1، ص 116). والجزيرة غنية الآثار وبها معبد ومقابر ملكية ومسلات.

ولم تُذكر سان الحجر كعاصمة لمقاطعة مستقلة إلا بعد الأسرة العشرين وهي مبنية على تل رملي مرتفع نقلت إليه المباني التي تبقت آثارها الحالية في عهد الملك رمسيس حيث وجه إليها اهتمامه الديني، (شكل 13).

وهناك آراء تشير إلى أن تانيس وأفاريس وبررعمسس هي 3 أسماء متعاقبة لمركز حضري واحد (البربري، 2004م، ص 359).

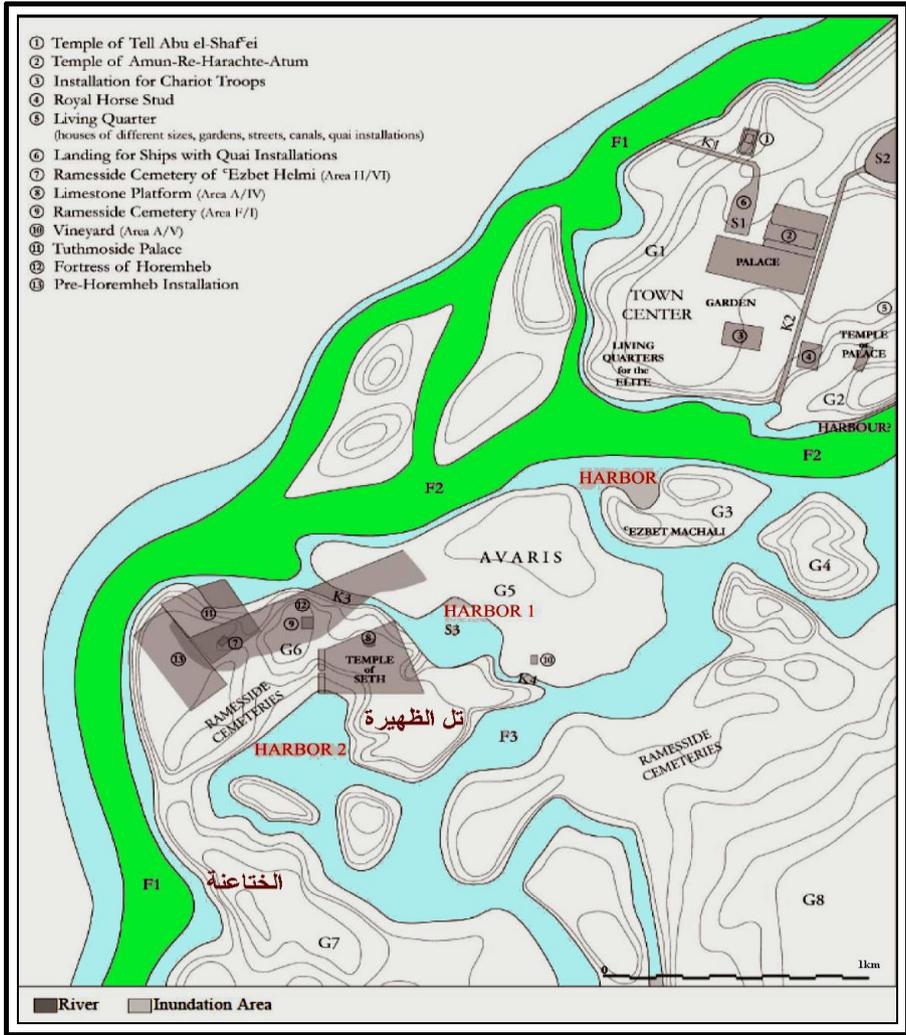


شكل (13) : صان الحجر القبليية غرب جزيرة تل صان الحجر الرملية الأثرية.



المصدر : Redford, 2010

شكل (14) : المواقع المفترضة للجزر التي اعتلتها عواصم شرق الدلتا.



المصدر: Bietak, 2009

شكل (15) : خريطة رُسمت بناءً على تنقيب أثري لجزر مدينة أفاريس ويظهر عليها قرى اليوم: تل الظهيرة "كوم الضباع" بين المرفأين، وعزبة رشدي بمركز المدينة شمالاً 1، 2، والختاينة جنوب الميناء 2.

ومن مكتشفات البعثات في تل العراقي قطع الفخار التي تعود للعصر البطلمي ومقابر تراوح طولها ما بين 40 و60 مترا وتوابيت وبقايا جنازية. ولم يشر لآن عن ان هذه التلال استخدمت قديما لسكن الأحياء مثل كثير من الأكوام الأخرى (Zakrzewski, 2007) (شكلي 17 و 18).



شكل (17) : أعمال الحفر في تل العراقي جنوب المنطقة الصناعية.



شكل (18) : أعمال البحث وبعض الآثار الجنازية المكتشفة في رمال العراقي بمشاركة أحد الباحثين من جامعة المنوفية.

والحقيقة الأمر أن عمليات البحث في جزيرة العراقي ليست حديثة حيث توجد جبانة مكتشفة منذ فترة بالقرب من قرية كفور الرمل. وبالرغم من كبر مساحة رمال العراقي إلا أنها لم تستغل للعمران السكني إلا في أطرافها وبخاصة بعد الفتح الإسلامي باستثناء شرانيس وهي الوحيدة القديمة بين مظاهر العمران حول الجزيرة والبالغ عددها 5 قرى. ويبدو أن ابتعاد هذه الجزيرة عن الفروع النيلية كان من أسباب عدم تعميرها قديما إذا ما قورنت ببطا الواقعة على فرع دمياط والتي تبعد نحو 8 كم جنوب رمال العراقي. وعرفت بطا ابان الفتح الاسلامي باسم منية بطا نظرا لأنه كان أمامها موردة ترسو فيها المراكب وكانت تعتبر ميناء لمدينة بنها حيث قال الادريسي ان بطا هي منية بنها (رمزي، ق2، ج2، ص 201).

أما الآثار المتبقية للعمران السكني للأحياء فيمكن ملاحظته في كثير من الأكوام والجزر الرملية الواقعة في شمال محافظة البحيرة والتي تم مسحها من قبل البعثات الأثرية حيث تبيّن أن أكثر من 57% منها يحتوي على آثار ظاهرة للسكن القديم، ونحو 45% منها مستغلة للسكن حاليا ويوجد السكن الحديث بجوار آثار السكن القديم، وأحيانا تُنقل الآثار من أكوام بعيدة ليعاد استخدامها.

ومن أسف أن حدود هذه الدراسة لم تتسع للتحقق من وجود هذه الأكوام في في النطاق المعرف من قبل الجغرافيين لتوطن ظاهرة ظهور السلحفاة. لذا سيتم الإشارة لبعض الأمثلة فقط الواقعة في النطاق وتوضحها الأشكال (19، 20، 21، 22).

ثانياً : العمران الحالي للجزر الرملية.

1) خصائص الموضع ونمط العمران الحالي على الجزر :

ما من شك أن خطوط الكنتور الحالية لا تمثل طبوغرافية الجزر الرملية الأصلية حيث تبدل السطح لأسباب طبيعية وبشرية. ولا يعني كبر مظاهر العمران الموجودة في بعض مواضع الجزر الرملية حاليا أنها كانت الأقدم تعميرا حيث تبين أن العزب القزمية تنتشر بكثافة في أماكن العواصم المصرية القديمة على أراضي الغرق التي كانت تحيط بالجزر الرملية لتلك العواصم شرق الدلتا فمع مرور الزمن جفت أراضي الغرق وارتفع منسوبها وتحولت لأراضي زراعية أما التلال فإنطمرت أجزاء منها أو تقطعت وتم البناء اللاحق علي أجزاء منها.



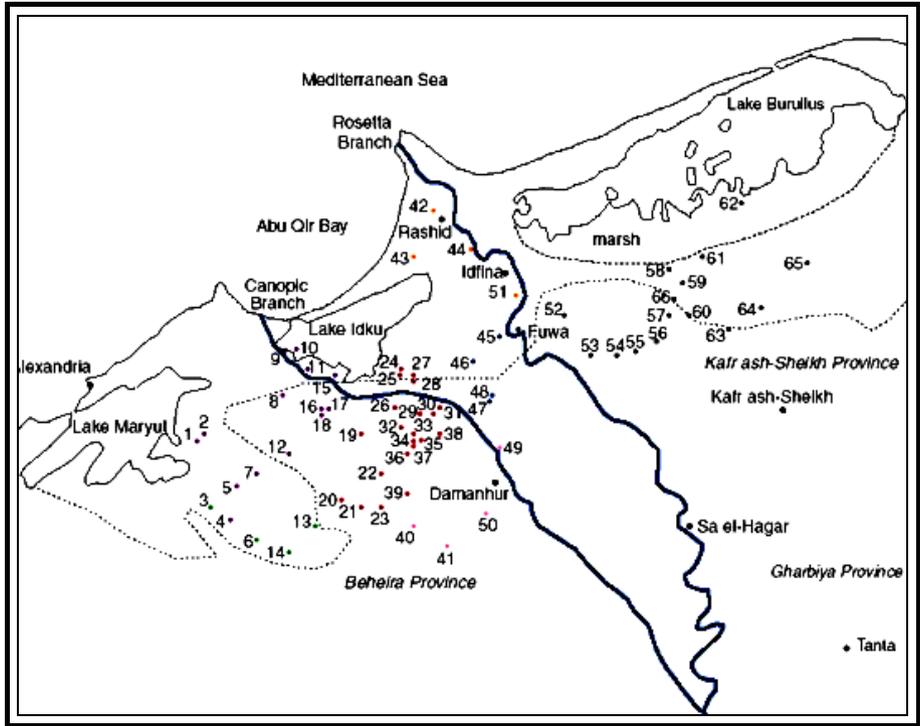
شكل (19) : آثار تل تروجي وتعود لفترات تمتد حتى القرن الرابع الميلادي.



شكل (20) : سكن تل تروجي الحالي.



شكل (21) : مقابر قديمة بها بقايا فخارية وسكن حديث بقرية كوم البوص جنوب أبو حمص.



المصدر : Durham University and the Egypt Exploration Society 2010

شكل (22) : مواقع أثرية يوجد بعضها في نطاق الجزر الرملية بغرب الدلتا.

أما عن الوضع الحالي، وبدراسة خصائص مواضع المحلات العمرانية الحالية القائمة على الجزر الرملية، وبالاستعانة بخطوط الكنتور من الخرائط الطبوغرافية ومن خلال الجدول السابق، يتبين ما يلي:

- يتباين ارتفاع وشكل واتجاه الجزر الرملية وامتدادها والجوار القريب لها بشكل كبير مما جعل لكل منها خصائص مختلفة للموضع.
- يتراوح ارتفاع الجزر الرملية ما بين 2 متر و 11 متر عدا جزيرة صان الحجر والتي يبلغ ارتفاعها 33م حيث يصل منسوب قاعدتها 2م ومنسوب قممها 35م فوق سطح البحر.
- يبلغ متوسط ارتفاع الجزر نحو 7 متر في شرق الدلتا، و5 متر في الجنوب، و4 متر في غربي الدلتا.

- يتباين امتداد الجزر الرملية ما بين 3 كيلو متر مثل جزيرة منشية صبري التي تحتلها مدينة قويسنا، و 300 متر أو أقل حيث أن بعض الجزر صغيرة أو تآكلت أو انطمرت ولم يتبقى منها إلا الاسم (شكل 23).
- تتخذ نحو ثلث الجزر الشكل الدائري وشبه الدائري، بينما تتخذ النسبة المتبقية الشكل الطولي أو غير المنتظم. وتتجه محاور الجزر للشمال الشرقي في شرقي الدلتا، والشمال الغربي في غربي الدلتا، ونحو الشمال في جنوب الدلتا، ونحو الشرق في بداية وادي طميلات (شكل 24).
- يتخذ العمران السكني عدة مواضع نسبة للجزيرة الرملية. فقد يلزم أطراف الجزيرة الرملية في مواضع متفرقة كما في حالة جزيرة رمال العراقي بالمنوفية مع ترك باقي مساحة الجزيرة لاستخدامات صناعية، ويتخذ العمران أشكالاً تلقائية غير مخططة في الغالب، وسيلي دراستها تفصيلاً.
- وقد يحتل العمران كل الجزيرة ويحيط بها من كل الجوانب مع ترك باقي وسط الجزيرة كمنطقة أثرية أو مقابر، مثل قرية المناجاة بالشرقية وقرية الرمالي بقويسنا (شكل 25).
- قد يلتزم العمران بجانب واحد كما في حالة صان الحجر غربي تل صان الحجر، أو قرية حميدة شرقي تل الزير بالشرقية. وقد يحيط بجانبين فقط مع ترك المنطقة الأثرية والمقابر بالمساحة المتبقية التي تتباين من حالة لأخرى، ومثال لهذا النمط قرى السنيطة والنوافة والمشاعلة وأبو هندي بالشرقية والكوم الأحمر بأبو المطامير، وتتباين نسبة المساحة المتبقية من الجزيرة (أشكال 26، 27، 28).
- ويختلف النمط العمراني على الجزر الرملية بين النمط الحضري والنمط الريفي. والنمط الريفي الشائع هو العزب الحديثة والسكن المتناثر ومعظمها غير مسجل حيث لم يتمكن الباحث من معرفة تاريخها ولكن من الواضح أنها تعود لما بعد ثلاثينيات القرن السابق. يلي ذلك المنشآت ومعظمها تم فصله أو أضيف في العشرينيات والثلاثينيات من القرن السابق.



شكل (23) : عزية تل الجن الأثري من مظاهر العمران القزمية تقع شرق الجزيرة.



شكل (24) : عزية عبد الجليل بجزيرة البابل بالقرب من كفر صقر حيث يتجه العمران نحو الشمال الشرقي ولم يتبقى من الجزيرة سوى المقبرة في الجنوب الغربي وجنوبا والمحمية في الشمال الغربي.



شكل (25) : قرية الرمالي حيث احتل العمران كل مساحة جزيرة سيدي هلال في مركز قويسنا ولم يتبقى إلا المقبرة.



شكل (26) : قرى السنيطة والنوافة على تلين رملين بالقرب من فاقوس حيث يحتل العمران المتقطع أجزاء متفرقة من التلين، ويلاحظ انحناء حدود الأحواض مع الكنتور حول التلين.



شكل (27) : عزبة الكوم الأحمر ناحية أبو المطامير ويغطي عمرانها المتقطع نصف الجزيرة رغم اعتبارها محمية أثرية.



شكل (28) : عمران قرية المشاعلة وأبو هندي حول جزيرة نل المشاعلة بالقرب من كفر صقر.

- يلي ذلك الكفور وهي توابع للقرى الأقدم وكانت مضافة في كشوف الحصر ثم دُكِرَت كقرى مستقلة فيما بين منتصف القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين. أما القرى القديمة فبعضها قرى رئيسية وتعد وحدات محلية وهي قليلة ومن بينها قرية المناجاة بالقرب من الحسينية شرقية.
- ويمثل النمط الحضري مدينة قويسنا "المحطة" التي اتخذت عاصمة لمركز قويسنا، وهي التي أنشئت في زمام ناحية منشأة صبري بالمنوفية تميزها لها عن قرية قويسنا البلد الأصلية القديمة البعيدة عن السكة الحديد.
- يتباين امتداد محلات الجزر الرملية، فبعضها يوازي في امتداده الجزيرة الرملية ويتخذ نفس اتجاهها والبعض الآخر لا يكون محدد الاتجاه.
- تزيد أحجام المحلات العمرانية ونسبة مساحة العمران وبخاصة السكني على الجزر الرملية الواقعة في المحافظات الكثيفة عن المحافظات الأقل كثافة، وفي الأراضي الزراعية القديمة عن مناطق الاستصلاح الحديث. وأثرت هذه الظروف في تباين استخدام الأرض في الجزر الرملية.
- يعد السكن من الاستخدامات الشائعة للجزر، وكذا المقابر سواء كانت في وسط العمران أو منعزلة أو في أطراف العمران. وتمثل الجزر المعمورة والتي عمرانها سكني في الغالب 78% من الجزر.
- تمثل المقابر أحد المظاهر التي يمكن ملاحظتها على الجزر الرملية حيث توجد 13 جزيرة في الجدول عليها مقابر تمثل نحو 40% من عدد الجزر مع العلم أن المقابر قد توجد على قرية واحدة فقط من بين عدد من القرى على نفس الجزيرة الرملية. وكذلك الحال بالنسبة للآثار فهي تمثل نفس النسبة مع ملاحظة أن بعض القرى التي بها مقابر ليس بها آثار.
- تمثل الجزر التي استخدمت أجزاء منها في الزراعة أكثر من 50% من الجزر مع ملاحظة صعوبة تحديد الحد الحقيقي للجزيرة والذي يكون في الغالب ضمن المساحة المزروعة، أي أن النسبة قد تكون أكثر من ذلك.
- تمثل الجزر التي عليها استخدامات صناعية ظاهرة 6.5% فقط من جملة الجزر وهما تل بسطة، وجزيرة العراقي.
- تمثل الجزر ذات الاستخدام الأمني والدفاعي والمطارات 12.5% وهي تل سنجها ومنشية صبري والعراقي والخلوة (شكلى 29 و 30).



شكل (29) : قرية عرب الخوة غربي جزيرة رمال الخوة شرقي مدينة طوخ بالقليوبية.



شكل (30) : كفر ابنهس ومطار قويسنا على جزيرة رمال مقاد، لوحظ زراعة عزبة قراقيش وباقي الجزيرة بين المطار والقرية وكانت تستخدم لتسوين المحاصيل.

2) دلالة أسماء محلات الجزر الرملية وخطتها :

منذ الفتح العربي أخذت تظهر بعض القرى بالاسم العربي الحديث مثل السماعنة والختاونة والمشاعلة والسناجرة والشعرا والعيوضة وابو هندي والمسايد والهضايمة والجواهره والشوابكة وذلك على الجزر الصالحة للسكن وبخاصة في شرق الدلتا. وبدل هذا على الظروف التلقائية للتعمير والتي انعكست على خطة القرية واستخدام الارض الذي يقتصر على نمط السكن للأحياء والأموات.

ورغم أن بعض المحلات القديمة أعيد إحيائها وتم تعميمها بنمط جديد من العمران السكني مثل صان الحجر القبليّة، وتمي الأمديد وسنجها وتل بسطة: ظلت تحمل اسمها القديم، أو أضيف له مقطع عربي للاسم الأصلي، وأخذت تنمو تلقائياً. أما كفر إبنهس ومنشأة دملوا فهي كفور حديثة لقرى أقدم.

أما قرى الجزر الرملية التي اندثرت وكان يوجد فيها أو بالقرب منها محلا للسكن تم إعادة استخدامها بنفس العفوية وبخاصة أن المساحات الصالحة للسكن حولها صغيرة وترك المساحة المنقورة وأطلق عليها الأسماء التي تبعث على التحفظ والريبة مثل تل الجن وكوم كفري وقبور الأمرا وتل الفراعين وتل المسخوطة والكوم الأسود والكوم الأحمر ورمال الخلوة وكوم الضباع وكوم الزير.

كما توجد قرى قديمة رئيسية ظلت دون معرفة أصل تسميتها مثل وأبقت على اسمها القديم مثل الصوة وقنيتير والربع وشرانيس.

وبالنظر إلى خطة المحلات العمرانية يتبين أن القاسم المشترك بينها هو الخطة التلقائية للشوارع وبخاصة النويات القديمة لتلك المحلات باستثناء صان الحجر وقويسنا التي تتخذ الخطة الشبكية.

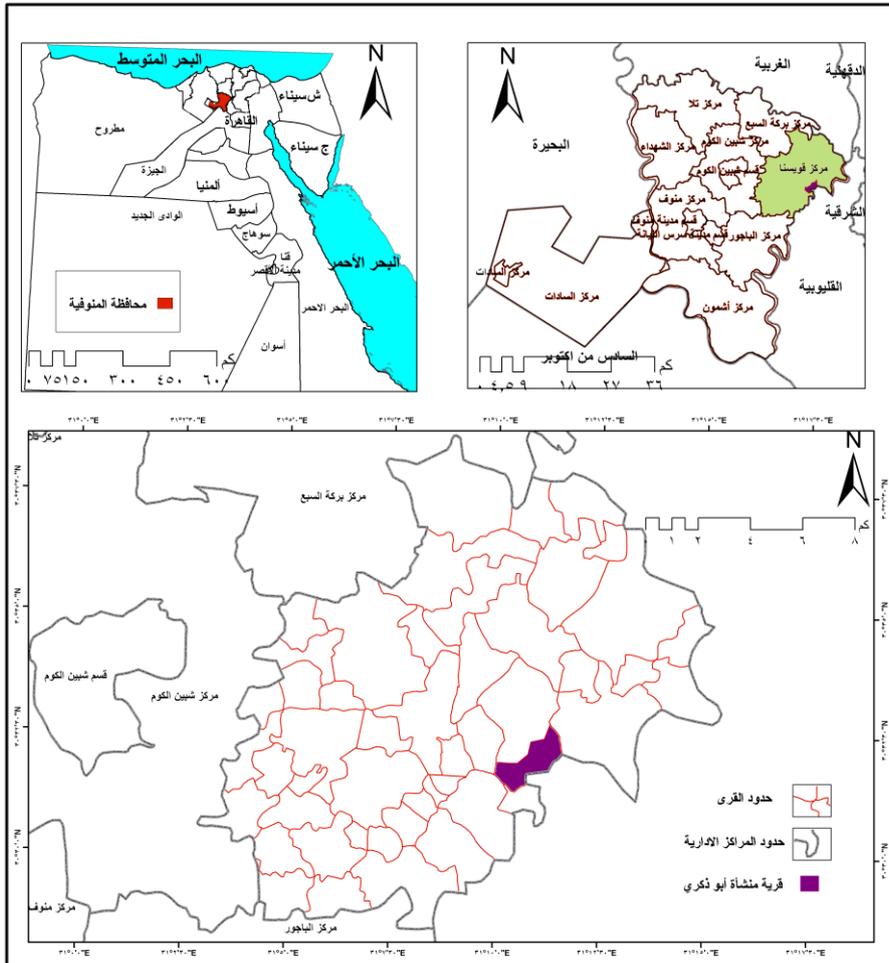
ثالثاً : العلاقات المكانية وخصائص سكان منشأة أبو ذكري.

1) عزلة الموقع وقيود الموضع :

أ- موقع منشأة أبو ذكري:

يوضح شكل (31) الموقع العام لمنشأة أبو ذكري واحدة من قرى مركز قويسنا وتتبع الوحدة المحلية لميت بره في شرق المركز (26.3 ألف نسمة). ويحدها شمالا كفور الرمل

(7.8 ألف نسمة) ويتأخما من الجنوب قرية دملو التابعة لمركز بنها عاصمة محافظة القليوبية وتختلف عن منشية دملو وهي تتبع وحدة محلية عرب الرمل مركز قويسنا. ويبلغ متوسط التباعد بين القرية والقرى المجاورة 1.36 كم في قرى الوحدة المحلية التي تتبعها. وتقع منشأة أبو ذكري على سكة حديد بنها- زفتى ولا يتوقف عندها القطار عادة، وهي لا تتصل مباشرة بطريق القاهرة- الإسكندرية الزراعي إلا عبر كفور الرمل فهي تقع في موقع شبه معزول.



شكل (31) : الموقع العام لقرية منشأة أبو ذكري.

وزمام هذه القرية صغير: 379 فدان، ومعامل المركزية 0.66، ويبلغ متوسط طول الرحلة من القرية لأطراف الزمام 711م. ومنذ ربع قرن كان العمران يمثل ثلث مساحة الزمام أصبح اليوم 47.5% (180 فدان)، وكانت المساحة المزروعة 53% أصبحت اليوم أقل من مساحة العمران السكني ناهيك عن مساحة المنافع والجبانات التي بلغت نحو عُشر المساحة.

وبالرغم من أن منشأة أبو ذكري حديثة وأحدث من كفر أبو ذكري التابع لقرية بطا في القليوبية والمفصول عنها في 1264هـ، إلا أنها تقع على الطرف الجنوبي الشرقي لجزيرة رمال العراقي التي تعود آثارها للأسرة الثالثة والرابعة الفرعونية وتمتد للفترة البطلمية. كما أنها تقع على تلك الجزيرة الرملية التي يتاخم طرفها الشمالي الغربي قرية شرانيس الفرعونية القديمة والتي وردت في قوانين ابن مماتي وتحفة الإرشاد ووقف أبو الذهب وحتى الخطط التوفيقية.

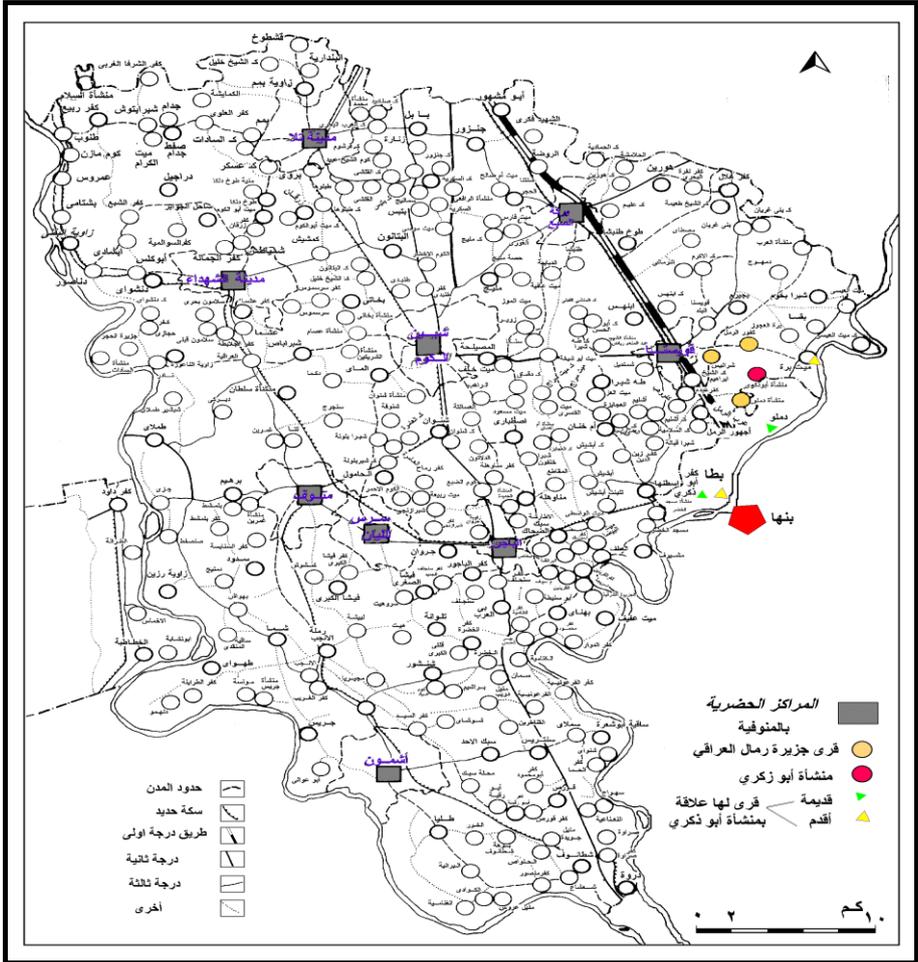
وكانت منشأة أبو ذكري على علاقة بقرى بنها حاليا عند نشأتها لموقعها القريب، ولأنها كانت تتبعها إداريا. ولبعدها عن فرع دمياط نسيبا كانت أحدث من القرى التي ارتبطت مثل قرية بطا الشهيرة غرب فرع دمياط وميناء بنها المعروف الذي كتب عنه الإدريسي ووصف بنها بأنها قصبته. ويلاحظ هنا أن منطقة تل أتريب الأثرية القديمة تقع على الجانب الشرقي من فرع دمياط شرقي بنها.

أما القرى الأخرى الواقعة على جزيرة رمال العراقي فهي الرمالي وكانت من توابع قرية قويسنا القديمة وفصلت سنة 933هـ. كما توجد بجوار الرمالي عزبة تسمى عزبة البارون منشأ. وآخر قرى جزيرة الرمالي هي قرية منشأة دملو في أقصى جنوب رمال العراقي وكانت من توابع دملو. ودملو هي قرية قديمة وردت في قوانين ابن مماتي وتقع على فرع دمياط، وانفصلت المنشأة عنها سنة 1264هـ (رمزي، ق2، ج2، ص 202).

ويبدو أن منشأة دملو مثل منشأة أبو ذكري كان توجهها جنوبي وشرقي نحو القرى الواقعة بين جزيرة العراقي وفرع دمياط، ولكن منشأة أبو ذكري تقع في موقع حبيس أكثر من منشأة دملو لبعدها عن طريق مصر إسكندرية وعن مدينة قويسنا.

ولا عجب أن تتبع منشأة أبو ذكري حاليا قرية ميت بره المنوفية بعدما كانت تتبع كفر أبو ذكري بالقليوبية بوضع الحد الإداري بين المحافظتين حيث أُلجِّت بأقرب وحدة محلية منوفية. وكان اسم ميت بره القديم "منية بري" أي موردة أو ميناء على فرع دمياط وهي قائمة منذ قبل عهد المستنصر بالله قبل منتصف القرن العاشر الميلادي (رمزي، ق2، ج2، ص 199-201) (شكل 32).

وتبين من الدراسة الميدانية أن العشائر التي تسكن أبو ذكري هي من قبائل عربية تسكن في قرى تقع شرقي جزيرة رمال العراقي مثل: السماننة، والعقابلة، والعلوية وهي موجودة في القليوبية والشرقية وسبق ذكرها في اسماء القرى، وباقي العوائل هي أبو مرة، وابو نابت، واليساننة، والعرايشة وليس الفلسطينيين من غزة مثلما شاع بين الناس، كما توجد أسر قبطية، وعائلة أبو ذكري التي كان لها إقطاعات واسعة من الأراضي الزراعية قبل ثورة يوليو 1952م.



شكل (32) : موقع قرية منشأة أبو ذكري من مظاهر العمران وشبكة الطرق بمحافظة المنوفية.

ب- موقع منشأة أبو ذكري من المنطقة الصناعية :

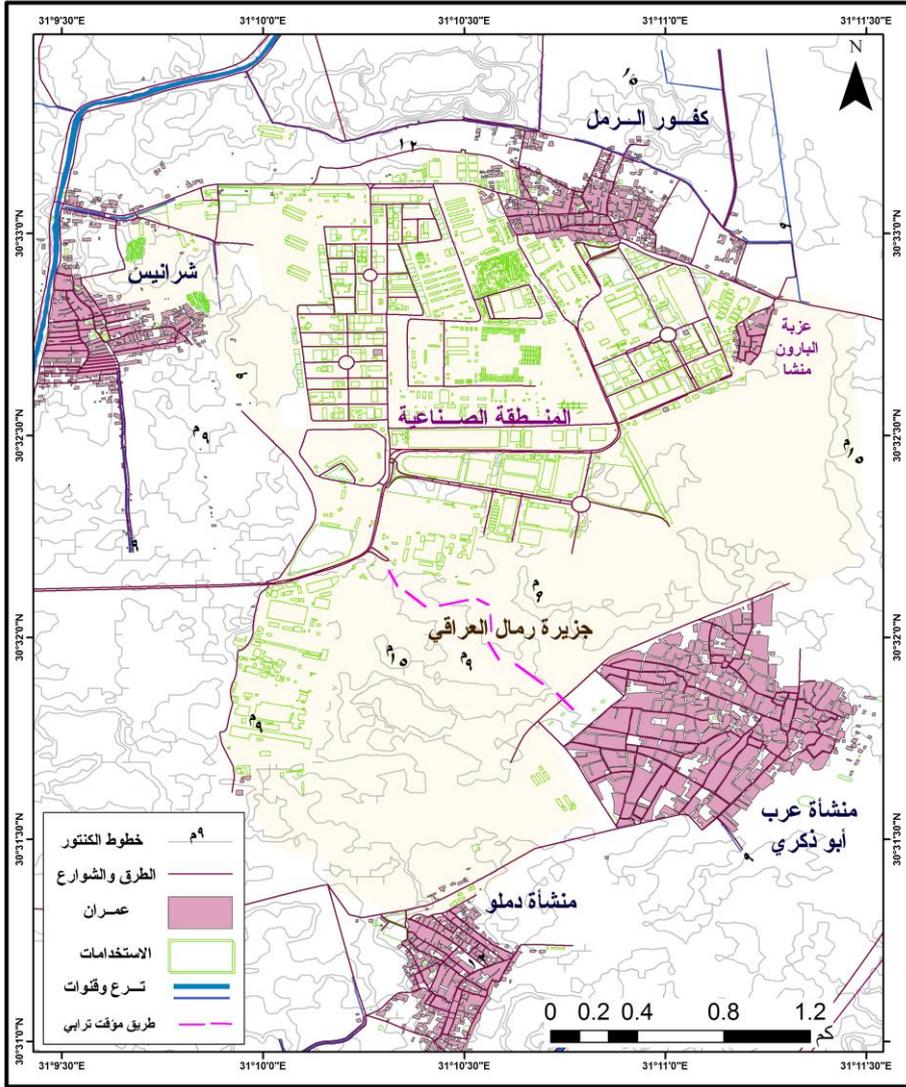
سنتح لقرية منشأة أبو ذكري فرصة جيدة بتوطين بعض الصناعات في الجوار الغربي والشمالى للقرية بالمنطقة الصناعية داخل جزيرة رمال العراقي .
وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية 2167 فداناً، بزمام قرية كفور الرمل. وتتألف من منطقتين هما الصناعية الأولى بمساحة 104 فداناً، أما الصناعية الثانية فتشغل 103 فدان .
وبدأت المرحلة الأولى سنة 1994م واتخذت اسم منطقة مبارك الصناعية - المنطقة الأولى وتمثل القطاع القديم حالياً، وهى تقع بحوض الرمال البحرى رقم 10 ، وكانت الارض ملك شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج. أما المرحلة الثانية فتمثلت بضم مساحة 103 فدان اخرى كانت لمصنع الطوب الرملى بحوض الرمال القبلى 11. وفي المرحلة الثالثة سنة 1999م تم ضم 100 فدان جديدة كامتداد جديد للمنطقتين السابقتين على أن تخصص الأخيرة للمشروعات الضخمة بإضافة للصناعات القائمة (مصليحي، 2002م، ص225) (شكلى 33 و 34).

ولا تتصل القرية بالمنطقة الصناعية باى طريق مباشر اللهم إلا من ممر فتحته إدارة معسكر الجيش في شمال القرية ليسمح بمرور الأهالي بالسيارات والدراجات البخارية حتى ان الطريق الموصل بين شمال غرب القرية والطريق المؤدى لمدينة قويسنا غير مرصوف وغير مستو ويمر بمقابل للقمامة ومنطقة لإلقاء نفايات مصنع الجلود.

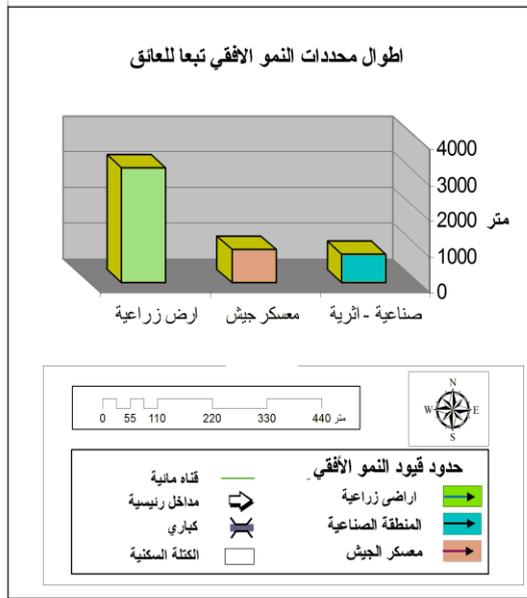
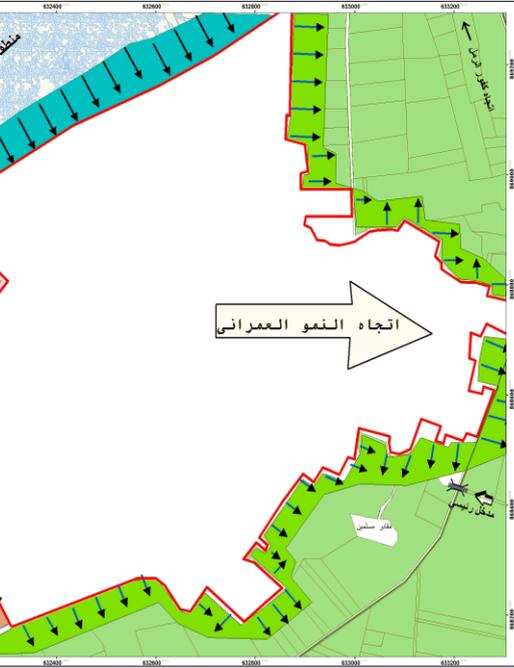
ج- منشأة أبو ذكري وقيود الموضع :

يحيط بالقرية بعض عقبات النمو الأفقى (شكل 35)، ويتعذر تجاوزها وتتمثل في أراضي المنطقة الصناعية والأرض الرملية التابعة لهيئة الآثار في الشمال ويمثل حدها 16.2% من محيط القرية، ومعسكرا للقوات المسلحة في الغرب والشمال الغربي بنسبة 18.8%، وتحيط الأراضي الزراعية القرية من باقى الاتجاهات بنسبة 65% من محيط القرية البالغ 4963 متر، منها 5% تقريبا عبارة عن قناة مائية توقف عندها النمو الأفقى في اتجاه الشرق (جدول 2).

وسوف يتبين من دراسة مكونات عمران القرية و خصائص سكانها أنه الأثير الإيجابى للمنطقة الصناعية على أحوال القرية محدود.



شكل (33) : جزيرة رمال العراقي والمنطقة الصناعية والقرى الواقعة حولهما.



شكل (35) : محددات النمو الأفقي لقرية منشأة أبو زكري.

هذه الزيادة السكانية، وتدني خصائص السكان، والظروف الصعبة للموقع والموضع وقلة الموارد تقلل فرص تنمية القرية وتضعها أمام تحديات تتطلب التدخل التخطيطي للقرى الأولى بالرعاية.

أ- الحجم والنمو السكاني :

يقترّب الحجم السكاني للقرية عام 2011م من أحد عشر ألف نسمة (10.6) ألف نسمة، تشكل (0.37%) من جملة سكان ريف المحافظة و (2.51%) من جملة سكان المركز، ورغم صغر حجمها نسبياً انتقلت حالة مجتمع القرية من تناقص في مطلع الستينيات من القرن السابق إلى قفزة نمو موجبة تقترب من خمسة في المائة بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات كنتيجة طبيعية لزيادة المساحة المنزرعة في رمال العراقي المجاورة في تلك الفترة.

بعد ذلك عاد معدل النمو 2.02 % لحدوده الطبيعية بالفترة (1976- 1986)، ثم تسارع من جديد في الفترة التالية 1986-1996م وذلك بعد انقضاء ظروف الحرب Post war demography ، ودخول عصر سياسة الانفتاح (3.6% سنوياً)، فيما انخفضت إلى (2.52%) سنوياً بالفترة (2006 إلى 2011)، ويتجاوز معدل نمو سكان القرية معدل نمو سكان ريف المركز والمحافظة (1.99%، 1.96% سنوياً) بنحو الربع (جدول 3).

ويسود اعتقاد معدل النمو السكاني يفوق معدل الزيادة الطبيعية في القرية وأن للهجرة الوافدة دوراً بارزاً في النمو السكاني للقرية.

ولم يتمكن الباحث من التحقق بدقة من ذلك لصعوبة إجراء دراسة ميدانية واستخدام استمارات إستبانة بسبب الظروف السياسية سنة 2011م و 2012م وللتحفظ الشديد من السكان واستهجانهم ما يقال عن وفود فلسطينيين من غزة حيث أنكر بعض المستجوبين ذلك ولم ينكروا وفود مصريين من مجتمع شمال شرق سيناء وبخاصة من العريش للعمل في المنطقة الصناعية.

ويبدو للباحث انه ربما تكون بعض الهجرات الوافدة لعدد محدود من الأسر جاءت من شمال سيناء بالقرب من رفح بسبب القرابة مع عوائلهم بمنشأة أبو ذكري، وهؤلاء لهم قرابة مع فلسطينيين استطاعوا الاستثمار في المنطقة الصناعية في الآونة الأخيرة.

وأنكر بعض السكان هذا الواقع لاعتقادهم أن هذا يمس نقاء القرية لاعتزازهم بعشائرتهم، كما استنكروا الحديث المبالغ للصحافة عن هذا الأمر أثناء افتتاح المراحل المختلفة للمنطقة الصناعية.

جدول (3) : تطور حجم ونمو السكان بقرية منشية أبو ذكري بالفترة (1960-2011).

التعداد	الحجم السكاني	الفترة	النمو السكاني	الفترة	النمو السكاني
1960	2260	-	-	-	-
1966	2126	1960-1966	-1.05	-	-
1976	4127	1966-1976	4.85	1976-1960	2.83
1986	5921	1976-1986	2.02	-	-
1996	7222	1986-1996	3.60	1996-1976	2.14
2006	9300	2006 - 2011	2.52	-	-
2011	10576	1996-2011	2.27	2011-1996	2.11

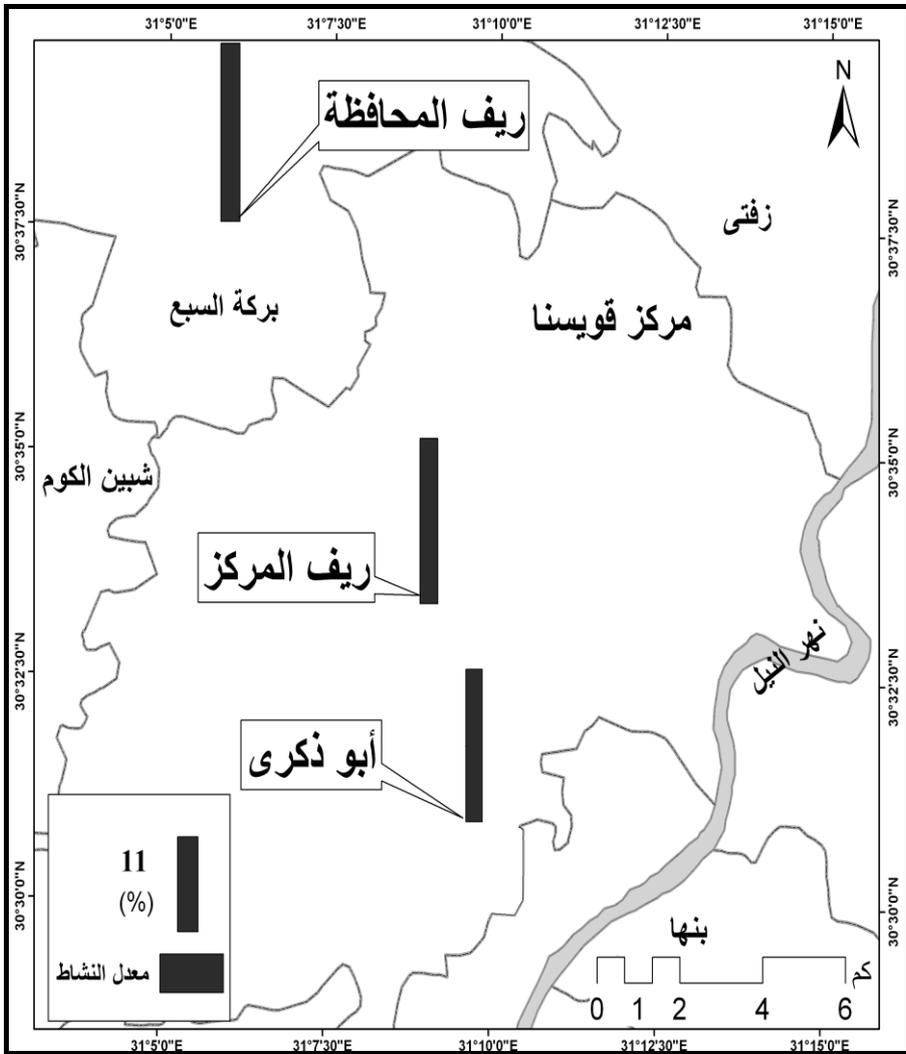
المصدر: حساب الباحث تعداد السكان والمسكن من 1966، إلى 2006م وتقدير السكان عام 2011.

ب- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان :

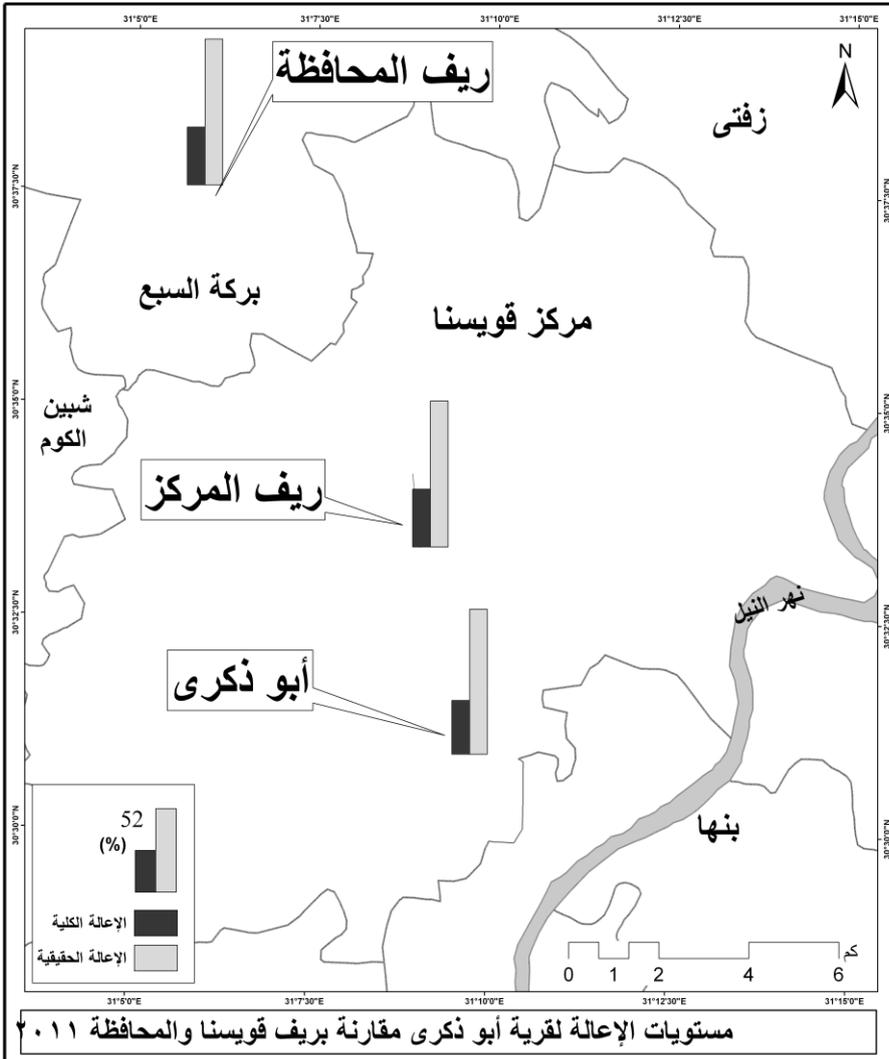
تنخفض قوة العمل بالقرية (15 سنه فأكثر) إلى (26.8%) بالقرية مقابل (32.5%) بريف المحافظة، و30.25% بريف مركز قويسنا (شكل 36).

وترتفع مستويات الإعالة بقرية منشأة أبو ذكري، إذ يبلغ معدل الإعالة الكلي (70%) مقابل (61%) بريف المحافظة، كما يرتفع معدل الإعالة الديموجرافي إلى (189%) مقابل (154%) بريف مركز قويسنا (شكل 37).

كما تنخفض نسبة العمالة الزراعية لما دون عُشر قوة العمل (9.7%) وتتساوي تقريبا مع ريف المركز بينما هي في ريف المحافظة (14.8%) وذلك بسبب أزمة ضيق الزمام الزراعي للقرية وزيادة تحضر قرى المركز الأخرى القريبة للمدينة، كما تتدنى نسبة أعداد العاملين بالصناعة إلى (2.4%) بالقرية مقابل ارتفاعها (8.4%) بريف المحافظة التي تنخفض قليلا عن ريف المركز.



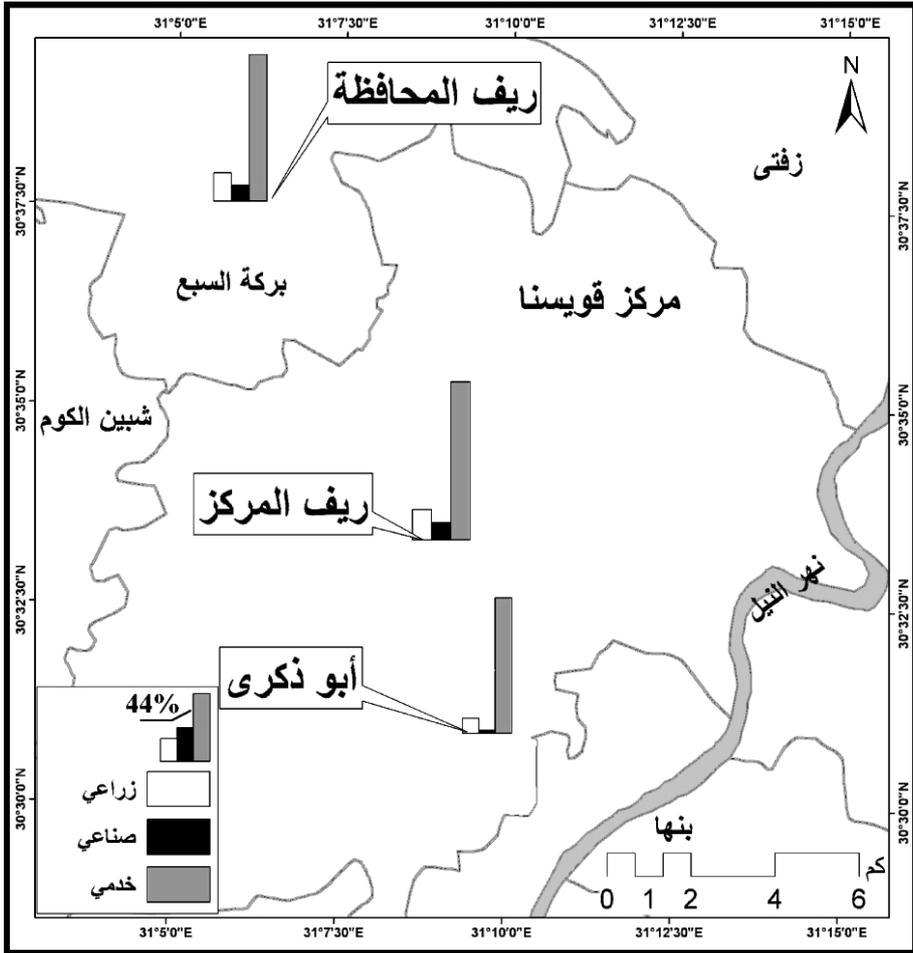
شكل (36) : معدل النشاط في قرية منشأة أبو زكري.



شكل (37) : الإعاقة في قرية منشأة أبو ذكري.

مقابل ذلك ترتفع نسبة العاملين في الخدمات (87.9%) في القرية مقابل (76.8%)

في ريف المحافظة، و 80.73% بالمركز (شكل 38).

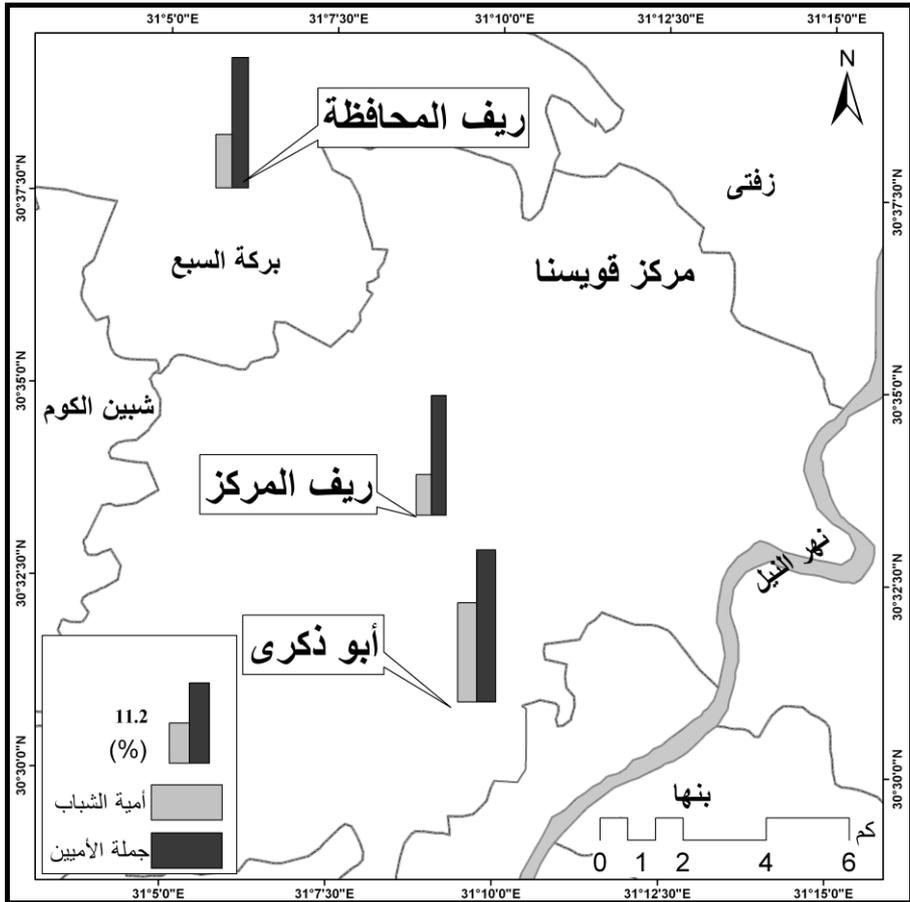


شكل (38) : العاملون في الزراعة والخدمات والصناعة

استتبع ذلك انخفاض نسبة المشغولين بالمهن العلمية والمشتغلين بأجر من قوة العمل بالقرية دون مستوى المحافظة والمركز، أي كل فرد يعمل بالقطاع الإنتاجي يقابله سبعة أفراد في القطاع الخدمي.

كما تنخفض الخصائص الاجتماعية للسكان على غرار انخفاض مستوى الهيكل

الاقتصادي، حيث تتدنى الخصائص التعليمية للسكان بالقرية فترتفع نسبة الأمية (43.7% من جملة السكان) بالقرية مقابل (30.9%) في ريف المحافظة و27.76% بالمركز. في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة أمية الشباب إلى (28.5% من جملة الشباب بين 15-29 سنة) مقابل (12.6%) في ريف المحافظة، وينخفض معدل القراءة والكتابة عن مثيله في ريف المحافظة (56.3-69.1% من جملة السكان) لكل منهما على التوالي (شكل 39)، (جدول 4).



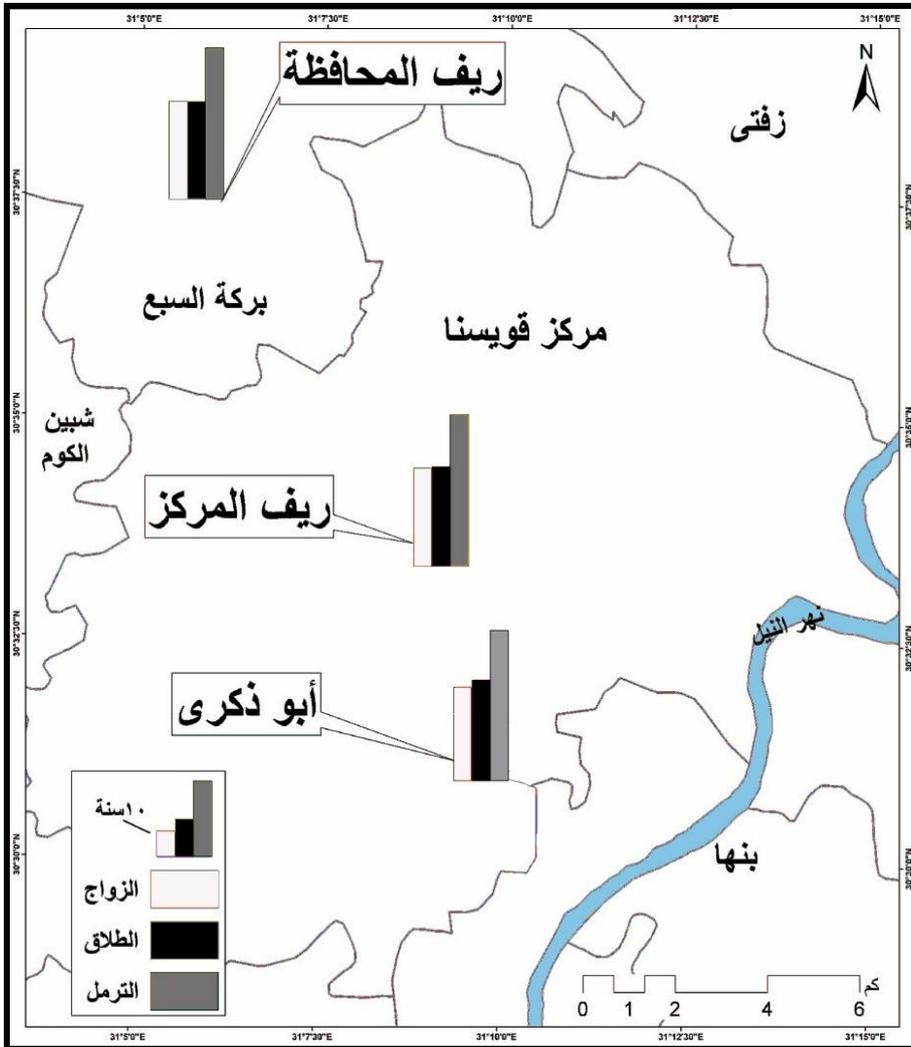
شكل (39) : معدل الأمية بمنشأة أبو زكري.

جدول (٤) : بعض المؤشرات السكانية وخصائص السكان الاقتصادية للقرية ٢٠١١م.

المؤشر	المؤشر	قرية منشأة أبو ذكري	ريف المركز	ريف المنوفية
المتغير الديموغرافي	السكان بالآلاف ٢٠٠٦	٩,٣	٣٣٧,٨	٢٦٠,٠٣
	السكان بالآلاف ٢٠١١	١٠,٦	٣٧٢,٩	٢٨٧,٨٣
	معدل النمو السنوي ٢٠٠٦-٢٠١١	٢,٥٢	١,٩٩	١,٩٦
	معدل الإحالة الكلي	٧٠,٠٣	٥٩,٩٧	٦١,٠٤
	معدل الإحالة الديموجرافية	١٨٩,٤٢	١٥١,٨	١٥٤
	قوة العمل (+١٥) % من إجمالي السكان	٢٦,٨٤	٣٠,٢٥	٣٢,٤٧
	النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) زراعة	٩,٧١	٩,٣	١٤,٧٧
	النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) صناعة	٢,٤٣	٩,٩٦	٨,٣٨
	النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) الخدمات	٨٧,٨٦	٨٠,٧٣	٧٦,٨٥
	المتغير الاقتصادي	المشتغلون بالههن العلمية والفنية % من قوة العمل	٥,٨٤	٢٧,١١
	المستخدمون بأجر % من قوة العمل	٤٢,٦٨	٣٩,١٢	٤٤,٤٩
	صاحب العمل (يعمل لحسابه) % من قوة العمل	٧,٦٥	٢,٥٤	٢,٥٥
	العاملون بالحكومة والقطاع العام % من إجمالي العمالة	٧,٩١	٣٢,٩٩	٢٦,٨٦
المتغير الاجتماعي	متوسط العمر عند الزواج	٣٦,٠٩	٣٨,٣٣	٣٨,٣٣
	متوسط العمر عند الطلاق	٣٨,٧٩	٣٨,٨٢	٣٨,٢٥
	متوسط العمر عند التزمل	٥٧,٩٨	٥٩,٣	٥٩,٢٣
	معدل القراءة والكتابة	٥٦,٢٧	٧٢,٢٤	٦٩,١٣
	جملة الأميين %	٤٣,٧٣	٢٧,٧٦	٣٠,٨٧
المتغير التعليمي	نسبة أمية الشباب ١٥ - ٢٤	٧٨,٤٧	٩,٤	١٢,٦
	متوسط سنوات الدراسة	٥,٩٩	٦,٠	٦,٠٧
	معدل البطالة	٠,٧٤	٤,٥٧	٣,٠٣
حالة البطالة	١,٢٥	٩,١٨	٦,١١	

المصدر: إرساطات البيانات السكانية اعتمادا على تعداد السكان ٢٠٠٦، وتقدير التنمية البشرية لمحافظة المنوفية ٢٠٠٣م ومشور، وتقدير ٢٠١١ تحت الطبع.

وتتسم الخصائص الاجتماعية بانخفاض نسبة الحالة الزوجية لسكان القرية حيث تصل إلى (36%) مقابل (38.3%) في ريف المحافظة، ويرتفع سن الطلاق بالقرية من (38.8 سنة) مقابل (38.2 سنة) في ريف المحافظة 2011م (شكل 40).



شكل (40) : متوسط سن الزواج والطلاق والترمل.

رغم انخفاض خصائص الهيكل الاقتصادي للسكان ونوعية ومستوى الحالة الاجتماعية؛ إلا أن معدل البطالة بالقرية ينخفض إلى (0.74%) مقابل (3.03%) في ريف المحافظة و4.57% بالمركز بسبب ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم في القرية وانخراطهم في الأعمال الهامشية. كما تنخفض بطالة الشباب انخفاضاً كبيراً يصل إلى (1.25%) مقابل (6.1%) لريف المحافظة.

إن هذا التناقض ما بين تدني المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحالة البطالة عامة وبطالة الشباب خاصةً يعكس حالة لا يمكن تفسيرها بسطحية وبصورة مباشرة بالتأثير الإيجابي للتنمية الصناعية بمناطق الجوار الجغرافي للقرية بدون توفر بيانات أو السماح بالبحث الميداني. ولكن هذا لا ينفي وجود قوى تؤثر في التنمية العمرانية للقرية، عوامل دافعة للتنمية تتمثل في الجوار القريب للمنطقة الصناعية وحاجتها من العمالة والسكن، وقيود الخصائص السكانية والمكانية للقرية.

رابعاً : مورفولوجية قرية منشأة أبو ذكري.

(1) خطط قرى جزيرة العراقي:

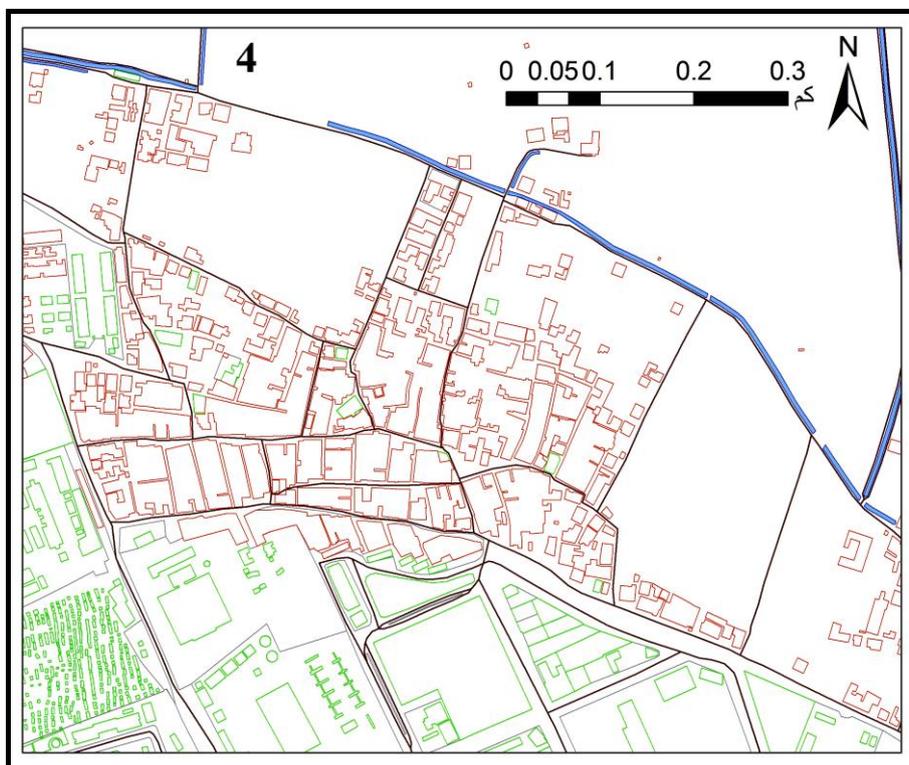
قبل دراسة قرية منشأة أبو ذكري تفصيلاً تجدر الإشارة لشكل خطة القرى المحيطة برمال العراقي (شكل 30)، وهي الجزيرة التي توجد على طرفها الجنوبي الشرقي منشأة أبو ذكري.

الملاحظ هنا أن القرى تحيط بالجزيرة الرملية ونمت على أجزاء من أطراف الجزيرة، بعكس العمران القديم الذي كان يعتلي وسط الجزيرة ليكون في منأى من الفيضان والغرق وبخاصة العمران المخصص للأموال لقدسية الموت والبعث عند قدماء المصريين.

لوحظ أيضاً أن غالبية مقامات الأولياء ومقابر قرى الجزر الرملية التي يغطي عمرانها حالياً أجزاء كبيرة من الجزيرة تقع في الوسط قرب المركز بأعلى مكان وبخاصة الأكوام متوسطة الارتفاع وقليلة الارتفاع في الوقت الحالي بعكس القرى التي تحتل هوامش الجزر وبخاصة الجزر الكبيرة والمرتفعة مثل جزيرة العراقي.

وبالنسبة لقرى جزيرة العراقي فمنها قرية كفور الرمل، وهي تقع في شمال شرق الجزيرة وهي

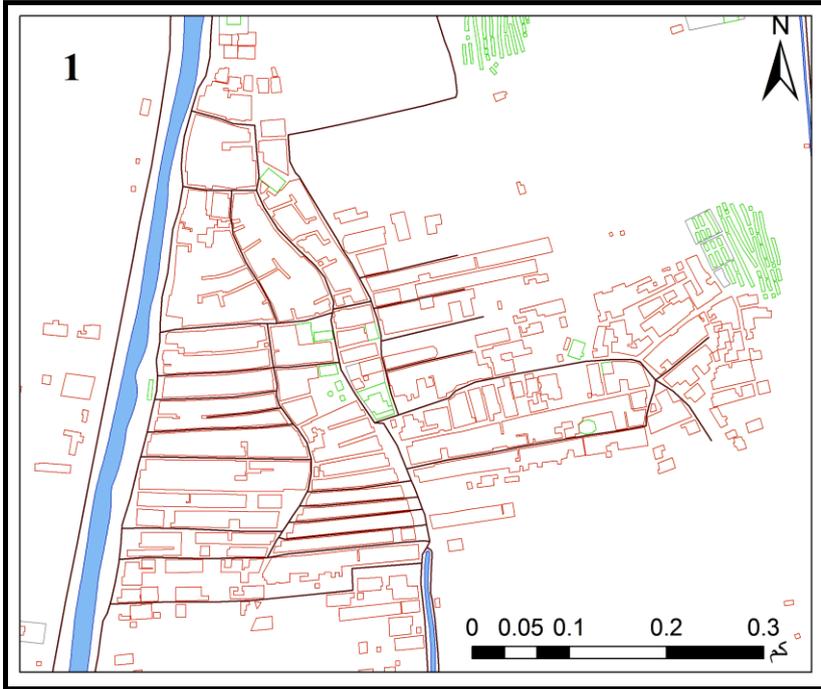
الأقرب للمنطقة الصناعية، وفيها معرضا لآثار الجزيرة الرملية. ويوضح (شكل 41) أن خطة قرية كفور الرمل، شأنها شأن قرى جزيرة رمال العراقي هي خطة تلقائية بسيطة حيث نشأ عمران القرية موازيا لأقدام الجزيرة ومعه أخذت الشوارع الاتجاه الموازي لقاعدة الجزيرة في تلك الجهة وهو شمالي غربي جنوبي شرقي، وتتعامد عليه شوارع تنتهي عند الشارع الموازي لمصرف الخضراوية شمال وشمال شرق القرية. ومن المعلوم أن أقدم عمران لهذه القرية كان على أطراف جزيرة العراقي عند النشأة، ومع اتساع مساحة الأرض الزراعية وإمكانية توفر مياه الري لم يمتد العمران في البداية ناحية الأرض الزراعية وإنما نحو الجزيرة في الداخل إلى أن أصبح من الصعب تخفيض منسوبها فاتجه نحو الأرض الزراعية وبخاصة في الآونة الأخيرة بسبب تخصيص ملكية الجزيرة لجهات استثمارية.



شكل (41) : خطة قرية كفور الرمل، إحدى قرى جزيرة العراقي.

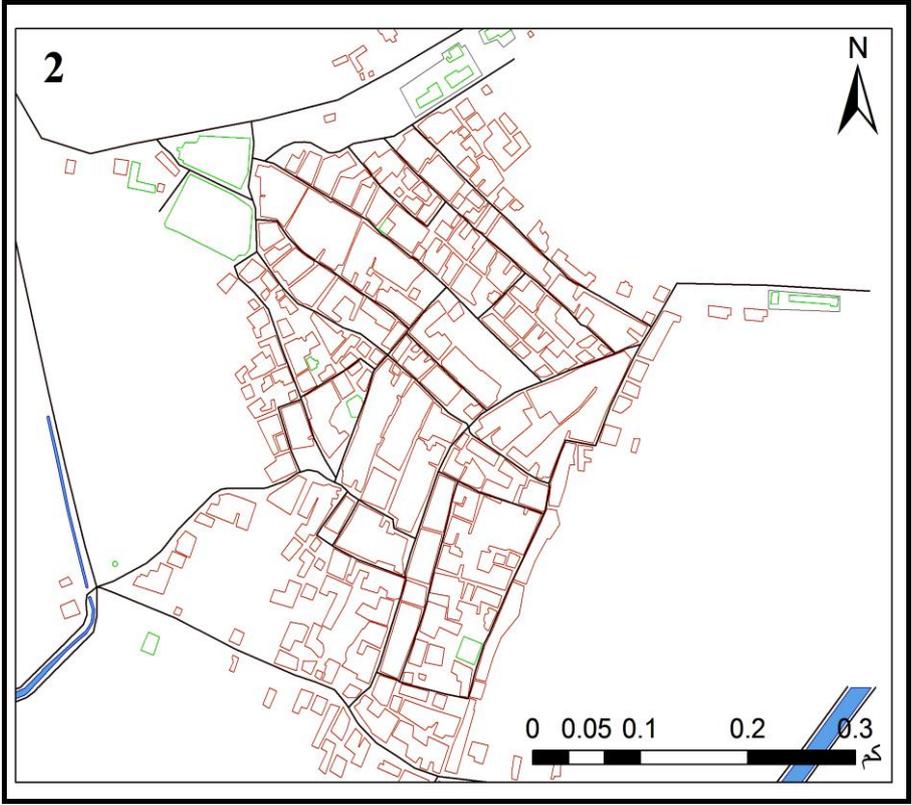
أما قرية شرانيس وهي قرية مصرية قديمة نمت على الطرف الشمالي الغربي لجزيرة

رمال العراقي فيوضح (شكل 42) أن نواتها الأصلية ذات خطة تلقائية غير محددة المعالم وتقع غرب المقابر التي تمثل أقرب أجزاء القرية للجزيرة. وتمتد الشوارع النازلة من ناحية المقابر وطرف الجزيرة في اتجاه الغرب حيث نما العمران الحديث للقرية طوليا موازيا لترعة الخضراوية غربي النواة القديمة واتخذت الخطة شكل شوارع طولية جنوبية شمالية يصل بينها شوارع عرضية شرقية غربية.



شكل (42) : خطة قرية شرانيس، إحدى قرى جزيرة العراقي.

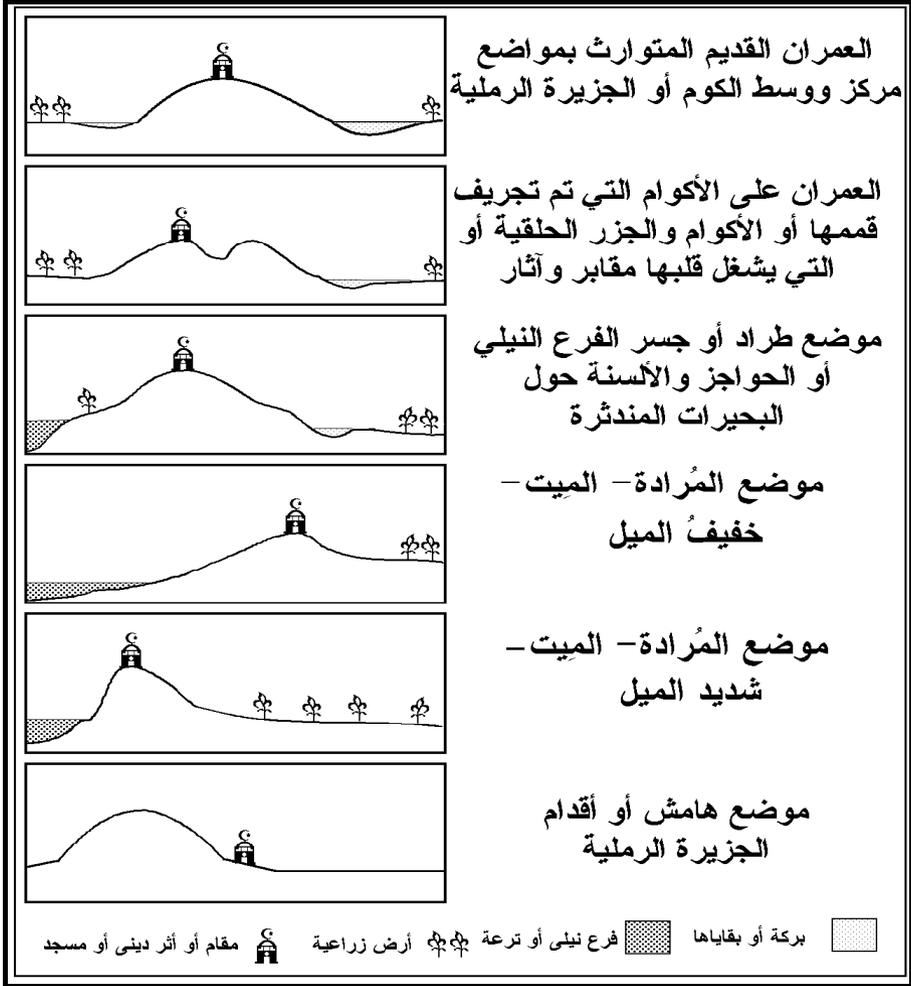
وأما قرية منشأة دملو في جنوب جزيرة العراقي فلا تختلف عن قريناتها من حيث تلقائية الخطة والنمو بفعل جاذبية الظاهرات الجغرافية القريبة (شكل 43)، حيث نما العمران الحديث للقرية في اتجاه الجنوب محاولا الاقتراب من الطريق الموازي لترعة الساحل في جنوب شرقي القرية.



شكل (43) : خطة قرية منشأة دملو، إحدى قرى جزيرة العراقي.

وبالرغم من أن التلقائية هي السمة المميزة لخطة القرى إلا أنها تتباين من قرية لأخرى تبعاً لنمط الموضع الذي نمت عليه وبخاصة في دلتا النيل. فكل القرى بلا استثناء اختارت عند نشأتها مواضع أعلى من مستوى الغرق كما سبقت الإشارة، والمواقع الحالية للقرى قريبة من النواة التي ترتبط غالباً إما بمظهر ديني أو مقابر أو آثار وتختلف كل قرية عن الأخرى تبعاً لظروف نشأة كل منها (شكل 44). وفي الحقيقة لا يتسع المجال هنا للإسهاب في علاقة الخطة بالموضع حيث أن الثابت هو أن خطط القرى دائماً عشوائية تلقائية والقرى الكومية المكتملة لها دوائر ناحية يحيط بها فوق مستوى الفيضان. أما القرى الطرفية الواقعة على أطراف الجزر الرملية فيميزها ارتفاع منسوب النواة القديمة والتي تكون غالباً أقرب للجزيرة الرملية.

ومن عجب أن بعض العزب والمنشآت القزمية لها خطط هندسية بعكس القرى الكبيرة. وسبقت الإشارة إلى أن خطة مدينة قويسنا هي أبرز الخطط الهندسية على مستوى عمران الجزر الرملية.



المصدر: عن: إسماعيل يوسف، التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية، دراسة كارتوجرافية تطبيقية على محافظة المنوفية، دكتوراه غير منشورة، 1996م.

شكل (44) : بعض أنماط المواضع التي نشأت عليها قرى الدلتا.

2) خطة منشأة أبو ذكري وعرض الشوارع وكثافتها :

شبكة الشوارع هي التي توضح خطة القرية والصورة العامة لها. وتتسم قرية منشأة أبو ذكري بالخطة العفوية التلقائية شأنها في ذلك شأن معظم القرى المجاورة وبخاصة في القلب القديم حيث يسود ضيق الشوارع وتعرجها والنهايات المسدودة في شمال القرية الأقرب لرمال جزيرة العراقي بعكس الامتدادات الأحدث حول النواة وبخاصة في جنوب القرية حيث تبدو الشوارع أكثر انتظاما ومساحات المباني اكبر نسبيا من نظيراتها القديمة. وقد بلغ إجمالي أطوال شوارع القرية (22.4 كيلومترا)، تشكل نسبة مساحتها (16.6%) من إجمالي الكتلة العمرانية للقرية، تشكل المساحة الكلية للقرية نحو (180.1 فدانا). وتم تقسيم القرية إلى 5 قطاعات من حيث الشكل العام للشبكة رغم التشابه الشديد في النسيج العمراني بكل القطاعات. وجاء تقسيم القرية لقطاعات لدراسة خصائص عمران كل قطاع.

وقد شكل القطاعان الشمالي والأوسط الجنوبي نصف المساحة الكلية تقريبا (48.3%)، في حين يحظى القطاع الأوسط الشمالي بما يزيد عن خمس مساحة القرية، بينما شغل القطاع الأوسط الجنوبي خمس مساحة القرية، والقطاع الشرقي (12.4%) القطاعات مساحة (شكل 45).

ويتبين من دراسة جدول (5) وشكل (46) أن متوسط عرض الشارع قد بلغ أربعة أمتار تقريبا، وارتفع متوسط عرض الشارع بكل من القطاعين الجنوبي والشرقي ليشكل (4.4 مترا) لكل منهما، في حين دار حول المتوسط العام بالقطاعين الشمالي والشمالي الأوسط بالقرية، في الوقت الذي انخفض فيه قليلا عن المتوسط بالقطاع الأوسط الجنوبي ليسجل (3.9 مترا)، مما أثر على تباين نسبة أطوال الشوارع لنسبة مساحتها بكل قطاع.

فمثلا يقع أكثر من ربع جملة أطوال الشوارع بالقطاع الشمالي (27.4%) وتشكل (16.6%) فقط من الكتلة العمرانية بالقطاع ذاته، وقاربت نسبة أطوال الشوارع ربع جملتها بالقطاع الأوسط الجنوبي والأوسط الشمالي (24.8%، 23.2%) من جملة أطوال الشوارع بالقرية وإن شكلت نسبتها (15.7%، 19.5%) من جملة المساحة العمرانية بكل من القطاعين السابقين على التوالي. كما بلغت نسبة أطوال الشوارع بالقطاعين الجنوبي والشرقي (15.6%، 10.4%) على التوالي، في الوقت الذي شكلت نسبتها من المساحة العمرانية بالقطاعين (14.7%، 16.3%) على التوالي.

أما عن كثافة الشوارع بالمتر طولي لكل فدان فهي تزيد كلما زادت تلقائية وتعرج الشوارع وصغر مساحات السكن؛ فقد بلغ متوسطها العام بالقرية (853 مترا طوليا/ فدان)، ارتفعت لأكثر من كيلو متر طولي بالفدان بالقطاع الشمالي للقرية، ونحو (895 مترا طوليا/ فدان)، بالقطاع الأوسط الجنوبي، في الوقت الذي انخفضت فيه كثافة الشوارع بباقي القطاعات، وسجل القطاع الأوسط الشمالي أقل كثافة للشوارع بلغت (737 مترا طوليا/ فدان).

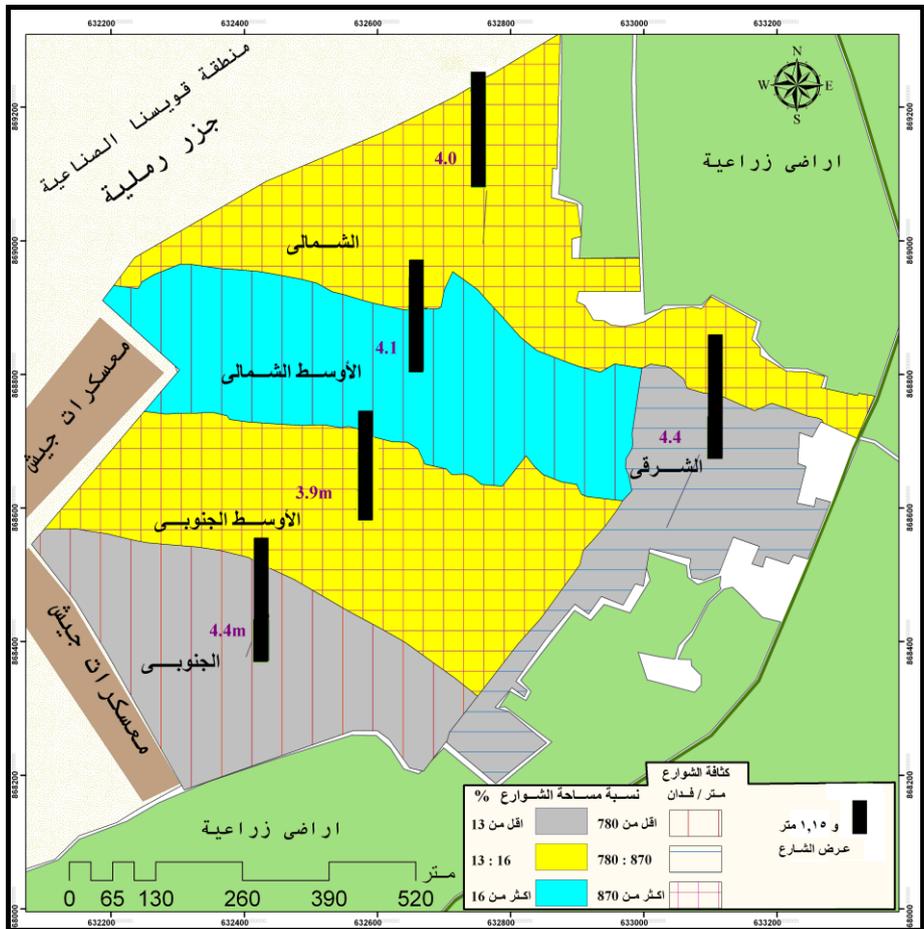


شكل (45) : خطة منشأة أبو ذكري شبكة الشوارع المهمة وقطاعات القرية.

جدول (٥) : خصائص شبكة الشوارع بقرية منشأة أبو ذكري عام ٢٠١٠م.

الجملة	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	الاسم ١
٤,١	٤,٤	٤,٤	٣,٩	٤,١	٤,٠	متوسط عرض الشارع م
٢٢٣٨٦,٦	٢٣٢٦,٧	٣١٧٤,٠	٥٥٤٣,١	٥٢٠١,٦	٦١٤١,٢	أطوال الشوارع م
١٠٠,٠	١٠,٤	١٤,٢	٢٤,٨	٢٣,٢	٢٧,٤	نسبة أطوال الشوارع %
٨٥٢,٨	٨٣٩	٧٧٦	٨٩٥	٧٣٧	١٠١٧	كثافة الشوارع (م/فدان)
١٠٠,٠	١٠,٦	١٥,٦	٢٣,٧	٢٧,٠	٢٣,١	نسبة مساحة الشوارع %
١٦,٦	١٦,٣	١٤,٧	١٥,٧	١٩,٥	١٦,٦	مساحة الشوارع من الكتلة العمرانية %

المصدر: مستخرجة من: صورة القمر IKONOS ٢٠١٠، والخرائط الرقمية لهيئة التخطيط العمراني، مع مراجعة ميدانية ٢٠١١.



شكل (46) : عرض وكثافة الشوارع بقطاعات القرية.

(3) اتجاهات الشوارع :

يتناول هذا الموضوع الاتجاهات الجغرافية للشوارع لما لها من تأثير على حالة التهوية ومدى إمكانية وصول أشعة الشمس لمباني القرية.

فمثلا تمنح الشوارع العرضية الشرقية الغربية المباني ذات الواجهة القبلية على الجانب الشمالى للشارع فرصة أكبر لدخول أشعة الشمس صباحا وتقلل فرصة دخول الهواء البحرى اللطيف صيفا. ومثال آخر تكون واجهات المباني الواقعة على الجهة الجنوبية للشوارع

المحورية الشمالية الشرقية الجنوبية الغربية واجهات شمالية غربية، وتصبح في مواجهة الاتجاه الدائم للرياح الشمالية الغربية، وتعرض واجهاتها الشمالية الغربية لأشعة الشمس أفضل في الصيف عنه في الشتاء.... وهكذا.

كما أن الاتجاه الطولي للشوارع (الشمالي- الجنوبي) يمكن أن تستفيد من الأشعة الشمسية المباني المواجهة للشرق صباحا والمواجهة للغرب بعد العصر وتستفيد الشوارع نفسها بتجديد التهوية نظرا لمرور هواء الرياح الشمالية من الشمال للجنوب.

ويوضح جدول (6) وشكل (47)، أن الاتجاه الشرقي- الغربي (محاور الشوارع العرضية) تستأثر بما يزيد عن خمسي جملة أطوال شوارع القرية (44%)، بما يتيح للمباني اختيار أفضل المناطق المناسبة بيئيا والتي تتعم بنصيب أكبر من الهواء النقي (المباني ذات الواجهات البحرية)، إلا أنها قد لا يتوافر لها نفس الدرجة من الإشعاع الشمسي في الصباح من جهة الشمال.

وقد شكلت الشوارع العرضية (الشرقية- الغربية) نصف جملة أطوال الشوارع بالقطاع الشرقي، وما يقرب من نصف جملتها بالقطاع الأوسط الشمالي، ونحو (46.2%، 45.4%) من جملة الشوارع بكل من القطاعين الأوسط الجنوبي والجنوبي في ذات الاتجاه على التوالي، كما تصطف المباني على جانبي هذه المحاور العرضية لتحظى بإمكانية وصول مناسبة إذ تقطعها محاور في اتجاهات أخرى تجعل من تقسيمات كتلها السكنية قطاعا صغيرة المساحة، في الوقت الذي ارتفعت نسبة أطوال الشوارع العرضية بالقطاع الشمالي لما يزيد عن ثلث جملة اتجاهات الشوارع في القطاع.

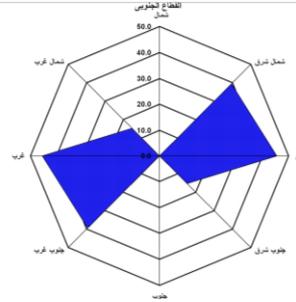
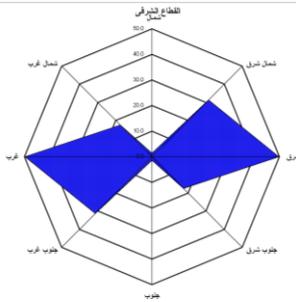
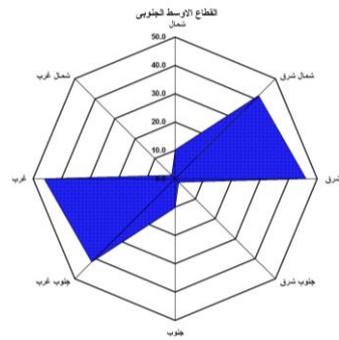
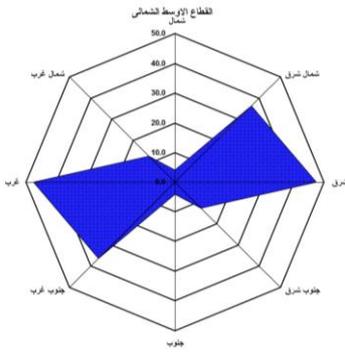
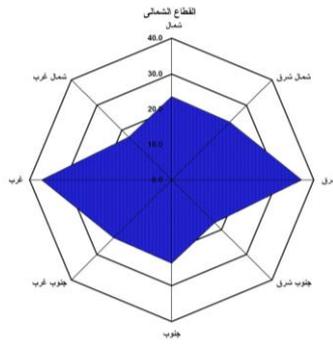
وبلغت نسبة أطوال الشوارع المحورية التي تمتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي ومن الشمال الغربي للجنوب الشرقي ثلث أطوال الشوارع بالقرية.

وشهد القطاعان الأوسط الجنوبي والجنوبي أكبر نسبة لتلك المحاور بما يتجاوز خمسي جملة أطوال الشوارع بكل منهما على حده، كما شكلت ثلث جملة أطوال الشوارع بالقطاع الأوسط الشمالي (نحو 36% من جملة أطوال الشوارع بالقطاع)، وما يقرب من ثلث جملتها بالقطاع الشرقي، ورغم انخفاضها بالقطاع الشمالي إلا أنها لم تقل عن خمس جملة أطوال الشوارع به.

جدول (6) : التوزيع العددي والنسبي لاتجاهات الشوارع بقرية أبونكري.

مج	القطاعات					البيان	الاتجاهات
	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي		
28	1		6	6	15	عدد	الشمالي -
2146	33		522	244	1348	طول (م)	
	1.3	0	10.3	4	23.4	طول %	
8541	140		2089	1258	5054	مساحة (م ²)	
	1.1	0	7.5	4.7	19.6	المساحة %	
112	14	14	25	30	29	عدد	الشرقي -
9932	1237.6	1372.2	2345.2	2872.7	2104.8	طول (م)	
	49.8	45.4	46.2	47.5	36.6	طول %	
50482	6672	9039	12728	11034	11009	مساحة (م ²)	
	52	53.8	46	41.3	42.7	المساحة %	
84	10	10	13	32	19	عدد	شمالي شرقي -
7606	778	1190	2120	2194	1324	طول (م)	
	31.3	39.4	41.7	36.3	23	طول %	
37770	3724	5816	12481	10095	5654	مساحة (م ²)	
	29	34.6	45.1	37.8	21.9	المساحة %	
40	3	8	1	10	18	عدد	شمالي غربي -
2702	436	460	93	739	974	طول (م)	
	17.6	15.2	1.8	12.2	16.9	طول %	
13051	2302	1942	384	4347	4078	مساحة (م ²)	
	17.9	11.6	1.4	16.3	15.8	المساحة %	
109844	12838	16796	27683	26734	25794	مج مساحات	مجموع
22387	2485	3022	5080	6049	5751	مج أطوال	

المصدر: قياسات مباشرة بمعرفة الباحث من الخرائط الرقمية بمدينة شبين الكوم.



الطريق

شكل (47) : وردة اتجاهات الشوارع بقطاعات القرية.

يمثل الاتجاه الشمالي غربي - الجنوبي شرقي النوع الثاني من الشوارع المحورية بالقرية والذي ارتفعت نسبة أطوال الشوارع عليه لأكثر من عُشر جملة أطوال شوارع القرية بالاتجاهات المختلفة، شهدت القطاعات الثلاث (الشرقي، الشمالي، الجنوبي) أعلى نسبة لأطوال الشوارع على هذا المحور لما تراوح نسبته بين (15.2%) بالقطاع الشمالي، و(17.6%) من جملة أطوال الشوارع بالقطاع الجنوبي.

وقد أسهم في ذلك طبيعة امتداد وشكل كل قطاع والتي مكنته من ظهور بعض الشوارع المحورية داخله، ففي الوقت الذي يأخذ فيه القطاع الجنوبي الأوسط شكلا مستطيلا فقد انخفضت به الشوارع المحورية على هذا الاتجاه؛ إذ غلبت على اتجاهات شوارعه الاتجاهين العرضي والطولي والتي تتعامد وتتقاطع دون تكرارات للشوارع المحورية بصورة واضحة، ومن ثم انخفضت نسبتها لأقل من (2%) من جملة أطوال شوارعه.

وبلغت نسبة الشوارع الطولية الشمالية الشرقية العشر تقريبا من إجمالي أطوال شوارع القرية، ولم يسجل القطاع الجنوبي على هذا الاتجاه أي شوارع تقع داخله، كما انخفضت نسبة أطوال الشوارع على هذا الاتجاه لأقل من (2%) من جملة أطوال الشوارع بالقطاع الشرقي، ونحو (4%) بالقطاع الشمالي، وعشر جملة أطوال الشوارع بالقطاع الأوسط الجنوبي، وما يقرب من ربع جملة أطوال الشوارع بالقطاع الشمالي للقرية.

4) استخدام الأرض :

تبعاً لارتفاع معدل النمو السكاني وتواضع خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية تقل قدرة القرية على استيعاب مزيد من النمو السكاني في ظل قيود الموضع وصعوبة النمو الأفقي بسبب حظر البناء على الأرض الزراعية. وستسمح دراسة خطة القرية بتقييم مدى الحاجة للتدخل في ما يتعلق بخطط تنظيم المباني لغرض توسعة الشوارع وانتظام عرضها. وستسمح دراسة استخدام الأرض، وخصائص المباني، وإمكانية التعلبية الرأسية بتقييم الحاجة لتنظيم الارتفاعات وتوازن الاستخدامات، ومن ثم وضع مقترحات كفيلة بتنمية القرية وستكون عامة تنطبق على قرى الجزر الرملية.

ويتألف استخدام الأرض بالقرية من المباني والشوارع الفضائات التي تضم أراض تم تأجيل البناء عليها وجناين أو جيوب مزروعة وساحات (جدول 7 وشكلى 48، 49).

جدول (٧) : التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي بقرية منشأة أبو ذكري ٢٠١٠م.

جملة	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	البيان
١٨٠,١	٢٢,٢٧	٣٣,٠٢	٤٢,١١	٣٧,٨٧	٤٤,٨١	مساحة القطاع بالقدان
٧٥٦٣٥٢,١	٩٣٥٣٤,٦	١٣٨٦٩٨,٣	١٧٦٨٦١,٥	١٥٩٠٧٤,٧	١٨٨١٨٣,٠	مساحة القطاع بالمتر ^٢
١٠٩٨٤٣,٢	١٢,٥	١٢,٤	١٤,٧	١٨,٦	١٣,٥	الشوارع %
٥٤٩٠٧٢,٨	٦٣,٩	٧١,٧	٧٩,٢	٧٧,٠	٦٧,٦	المباني %
٩٧٤٣٦,٠	٢٣,٦	١٥,٩	٦,١	٤,٣	١٨,٩	الفضاءات %

المصدر: تعيين الحدود من الدراسة الميدانية ٢٠١٠م، وبالاستعانة بالصور الفضائية (صور IKONOS).

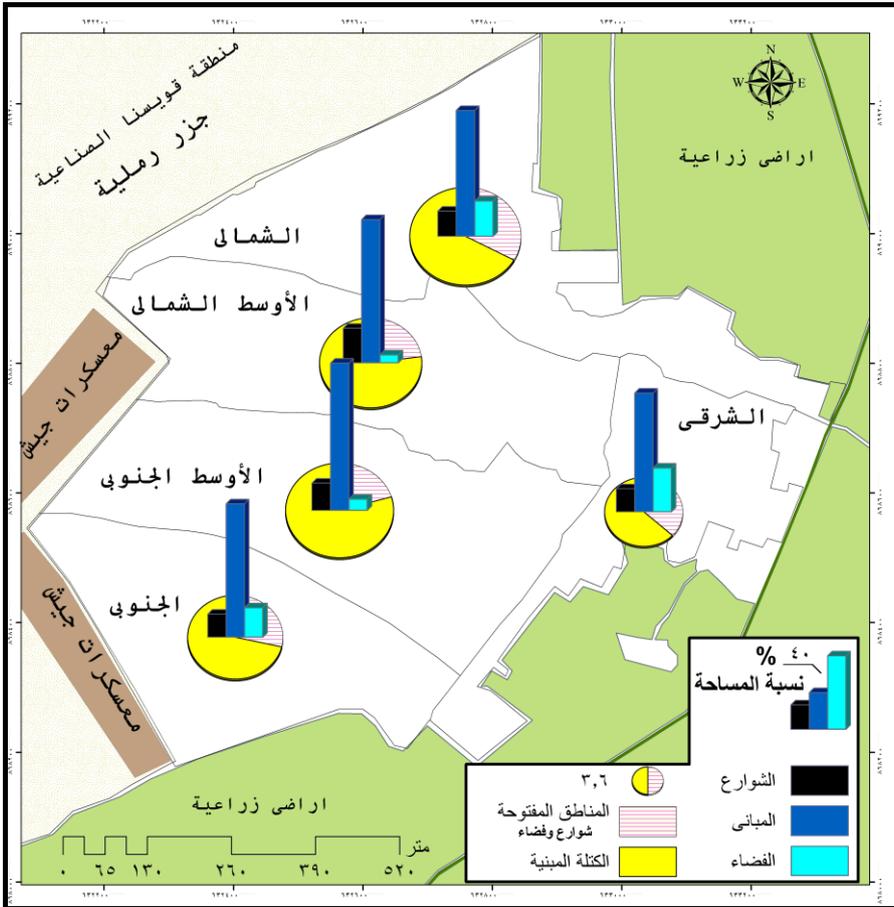
* حسب المساحات معروفة الباحث من الخرائط الرقمية لمحافظة لواءية هيئة التخطيط العمراني.



شكل (48) : استخدام الأرض بمنشأة أبو زكري.

المساحة المبنية :

تشكل المباني والشوارع بالقرية 157 فدان تمثل 87.1%، واستحوذ القطاعان الأوسط الشمالي والجنوبي على أكبر نسبة للمساحة المبنية بكل منهما حيث سجلا 95.7%، 93.9% على التوالي، في حين انخفضت نسبة المساحة المبنية بباقي القطاعات عن متوسط القرية لتسجل أقل نسبة لها بالقطاع الشرقي بما بلغ نحو ثلاثة أرباع مساحة القطاع.



شكل (49) : التوزيع النسبي لمركب استخدام الأرض بالقرية.

ويغلب على القرية الاستخدام السكني بما يقارب ثلاثة أرباع جملة مساحة

الاستخدامات (130.7 فداناً)، ثم الشوارع بمساحة بلغت (26.2 فداناً) بنسبة (14.5%)، تلتها الأراضي الفضاء بنسبة (13%)، بمساحة 23 فدان.

وتمثل مساحة المباني بالقطاع الأوسط جنوبي (79.2%)، وما يزيد عن ثلاثة أرباع مساحة الاستخدامات بالقطاع الأوسط الشمالي (77%)، و(71.2%) بالقطاع الأوسط ولم تنخفض مساحتها عن الثلاثة أخماس من جملة مساحة الاستخدامات بباقي القطاعات. وجاءت مساحة الشوارع بالمرتبة الثانية بمساحة (26.2 فداناً) من إجمالي مساحة القرية شكلت (14.5%) من جملة مساحة القرية، وكان القطاع الأوسط الشمالي و قد شهد أكبر نسبة مساحة للشوارع (18.6%)، يليه القطاع الأوسط الجنوبي (14.7%) من جملة مساحة الاستخدامات.

وتمثل الفضاءات (23.2 فداناً) بما يزيد قليلاً عن عشر جملة مساحة الاستخدامات بها، وكان القطاعان الشرقي والشمالي قد سجلا أعلى نسبة لمساحة الأراضي الفضاء إذ قاربت ربع مساحة القطاع الشرقي (23.6%)، في حين بلغت خمس جملة مساحة القطاع الشمالي تقريبا (18.9%). وتشكل جملة الشوارع الفضاءات (49.4 فداناً) تقريبا، رصدت بجميع القطاعات بالقرية وكانت بنسب أقل بالقطاعين الأوسط الشمالي، والجنوبي، وترتفع لأكثر من ثلث مساحة القطاع الشرقي، ونحو ثلث القطاع الشمالي، وأقل من ربع مساحة القطاع الأوسط الشمالي وخمس مساحة القطاع الأوسط الجنوبي للقرية.

5) توزيع المباني وأبعادها :

توزيع مباني القرية:

بلغت جملة مباني القرية (1885 مبنى)، موزعة على 5 (قطاعات) تباينت في أعدادها بكل قطاع، وضم القطاع الشمالي نحو ثلث إجمالي المباني (567 مبنى) بنسبة بلغت (30.1%) من جملة مباني القرية، في الوقت الذي ضم فيه القطاعان الأوسط الشمالي والأوسط الجنوبي ما يزيد عن خمسي جملة المباني بالقرية (43.4%)، كما انخفضت أعداد المباني بالقطاع الجنوبي (314 مبنى تشكل 16.7%)، والعشر تقريبا بالقطاع الشرقي بعدد (186 مبنى) (جدول 8).

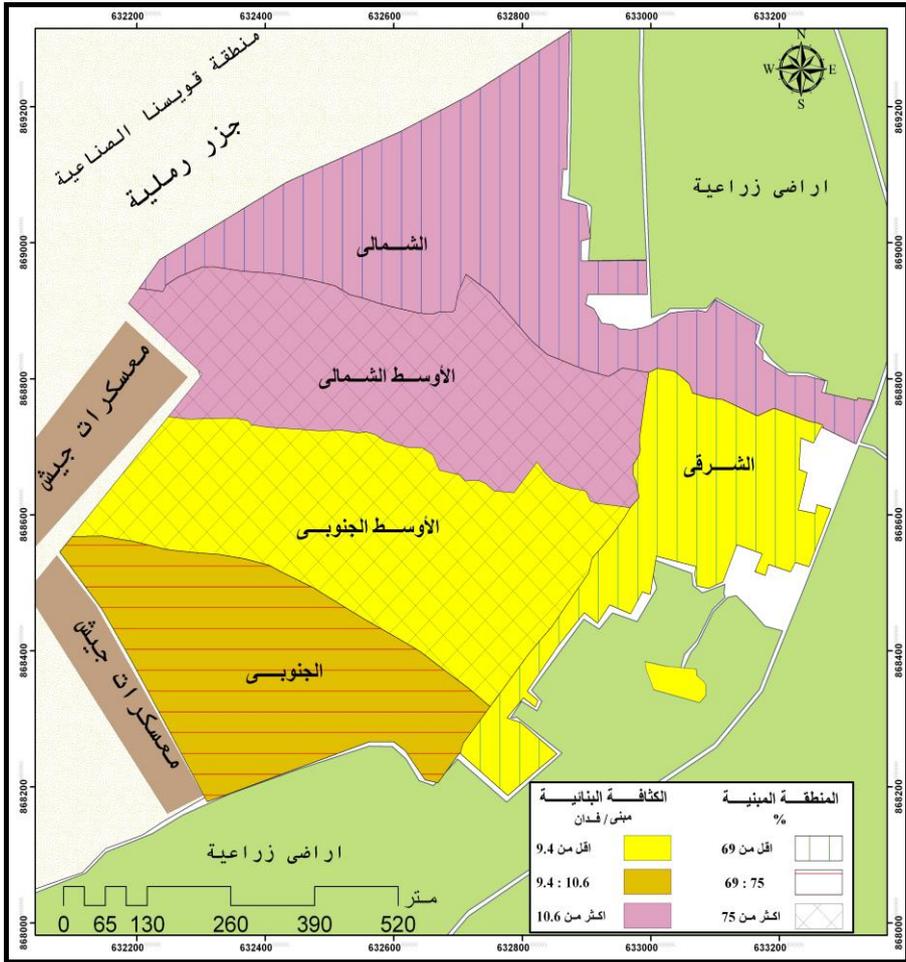
جدول (٨) : بعض خصائص المبنى بقرية منشأة أبو ذكري ٢٠١٠م.

الجملة	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	التمييز	البيان
١٨٨٥	١٨٦	٣١٤	٣٩٥	٤٢٣	٥٦٧	مبنى	عدد المباني
١٠٠,٠	٩,٩	١٦,٧	٢١,٠	٢٢,٤	٣٠,١	%	نسبة عدد المباني
٥٤٩,٧٣	٥٩٧٨٢	٩٩٤١٩	١٤٠٠٨٨	١٢٢٥٦٤	١٢٧٢٢٠	٢م	مساحة المباني
١٣٠,٨	١٤,٢	٢٣,٧	٣٣,٤	٢٩,٢	٣٠,٣	فدان	مساحة المباني
١٠٠,٠	١٠,٩	١٨,١	٢٥,٥	٢٢,٣	٢٣,٢	%	نسبة مساحة المباني لجملة الاستخدمات
٦٥٨٩١٦	٧١٤٣٠	١١٦٦٠٦	١٦٦٠٩١	١٥٢١٩٨	١٥٢٥٩١	بالمتر ٢	المنطقة المبنية (مبان وشوارع)
٨٧,١	٧٦,٤	٨٤,١	٩٣,٩	٩٥,٧	٨١,١	%	نسبة مساحة المنطقة المبنية من القطاع
١٠,٤٧	٨,٤	٩,٥	٩,٤	١١,٢	١٢,٧	مبنى/فدان	الكثافة البنائية في الحيز المكاني
٢٩١	٣٢١,٤	٣١٦,٦	٣٥٤,٧	٢٨٩,٧	٢٢٤,٤	بالمتر ٢	متوسط مساحة المبني
١١,٨٨	١٢,٥	١٠,١	١٤,٠	١٢,٣	١٠,٨	بالمتر	طول واجهة المبني
١١٠	١٨١,٤٧	١٢٥,٠٩	٩٣,١٠	٨٦,٣١	١٠٧,٥٢	بالمتر ٢	نصيب المبني من المناطق المفتوحة
٢٨٩,٦	٣١٥,٤	٣١٦,٦	٣٥٥,٢	٢٨٥,٨	٢٢٣,١	بالمتر ٢	متوسط مساحة المباني السكنية
٣٥٢,٩	٥٠١,٢	٥٠٠	٣٣٠,٨	٣٥٤,٧	٢٨٦,٣	بالمتر ٢	متوسط مساحة المباني المختلطة

المصدر: الخرائط الرقمية (هيئة التخطيط العمراني)، الصور الفضائية (صور IKONOS)، الدراسة الميدانية ٢٠١١.

الكثافة البنائية:

بلغ متوسط الكثافة البنائية بالقرية (10.47 مبنى/فدان)، وارتفعت عن ذلك بالقطاعات الشمالي والأوسط الشمالي لتسجل (12.7، 11.2 مبنى/فدان) على التوالي، وانخفضت بباقي القطاعات، وكانت أقل كثافة بنائية بالقطاع الشرقي حيث بلغت (8.4 مبنى/فدان) (شكل 50).



شكل (50) : نسبة المنطقة المبنية بالقطاعات وكثافة المباني بالفدان.

متوسط مساحة المبنى بالقرية:

بلغ المتوسط العام لمساحة المبنى بالقرية ما يعادل قيراطين إلا ربع تقريبا، إذ بلغ (291.3 مترا مربعا)، وارتفع متوسط مساحة المبنى بالقطاع الأوسط الجنوبي إلى (354.7 مترا مربعا/مبنى)، ثم القطاع الشرقي (321.4 م/2مبنى)، تلاهما القطاع الجنوبي (316.6 م/2مبنى)، في الوقت الذي سجل فيه القطاع الشمالي أقل متوسط لمساحة المبنى بالقرية بلغ (224.4 م/2مبنى) بواقع (1.3 قيراطا/مبنى)، ودار متوسط مساحة المبنى بالقطاع الأوسط الشمالي حول المتوسط العام للقرية بانخفاض طفيف حيث سجل (289.7 مترا مربعا/ مبنى).

طول واجهة المبنى:

بلغ متوسط طول واجهة المبنى على مستوى القرية (11.9 مترا)، شكل القطاع الأوسط الجنوبي أكبر القطاعات بالقرية من حيث أطوال واجهات المباني به حيث بلغ متوسطها نحو (14 مترا)، وفي القطاعين الأوسط الشمالي والشرقي تخطت الواجهة فيهما (12 مترا)، وبلغت الواجهة (11 مترا) بالقطاع الشمالي ووصلت لحددها الأدنى في القطاع الجنوبي (10.0م).

نصيب المبنى من المناطق المفتوحة (الشوارع والفضاءات):

تباين نصيب المباني من المناطق المفتوحة؛ ففي الوقت الذي بلغت ما يزيد قليلا عن قيراط (181 م2) بالقطاع الشرقي للقرية، تراجعت إلى (125 م2) بالقطاع الجنوبي، وأقل من 100 م2 بالقطاعين الأوسط الجنوبي والأوسط الشمالي.

(6) نمط استخدام المبنى:

مباني السكن:

تمثل مساحة مباني السكن والتي تشكل غالبية المباني بالقرية (123.33 فداناً، 517993 متر) نسبة (94.34%) من جملة مساحة المباني بالقرية (130.7 فدان، 549073 متر) (جدول 9 وشكل 51، 52). وبلغت أعلى نسبة لمساحة السكن بالقطاع الجنوبي 97.2% وأقل نسبة بالقطاع الشرقي 89.1%.

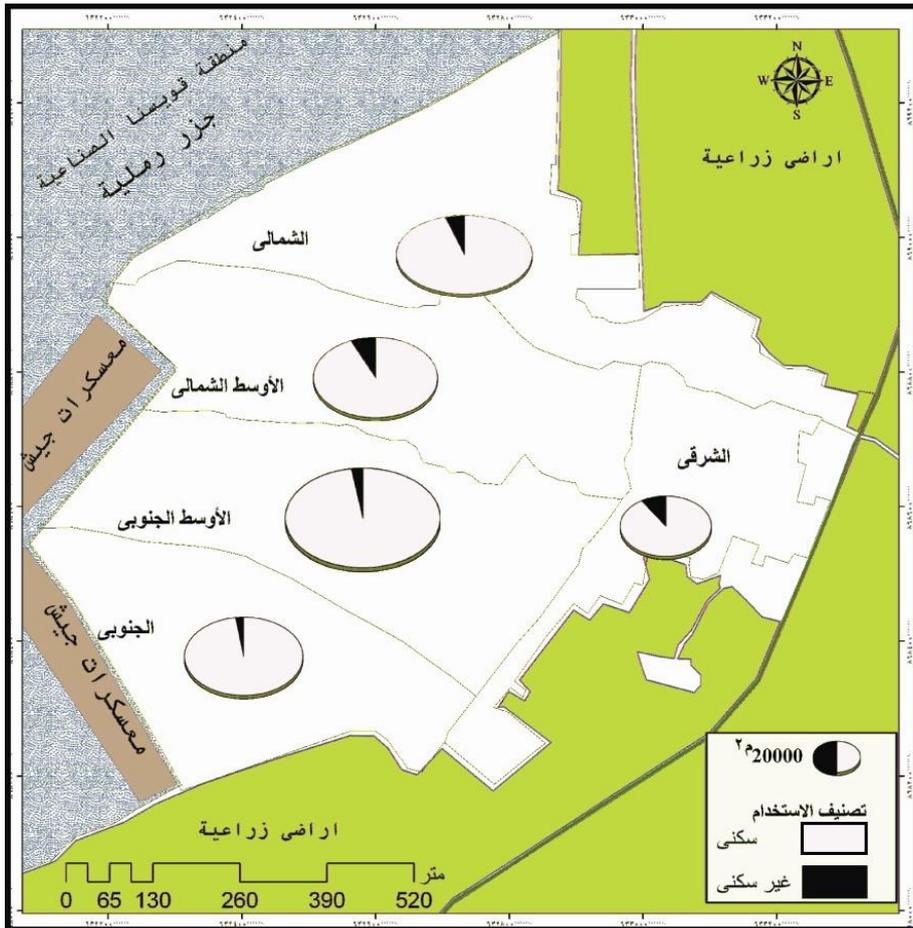
جدول (9) : التوزيع النسبي لمساحة المباني وفقا لنمط الاستخدام بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.

جملة	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	الاستخدام
مباني العمل 13525 فدان						
1.20	1.30	1.92	0.0	0.0	3.08	تجاري%
6610	776	1920	--	--	3914	متر
0.12	0.0	0.67	0.0	0.0	0.0	ترفيهي%
655	--	655	--	--	--	متر
0.12	0.0	0.21	0.33	0.0	0.0	ديني%
665	--	209	456	--	--	متر
0.02	0.0	0.0	0.0	0.0	0.10	صناعي%
120	--	--	--	--	120	متر
0.07	0.78	0.0	0.0	0.0	0.0	إداري (الأوقاف)%
364	364	--	--	--	--	متر
0.93	3.82	0.0	0.67	1.3	0.23	أخرى ومتنوع%
5111	2282	--	944	1593	292	متر
2.46	5.9	2.8	1.0	1.3	3.41	جملة%
13525	3422	2784	1400	1593	4326	متر
المباني المختلطة 17555 فدان						
3.20	5.0	0.0	2.1	6.9	2.49	المختلط%
17555	2989	0.0	2942	8457	3167	متر
مباني السكن 517949						
94.34	89.1	97.2	96.9	91.8	94.1	سكني
517993	53371	96635	135746	112514	119727	بالمتر
549073	59782	99419	140088	122564	127220	جملة مساحة المباني

المصدر: حساب الباحث من الخرائط الرقمية (هيئة التخطيط العمراني)، والتحقق أثناء الزيارات الميدانية 2011م.

المباني المختلطة :

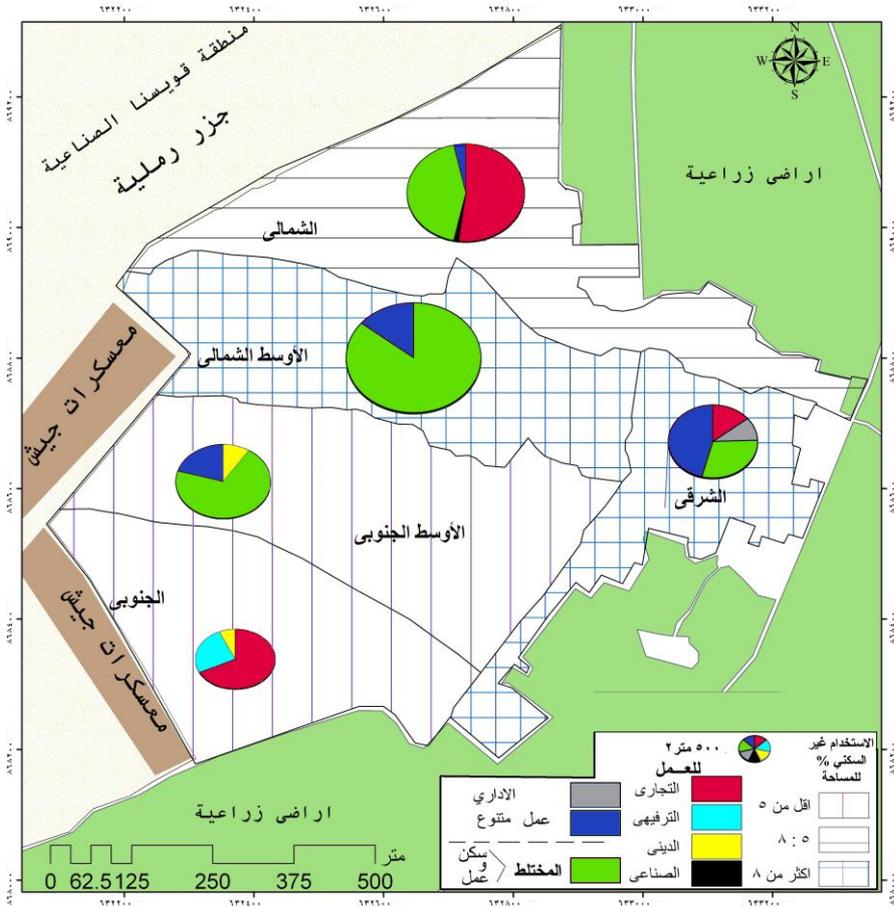
تشكل مساحة المباني مختلطة الاستخدامات (4.18 فدانا، 17555 متر) بنسبة (3.2%) من إجمالي مساحة مباني القرية، وقد تباين التوزيع النسبي للمباني المختلطة وبلغت أقصاها بالقطاع الأوسط الشمالي 6.9% ولا يوجد مبان مختلطة في الجنوبي. ومعظم المباني المختلطة تستخدم أساسا للسكن ثم لأغراض تجارية حيث يخصص جزء من المبنى لدكان أو ورشة صغيرة.



شكل (51) : توزيع مساحة المباني تبعا لنمط الاستخدام العام.

مباني العمل :

تبلغ مساحة مباني العمل 3.22 فدان وتمثل مساحتها 2.46% من جملة مساحة المباني على مستوى القرية. وتصل أعلى نسبة لمباني العمل في القطاع الشرقي 5.9% وأقل نسبة في القطاع الأوسط الجنوبي 1.0%. ويمثل الاستخدام التجاري أعلى نسبة استخدام لمباني العمل 1.2%، يليه الاستخدام المتنوع بنسبة 0.93% ثم الديني والترفيهي (0.12%) لكل منهما.



شكل (52) : توزيع مساحة المباني تبعا للاستخدام غير السكنى.

7) مادة البناء :

يبين شكلي (53) و (54) وجدول (10) توزيع المباني وفقا لمادة بناء المبنى بالقرية سنة 2010م. ولتقييم المستوى العام للمباني في الأنماط الأربعة لمادة البناء تم استخدام طريقة الوحدة المكافئة حيث تم ضرب مساحة كل نمط من أنماط المباني في قيمة ثابتة، جمعت بعد ذلك في كل قطاع، لاستخراج التوزيع النسبي في فئات مادة البناء، وكذلك بقسمة المجموع بكل قطاع على المساحة الفعلية تم استخراج متوسط الوحدة المكافئة بكل قطاع وذلك للتعرف على ترتيب القطاعات وفقا للأفضلية من حيث مادة بناء بالقطاع ومقارنتها بالوحدة المكافئة للقرية ككل. وقد تم ضرب المباني الجوازية $\times 1$ ، والطينية $\times 2$ ، والحوائط الحاملة $\times 3$ ، والمباني الهيكلية $\times 4$ ، على اعتبار أن أعلى مستوى هو مباني الهيكل الخرساني "الهيكلية" وأقلها هي العشش والأكواه وما يشبهها "الجوازية"، وجاءت النتائج كما يلي:

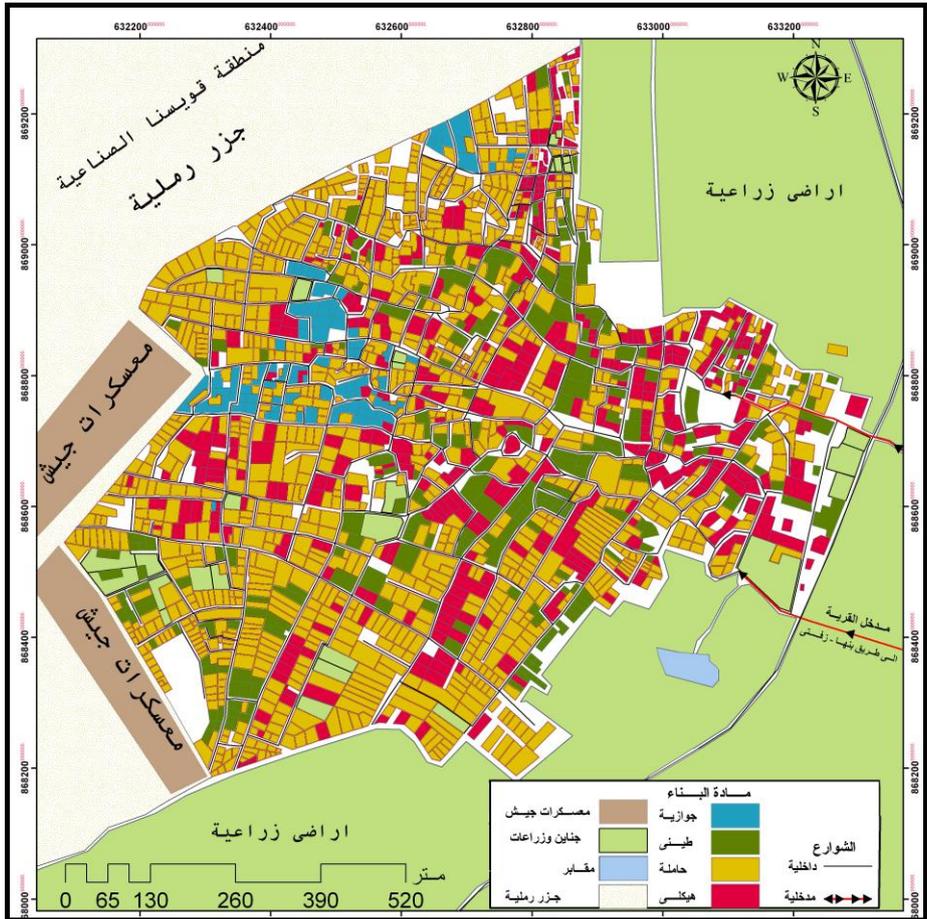
- سجل المتوسط العام لمادة البناء بطريقة الوحدة المكافئة بالقرية (2.98%)، ارتفعت لتصل إلى (3.11) بالقطاع الأوسط الجنوبي، كما بلغت بالقطاعين الشمالي والشرقي نحو (3.1%) بكل منهما تقريبا، في حين دارت نسبة متوسط أسلوب الإنشاء حول المتوسط العام للقرية بانخفاض طفيف بالقطاعين الجنوبي والأوسط الشمالي.
- غلب نمط البناء بالحوائط الحاملة على أسلوب البناء بالقرية ففي القطاع الجنوبي استحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع نمط إنشاء المباني (77%)، وثلاثة أخماس مباني القطاعين الشمالي الأوسط والجنوبي، وأكثر من نصف مباني القطاع الشمالي (53.3%)، وأخيرا القطاع الشرقي (47.3%) من جملة المباني كانت من الحوائط الحاملة.
- يستحوذ القطاع الشرقي للقرية بأعلى نسبة لمساحة المباني الهيكلية والتي شكلت ثلث إجمالي المباني بالقطاع بوحدة مكافئة بلغت (39)، ثم جاء القطاع الأوسط الجنوبي بما يزيد عن ربع جملة مبانيه من المباني الهيكلية (26.5%) وبوحدة مكافئة بلغت (32)، واقتربت من خمس جملة المباني بالقطاعين الشمالي والأوسط الشمالي (18.7%) بكل منهما، وأخيرا يأتي القطاع الجنوبي الذي كانت أقل من عشر مبانيه فقط من المباني الهيكلية.

جدول (١٠) : التوزيع النسبي لمساحة أنماط المباني وفقا لمادة البناء بمشاة أبو ذكري ٢٠١٠.

جملة المساحة	الشرقي		الجنوبي		الأوسط الجنوبي		الأوسط الشمالي		الشمالي		النطاق
	الوحدة المكافئة	نسبة %									
١١٣١٤١	٣٩,٠	٣٣,٥	١١,٨	٩,٤	٣١,٩	٢٦,٥	٢٤,٨	١٨,٧	٣٣,٦	١٨,٧	المباني الهيكلية
٣٣٢٨٥٦	٤٧,٠	٤٧,٣	٧٦,٩	٧٧	٥٩,٢	٥٩,٤	٦٠,٨	٥٣,٣	٥٧,٨	٦٢,٥	الحوائط الحاملة
٧٩٩٨٢	١٣,٩	١٩,٣	١١,٣	١٣,٦	٨,٨	١٤,١	٧,٧	١٣,٣	٧,٨	١٤,٩	المباني الطينية
٢٣٠٩٤	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,١	٠,١	٦,٦	١٤,٧	٠,٩	٣,٩	المباني الجوازية
٢,٩٨	٣,٠٩		٢,٩٢		٣,١١		٢,٧		٣,٠٩		المتوسط بالوحدة المكافئة

المصدر: تم ضرب النسبة في الوحدات المكافئة التالية: (جوازية * ١)، (طينية * ٢)، (حوائط حاملة * ٣)، (هيكلية * ٤).
 اشتقاق المساحات و الحسابات من الخرائط الرقمية (هيئة التخطيط العمراني)، والتحقق بالدراسة الميدانية ٢٠١١.

كانت للمباني الطينية نسب منخفضة لم تتجاوز أعلاها خمس جملة مباني القطاع الشرقي للقرية (19.3%)، وذلك بوحدة مكافئة (13.9)، فضلا عن وجودها بجميع القطاعات المكونة لقرية أبوذكري وإن كانت بنسب أقل، وكان أكثرها انخفاضا بالقطاع الأوسط الشمالي حيث سجلت وحدة مكافئة 7.7 ونسبة (13.3%) من جملة مباني القطاع، وسجلت أعلاها بالقطاع الشرقي بنسبة 19.3% وبوحدة مكافئة 13.9.



شكل (53): توزيع مباني القرية وفقا لمادة البناء.

8) حالة المبني :

تتدرج الحالة البنائية بين المباني الجيدة وتلك المتوسطة وأخرى رديئة، وتتفاوت الحالة البنائية من قطاع مكاني لآخر داخل قرية منشأة أبو ذكري، كما هو مبين في جدول (11) وشكلى (55) و (56) والتي توضح حالة المباني بقرية أبو ذكري عام 2010م.

ويوضح الجدول التوزيع النسبي لحالة المباني بقرية أبو ذكري ومن خلاله يمكن الوقوف على ثلاثة أنماط رئيسة لحالات المباني بقطاعات القرية الخمس باستخدام الوحدة المكافئة؛ حيث تم ضرب نسبة المباني ذات الحالة الرديئة $1 \times$ والمباني ذات الحالة المتوسطة $2 \times$ ، والمباني ذات الحالة الجيدة $3 \times$. ويجمع ناتج الضرب بعد ذلك في كل قطاع، وتم استخراج التوزيع النسبي للقيمة المكافئة في فئات مادة البناء. كذلك بقسمة المجموع المطلق بكل قطاع على المساحة الفعلية للمباني تبعا لحالتها تم استخراج متوسط الوحدة المكافئة بكل قطاع وذلك للتعرف على ترتيب القطاعات وفقا للأفضلية من حيث حالة المبني بالقطاع ومقارنتها بالوحدة المكافئة للقرية ككل. وجاءت النتائج كما يلي:

- المتوسط العام لحالة مباني القرية منخفض حيث الرقم المكافئ (1.5) أقل من 2 (المتوسط) وذلك بسبب زيادة نسبة المباني ذات الحالة الرديئة والتي بلغت 45.77% من مباني القرية.
- دار متوسط حالات المباني بالقطاعات الخمس حول المتوسط العام بالقرية علوا وانخفاضا، حيث سجل القطاع الأوسط الشمالي بالقرية أفضل نسبة لحالات المباني بالوحدة المكافئة (1.63)، وكان أقلها بالقطاع الشرقي حيث سجلت حالة المباني به (1.40) بالوحدة المكافئة.

ويمكن عرض حالات المباني على النحو التالي:

المباني ذات الحالة الجيدة:

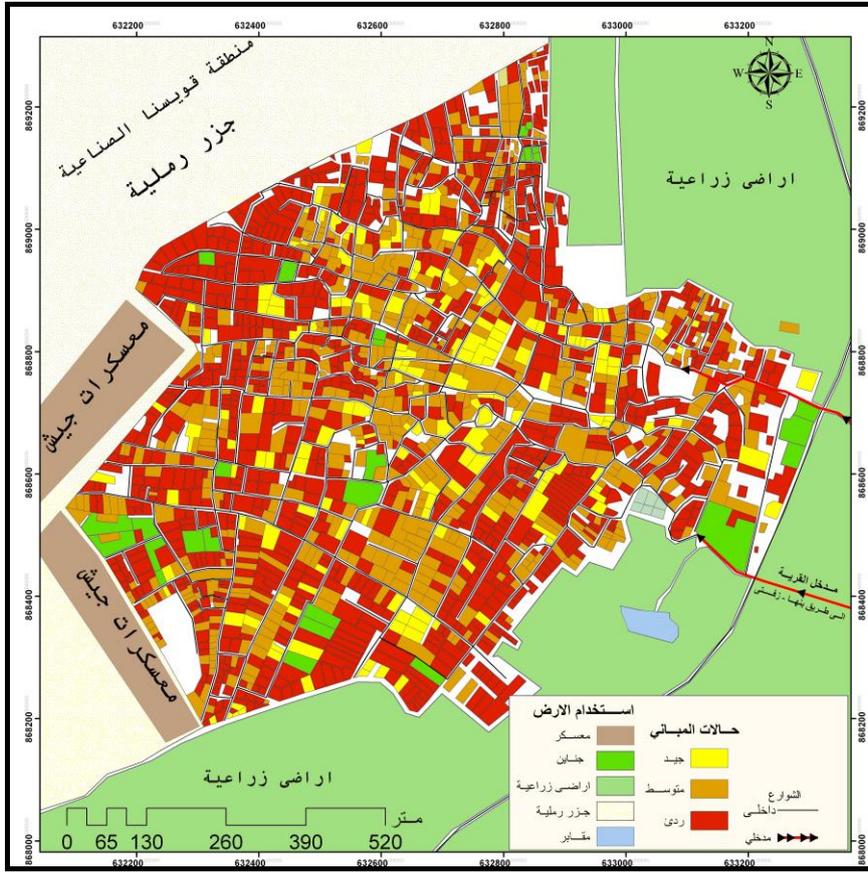
تعد المنطقة الوسطى أفضل المناطق من حيث حالة المباني حيث جاء القطاع الأوسط الشمالي بالمرتبة الأولى من حيث جودة الحالة البنائية بين القطاعات الخمس بالقرية. وتمثل مبانيه ذات الحالة الجيدة (15.4%) من جملة مباني القطاع، وبوحدة مكافئة (23.55)، في الوقت الذي احتل فيه القطاع الأوسط الجنوبي المرتبة الثانية من حيث المباني ذات الحالة الجيدة والتي مثلت (11.3%) من جملة مباني القطاع وبوحدة مكافئة (21.15).

أما القطاع الجنوبي فجاءت عشر مبانيه تقريبا بحالة جيدة (10.9%)، وانخفضت لأقل من العشر بالقطاع الشمالي (8.3%)، وكانت أقل نسبة للمباني ذات الحالة الجيدة بالقطاع الشرقي من القرية بنسبة (5.6%) من جملة مباني القطاع.

جدول (١١) : التوزيع النسبي لمساحة أمشاط المباتي وفقا لحالة المبنى بقريبة منشأة أبو ذكري ٢٠١٠م.

جملة المساحة	الشرقي		الجنوبي		الأوسط الجنوبي		الأوسط الشمالي		الشمالي		القطاع	الحالة
	الوحدة المكافئة	نسبة %										
٥٩٣١٦	٨,٠٨	٥,٦	١٩,٤٨	١٠,٩	٢١,١٥	١١,٣	٢٣,٥٥	١٥,٤	١٣,٩٩	٨,٣		% الجيد
١٧٠٣٣٠	٤٦,١٥	٣٢	٣٨,١٠	٢٥,٥	٤٢,٣٠	٣٢,٦	٤٥,٦٤	٣٥,٥	٤٢,٢١	٢٨,٨		% المتوسط
٣١٩٤٢٨	٤٥,٧٧	٦٢,٤	٤٢,٤٢	٦٣,٦	٣٦,٥٦	٥٦,١	٣٠,٨١	٤٩,١	٤٣,٨٠	٦٢,٩		% الرديء
١,٥	١,٤		١,٤٧		١,٥٤		١,٦٣		١,٤٤			المتوسط بالوحدة المكافئة

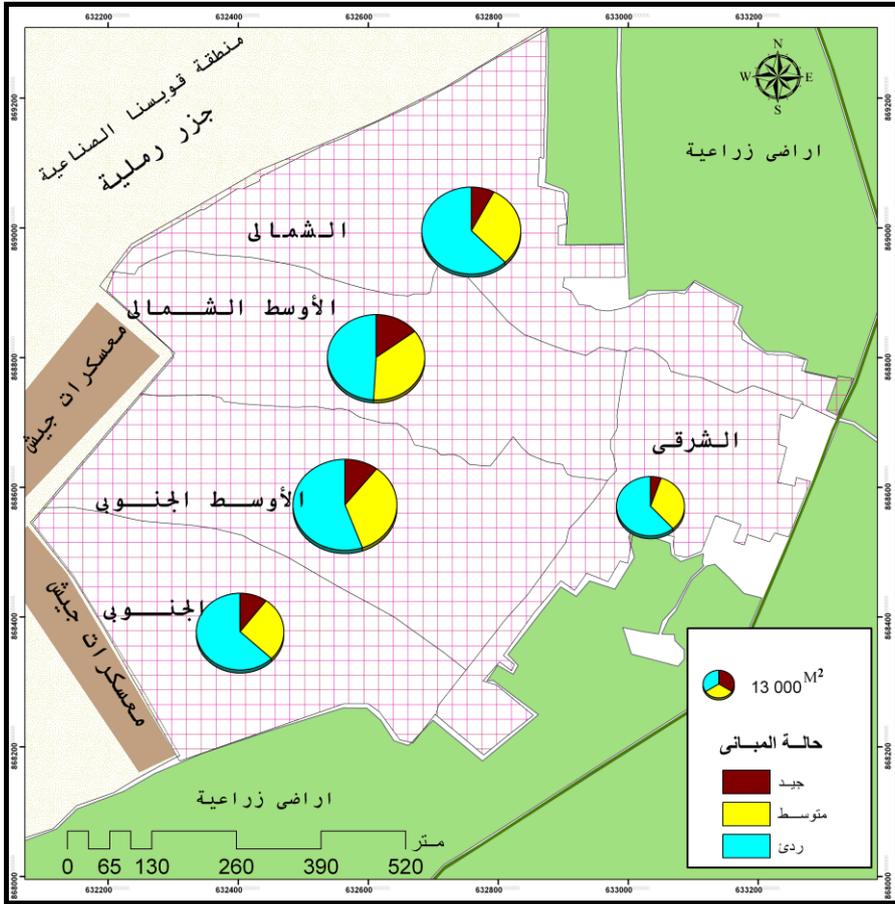
المصدر: اشتقاق البيانات بمعونة الباحث من الخرائط الرقمية (هيئة التخطيط العمراني والتحقق بالدراسة الميدانية ٢٠١١م. والنسب وحساب الوحدات المكافئة بمعونة الباحث (الرديء) * (المتوسط * ٢) (الجيد * ٣).



شكل (55) : توزيع المباني تبعاً لحالتها الإنشائية بمنشأة أبو ذكري.

المباني ذات الحالة المتوسطة:

حظيت المنطقة الوسطى بالقرية أيضاً بأكثر نسبة للمباني متوسطة الحالة، ففي القطاع الأوسط الشمالي كانت نسبة مبانيه متوسطة الحالة قد تجاوزت ثلث إجمالي المباني به (35.5%)، وبوحدة مكافئة شكلت (45.6)، بينما بلغت نسبة المباني ذات الحالة المتوسطة (32.6%) بالقطاع الجنوبي وسط القرية، ليأتي بعدهما القطاع الشرقي بنسبة مكافئة قدرها (46.2)، في الوقت الذي سجلت فيه نسبة المباني متوسطة الحالة (32%) من جملة مبانيه، كما قد تجاوزت الحالة المتوسطة للمباني ربع جملة مباني القطاع الشمالي، وبلغت أقلها بالقطاع الجنوبي والذي ظهرت ربع جملة مبانيه بحالة متوسطة، وبنحو (38) وحدة مكافئة.



شكل (56) : التوزيع النسبي لمساحات المباني تبعا للحالة الإنشائية.

المباني ذات الحالة الرديئة:

ترتفع نسبة المباني الرديئة في 3 قطاعات بما يزيد عن ثلاثة أخماس جملة المباني بها، وهي القطاع الجنوبي (63.6%)، والشمالى (62.9%)، والشرقى (62.4) من جملة المباني بكل قطاع على التوالي. وجاوزت حالة المباني الرديئة نصف جملة مباني القطاع الأوسط الجنوبي (56.1%)، وكانت أقلها بالقطاع الأوسط الشمالى (49.1%). وقد عكست وحداتها المكافئة ارتفاعا في نسبتها حيث لم تزيد بأكثر القطاعات انخفاضا عن (30.81 وحدة مكافئة) كما بالقطاع الأوسط الشمالى. وتعكس الحالة المتردية للمباني المستوى

الاقتصادي المتواضع لسكان القرية، وتدهور حالة المباني الناجم عن كبر عمر المبني وضعف مادة البناء والظروف المحيطة بالفقر الريفي، والذي ظهرت ملامحه للباحث بشكل جلي، ولا يتسع المجال هنا لتناوله باستفاضة ويحتاج لدراسة منفصلة.

خامساً : التعلية الرأسية وجودة البيئة السكنية وتنمية السعة الاستيعابية.

1) ارتفاعات المباني:

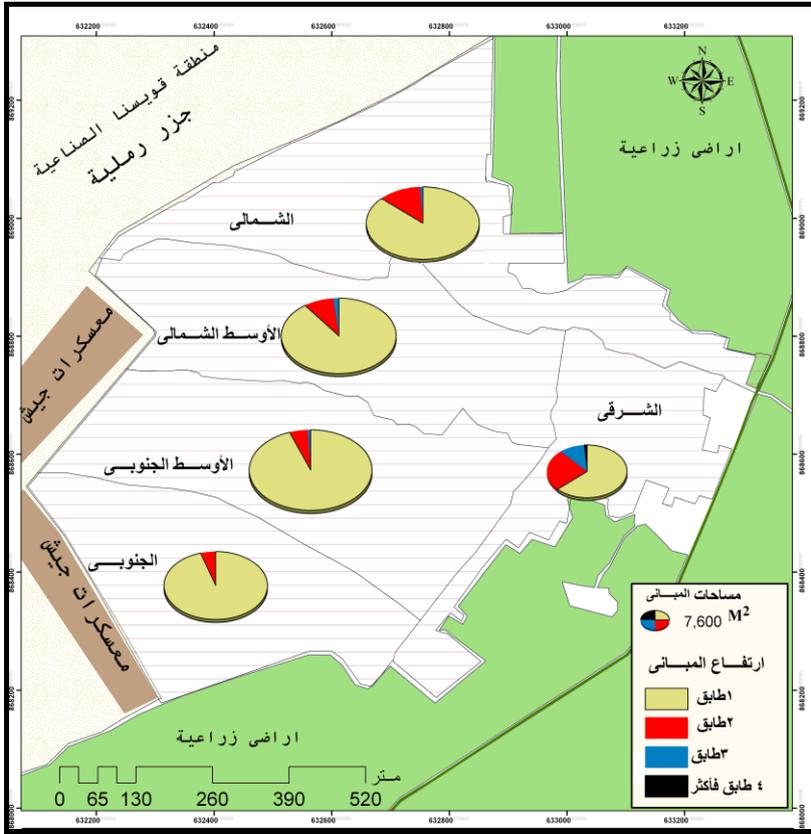
يعبر عن الارتفاع بالطابق أو "الدور"، ويمكن تحويله للمتر وفقاً لارتفاع سقف الدور الذي يتراوح بين 2.8 و3.0 متر في القرى. ويوضح جدول (12)، وشكل (57) أنه بالرغم من تباين ارتفاعات المباني في قطاعات القرية عام 2010م إلا أن هناك سيادة واضحة للمباني المنخفضة. كما يوضح شكل (58)، أن المباني المرتفعة تتركز عند مدخل القرية الشرقي، وتقل نحو الجنوب الغربي.

جدول (12) : التوزيع النسبي لارتفاعات المباني بقرية منشأة أبو ذكري.

الجملة	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	
474281.9	65	93	92.2	87.0	84.3	طابق
58342.7	21	6	6.4	10.5	14.1	طابقان
14369.1	12	1	1.2	2.1	1.5	3 طوابق
2079.0	1.6	0	0.2	0.4	0.2	4 طوابق فأكثر
1.2	1.42	1.06	1.09	1.15	1.21	متوسط ارتفاع المباني بالوحدة المكافئة

تم ضرب النسبة في الوحدات المكافئة التالية: (الدور * 1)، (الدوران * 2)، (ثلاثة أدوار * 3)، (أربعة أدوار فأكثر * 4).

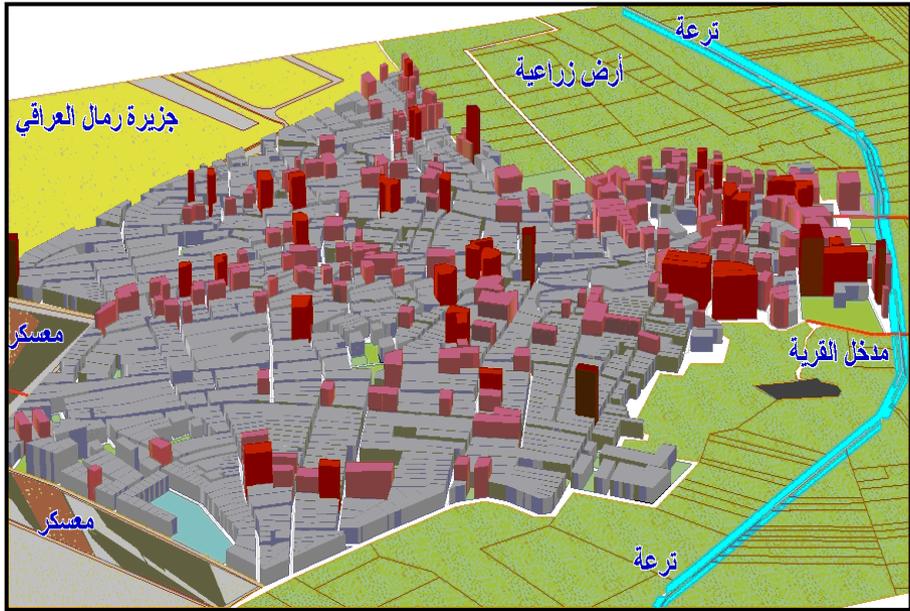
اشتقاق وحساب البيانات بمعرفة الباحث من الخرائط الرقمية (هيئة التخطيط العمراني)، مع التحقق بالدراسة الميدانية 2011م.



شكل (57) : التوزيع النسبي لمساحات المباني تبعا لعدد الطوابق.

- بلغ إجمالي المباني بقرية أبو زكري 1885 مبنى، توزعت على 5 قطاعات: ضم القطاع الشمالي ثلث جملة المباني تقريبا، تلاه القطاعين الأوسط الشمالي والأوسط الجنوبي إذ ضم الواحد منهما خمس جملة المباني بالقرية، في حين شكلت نسبة المباني بالقطاع الجنوبي نحو (16.7%) من مباني القرية، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مباني القطاع الشرقي عُشر مباني القرية.
- شكلت نسبة مباني الطابق الواحد ما يزيد على أربعة أخماس مباني القرية (86%)، وشكلت المباني المكونة من طابقين العُشر فقط، كما انخفضت نسبة المباني المكونة من ثلاث طوابق لتشكّل أقل من (2.5%)، ولم تصل نسبة المباني ذات الارتفاع 4 طوابق فأكثر لوحد بالمائة إذ شهدت نسبة طفيفة جدا بلغت (0.3%) من إجمالي مباني القرية.

- حصدت المباني المكونة من دور واحد النصيب الأكبر من إجمالي المباني بكل قطاع، ففي الوقت الذي ارتفعت لتصل أعلاها مسجلة ما يزيد عن تسعة أعشار أعداد المباني بالقطاع الأوسط الجنوبي (92.2%)، بلغت أدنى حد بالقطاع الشرقي (65%) من مباني القطاع.
- ارتفعت نسبة المباني المكونة من طابقين بالقطاع الشرقي من القرية لتشكل خمس جملة مبانيه، في الوقت الذي جاءت نسبتها بالقطاع الشمالي (14%) من مباني القطاع، وبلغت أدناها بالقطاعين الجنوبي والأوسط الجنوبي (6%، 6.4%) من جملة المباني على التوالي.
- حظي القطاع الشرقي بأعلى نسبة للمباني المكونة من 3 طوابق والتي مثلت ما يزيد عن عشر مبانيه، وانخفضت النسبة بباقي القطاعات عن 2% من جملة مباني كل منها عدا القطاع الأوسط.
- كانت نسبة المباني (4 طوابق فأكثر) منخفضة للغاية حيث لم تتجاوز نصف بالمائة عدا القطاع الشرقي الذي مثلت مبانيه المرتفعة (1.6%) من جملة مباني القطاع.



شكل (58) : منظور مجسم يوضح ارتفاعات المباني بمنشأة أبوذكري

وتتحدد إمكانات التعلية الرأسية للمباني بمقارنة الارتفاعات الفعلية للمباني بالارتفاعات النظرية التي تحدد بمرة ونصف مرة من عرض الشارع، وهو مؤشر يحدد الطاقة الاستيعابية للمباني وكفاءة تشميس وتهوية المباني أيضا.

(2) التعلية الرأسية المتاحة :

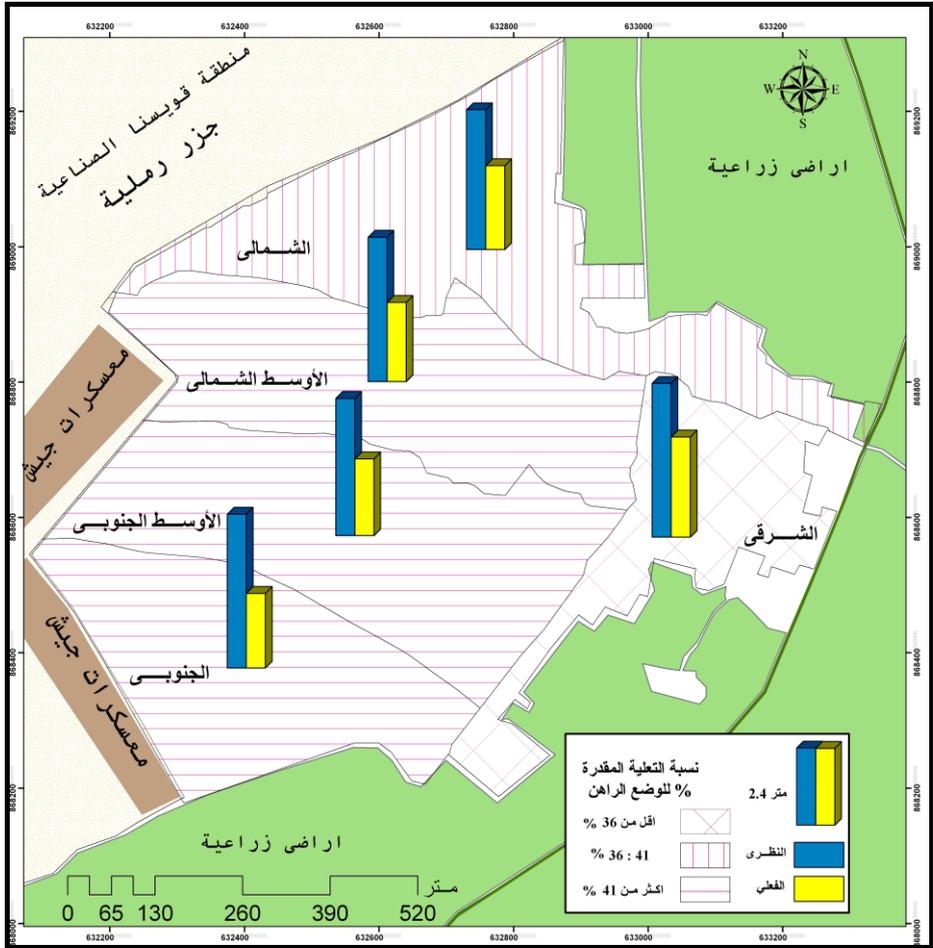
بمقارنة الارتفاعات الفعلية بالارتفاعات المُقدَّرة يمكن التعرف على فرص التعلية المتاحة بصورة تقريبية نظرية مع ملاحظة أنها تحتاج دراسة مفصلة تضع في الاعتبار معايير تنظيمية وتخطيطية متعددة. وعلى كل حال، يوضح جدول (13) وشكل (59) المركب النسبي للمباني وفقا للارتفاع الفعلي ولمفترض، ويتبين منهما الملاحظات التالية:

جدول (13) : متوسط ارتفاع المباني ومقدار التعلية الرأسية المتاحة بالقرية 2010م.

البيان	الشمالي	الأوسط الشمالي	الأوسط الجنوبي	الجنوبي	الشرقي	المتوسط
الارتفاع النظري المُقدَّر بالمتر	6	6.2	5.9	6.6	6.6	6.26
الارتفاع الفعلي بالمتر	3.6	3.4	3.3	3.2	4.3	3.56
فرق التعلية الرأسية المتاح	2.4	2.8	2.6	3.4	2.3	2.7
نسبة التعلية % للوضع الراهن	40.00	45.16	44.07	51.52	34.85	43.3

المصدر: حساب الباحث من خلال قياس متوسطات عرض الشوارع من صور القمر IKONOS، وارتفاعات المباني من الخرائط الرقمية هيئة التخطيط العمراني، والتحقق بالدراسة الميدانية 2011م.

- يبلغ المتوسط العام للارتفاعات الفعلية للمباني بالقرية 3.56 مترا، وهو يزيد عن نصف مقدار التعلية القانونية المسموح بها، ويعطي المجال لإمكانية التعلية الرأسية للمباني بالقرية بنسبة تعادل 43.3% من متوسط الارتفاع النظري المُقدَّر.
- تعد التعلية الرأسية المستقبلية ممكنة بجميع قطاعات القرية وتتراوح في أقلها بين نصف ارتفاع البناء الحالي كما بالقطاع الشرقي للقرية حيث بلغ مقدار التعلية الممكنة نحو (2.3 مترا)، أي زيادة رأسية تمثل أقل من طابق واحد أي نحو ثلث الارتفاع المُقدَّر 34.85%.



شكل (59) : التغطية الرأسية المتاحة بمنشأة أبو ذكري.

- جاءت معظم قطاعات القرية بإمكانية تغطية بأقل من طابق واحد، في حين يتاح للقطاع الجنوبي أكثر من طابق (3.4 مترا).
- شكل المتوسط العام للارتفاع القانوني بالقرية (6.26 مترا) بما يشير أن متوسط عرض شوارع القرية يبلغ أربعة أمتار تقريبا وهو في حاجة لإعادة النظر على اعتبار أن هذا العرض غير مناسب مستقبلا ويجب زيادته ومن ثم إعادة النظر في الارتفاع المسموح ومقدار الارتداد عن خط التنظيم.

- زاد مقدار الارتفاع النظري عن المتوسط العام للقرية في القطاعين الجنوبي والشرقي (6.6 مترا)، بينما كان أقل مقدار للارتفاع القانوني بالقطاع الأوسط الجنوبي (5.9 مترا).
- سجل متوسط الارتفاع الفعلي لمباني القرية (3.56 مترا)، أي أعلى بقليل من طابق واحد بمقدار 0.6 مترا وهو ما يعادل 3 إلى 4 درجات سلم عند المدخل أو سور للسطح.
- شكل فرق التعلية المتاحة نصف الارتفاع المقدر بالقطاع الجنوبي، ونحو 45% بالقطاعين الأوسط الشمالي والأوسط الجنوبي، و40% بالقطاع الشمالي للقرية، والتلث بالقطاع الشرقي.

3) جودة البيئة السكنية :

أمكن من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات قياس وتقييم الوضع الراهن بقرية منشأة أبو ذكري لرسم صورة لجودة البيئة المادية لعمران القرية الحالي في قطاعاتها المختلفة، وتناولت تلك المؤشرات عندما أُلقت الخصائص العمرانية للقرية، وحالة المباني وغيرها.

وقد خلصت الدراسة إلى ترتيب قطاعات القرية وفقا لجودة البيئة السكنية بكافة المؤشرات التي يوضحها جدول (14) وشكل (60) ومنهما يتضح أن القطاع الأوسط الجنوبي للقرية قد احتل المرتبة الأولى بين قطاعات القرية من حيث جودة البيئة السكنية، تلاه القطاعان الشمالي والجنوبي ثم القطاع الشرقي بفارق طفيف، وجاء القطاع الأوسط الشمالي بالمرتبة الأخيرة من حيث تصنيف جودة البيئة السكنية بالقرية.

وتم استخدام رتب المؤشرات التالية (من 1 الأدنى إلى الأعلى 5) لقياس الجودة بالبيئة السكنية:

- رتب نسبة الشوارع بكل قطاع.
- رتب نسبة المناطق المفتوحة.
- مساحة الاستخدام المختلط.

- رتب الوحدة المكافئة لمادة البناء.
- متوسط مساحة المبنى بالمتر المربع.
- وطول واجهة المبنى بالمتر.
- نصيب المباني من المناطق المفتوحة بالمتر مربع.
- نسبة التعلية الرأسية من الارتفاع النظري المسموح به.
- متوسط ارتفاع المباني.
- متوسط عرض الشارع بالمتر.
- أطوال الشوارع بكل قطاع.
- كثافة الشوارع (متر طولي/ فدان).
- متوسط رتبة حالة الشارع.

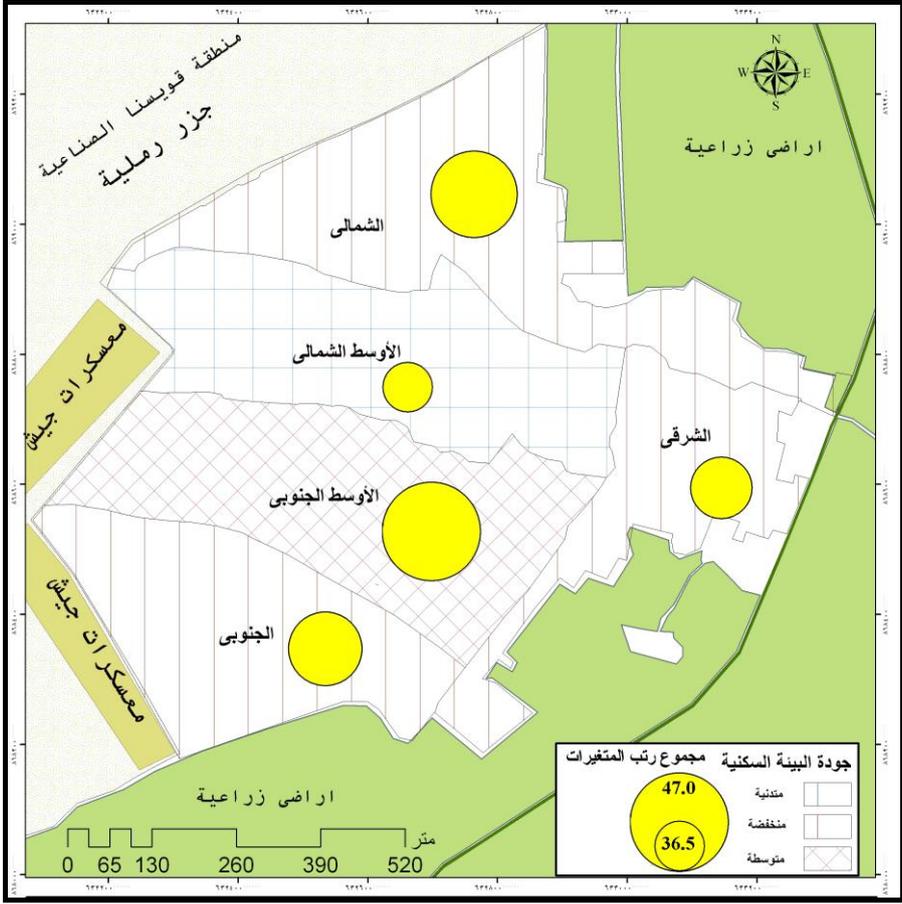
وبعد ترتيب المؤشرات بقطاعات القرية ويقسمة مجموع الرتب التراكمي للمؤشرات في كل قطاع، والتي يعد أكبرها قيمة أفضلها حالة لقياس جودة البيئة السكنية بالقرية، ويقسمتها على عدد المؤشرات (المتغيرات 14) يتبين متوسط رتبة القطاع من حيث جودة البيئة السكنية. ويمكن من خلال الجدول ملاحظة التالي:

- كانت أعلى قيمة تراكمية بالقطاع الأوسط الجنوبي (47 نقطة) ليحتل المرتبة الأولى بين القطاعات المختلفة، على الرغم أنه جاء بمرتبة متأخرة من حيث نسبة المناطق المفتوحة المتاحة لكل مبنى ونصيب المبنى منها بالمتر مربع، وكذلك متوسط عرض الشارع ومتوسط حالة المبنى بالوحدة المكافئة، بينما جاء بمرتبة متقدمة بباقي المؤشرات المستخدمة لتقييم جودة البيئة السكنية للقرية.
- جاء القطاع الشمالي بالمرتبة الثانية بمجموع تراكمي للرتب بلغ (43.5) وقد جاء في مقدمة الترتيب في بعض المتغيرات مثل متوسط مادة البناء بالوحدة المكافئة، ونسبة أطوال الشوارع، وكثافة الشوارع، ونسبة المناطق المفتوحة، بينما أثرت سلباً مؤشرات أخرى إذ احتل فيها القطاع مراتب متأخرة من بينها متوسط عرض الشارع، ومتوسط مساحة المبنى، ونسبة التعلية من الارتفاع النظري، ومتوسط ارتفاع المبنى بالوحدة المكافئة.

جدول (14) : تقييم جودة البيئة السكنية بقرية منشأة أبو ذكري 2010م.

القطاعات					المتغير
الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	
12.5	12.4	14.7	18.6	13.5	الشوارع %
2	1	4	5	3	الترتيب
36.1	28.3	20.8	23	32.4	المناطق المفتوحة %
5	3	1	2	4	الترتيب
5	0	2.1	6.9	2.5	مساحة الاستخدام المختلط %
2	5	4	1	3	الترتيب
3.09	2.92	3.11	2.7	3.09	متوسط مادة البناء بالوحدة المكافئة
4	2	3	1	5	الترتيب
1.4	1.47	1.54	1.63	1.44	متوسط حالة المبنى بالوحدة المكافئة
5	3	2	1	4	الترتيب
321.4	316.6	354.7	289.7	224.4	متوسط مساحة المبنى (م ²)
4	3	5	2	1	الترتيب
12.5	10.1	14.0	12.3	10.8	طول واجهة المبنى (م)
4	1	5	3	2	الترتيب
181.47	125.09	93.10	86.31	107.52	نصيب المبنى من المناطق المفتوحة (م ²)
5	4	2	1	3	الترتيب
34.85	51.52	44.07	45.16	40.00	نسبة التعلية من الارتفاع النظري %
1	5	3	4	2	الترتيب
1.42	1.06	1.09	1.15	1.21	متوسط ارتفاع المباني (عدد الطوابق) الحالي
1	5	4	3	2	الترتيب
5.0	5.4	4.7	5.7	4.1	متوسط عرض الشارع (م)
3	4	2	5	1	الترتيب
10.4	14.2	24.8	23.2	27.4	نسبة أطوال الشوارع %
1	2	4	3	5	الترتيب
839	776	895	737	1017	كثافة الشوارع (م طولي/فدان)
3	2	4	1	5	ترتيب
1	2	4	4.5	3.5	متوسط رتب حاله الشارع
41.0	42.0	47.0	36.5	43.5	مجموع رتب متغيرات جودة البيئة السكنية بالقرية
2.9	3.0	3.4	2.6	3.1	جودة البيئة

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على مخرجات التحليل في المباحث السابقة.



شكل (60) : مستوى جودة البيئة السكنية بمنشأة أبو ذكري.

جاء القطاعان الجنوبي والشرقي بالقرب من المرتبتين التاليتين (الثالثة والرابعة) بفارق ضئيل بينهما وبين القطاع الشمالي، وقد أسهمت مؤشرات في رفع جودة البيئة السكنية فيهما كان من بينها وأكثرها أهمية في ذلك متوسط حالة المبنى بالوحدة المكافئة، ومتوسط عرض الشارع بكلا القطاعين، في الوقت الذي كان لمؤشرات مساحة المباني مختلطة الاستخدام، ونسبة التعلية الرأسية من الارتفاع النظري المقدّر، ومتوسط ارتفاع المبنى بالوحدة المكافئة دور في رفع جودة البيئة السكنية وبخاصة بالقطاع الجنوبي، كما كان لمؤشري نسبة أطوال الشوارع ونسبة الشوارع دور في انخفاض جودة البيئة السكنية بالقطاعين معا.

- حلّ القطاع الأوسط الشمالي بالمرتبة الأخيرة؛ إذ تذيّل قائمة القطاعات وفقا للمجموع التراكمي للرتب بقيمة (36.5)، ويعود تدني جودة البيئة السكنية فيه لزيادة مساحة المباني مختلطة الاستخدام، وسوء مادة البناء، وصغر متوسط مساحة المبنى بالمترب مربع، فضلا عن انخفاض نصيب المبنى من المناطق المفتوحة وانخفاض كثافة الشوارع بالقطاع.

مما سبق يمكن القول أن تلك المؤشرات التي اعتمد عليها لرسم صورة حقيقية لواقع قرية منشأة أبو ذكري من منظور جودة البيئة السكنية يتيح إمكانية التدخل التخطيطي لتحسين الحالة البيئية والسكنية بالقرية ويكل قطاع وفقا لأولوية التدخل والحل، هذا مع الأخذ في الاعتبار المناطق الجيدة نسبيا وملامتها للسكن والمعيشة ومن ثم وضع تصور للاحتياجات المستقبلية لسكان القرية والعمل على تحسين صورة بعض المؤشرات التي تعاني منها بعض قطاعات القرية وذلك بمعالجتها والنتائج المترتبة عليها.

4) حساب السعة الاستيعابية للزيادة السكانية حتى 2032م:

قرية منشأة أبو ذكري قرية شبه معزولة وشبه حبيسة، وتتسم هيكلها الاقتصادية والاجتماعية بالهامشية والتخلف.

ومع دخول الصناعة المنطقة بدأت في أحداث تحولات تنموية رغم أنه يُعتَقَد أنها أسهمت في تخفيف الضغوط على مجتمع القرية، إلا أنها تُجابه مشكلة النمو السكاني السريع، ويعتقد البعض أنه يعود في جزء من الهجرة الوافدة وهو ما لم يمكن تأكيده من الدراسة.

وشكل النمو السكاني السريع أحد الأعباء المضافة على هيكل القرية الاقتصادية الضعيف ومجتمعها شبه الهامشي، ولكن الحواجز والقيود التي تلقها من جميع الجهات تعوق تمددها، ومن ثم فإن التنمية العمرانية يمكن أن تعتمد أساسا على تطوير الطاقة الاستيعابية للكتلة العمرانية للقرية دون إحداث تحولات سلبية على البيئة السكنية وذلك وفق التصور التالي:

- بافتراض ثبات معدلات النمو في الفترة التعدادية الأخيرة سيزداد الحجم المتوقع للسكان في الفترات الخمسية التالية حتى عام 2032م (جدول 15)، حيث تبلغ جملة الزيادة السكانية المرتقبة نحو (3058 نسمة) أي بما يعادل نحو (713 أسرة- مبنى) وفقا لمتوسط حجم الأسرة.
- ولما كانت المساحة الفضاء المتاحة داخل الحيز العمراني بالقرية تبلغ (97436 مترا مربعا)، وفي ضوء متوسط نسبة المساحة المبنية في الحيز العمراني للقرية والتي تدور حول (72.6%) فإن مساحة الفضاء التي يمكن أن تخصص للمنطقة المبنية تعادل (70739 مترا مربعا) أي سبعة عشر فدانا (16.8 فدانا).
- وفي ضوء متوسط مساحة المبنى وفقا للوضع الراهن والذي يقدر بنحو (291 مترا مربعا)، فإن المساحة الفضاء المخصصة للبناء تكفي لنحو (243 وحد بنائية) لا تشكل سوى ثلث جملة الأسر المتوقع زيادتها (34.2%) حتى عام 2032م بافتراض أسرة لكل وحدة بنائية.
- لا توجد خيارات إضافية لزيادة الطاقة الاستيعابية سوى النمو الرأسي، حيث أن النمو العمراني الأفقي على حساب الأرض الزراعية المحدودة المساحة في الجنوب والغرب، غير مقبول.
- تتفاوت الطاقة الاستيعابية للقطاعات المكانية داخل القرية وفقا لمساحة الفضاءات الداخلية ومتوسط مساحة المبنى بكل قطاع على النحو الذي يوضحه (جدول 16)، الذي يوضح اختلاف الطاقة الاستيعابية بين (107 مبنى- أسرة) بالقطاع الشمالي في حدها الأقصى، ونحو (18 مبنى- أسرة) في حدها الأدنى كما بالقطاع الأوسط الشمالي.
- مما سبق يتضح أن الفضاءات الداخلية بقطاعات القرية لا تستطيع استيعاب سوى ثلث الاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية من أراضي الإسكان حتى منتصف عام 2019م، إذ يبلغ حجم العجز الكلي (470 مبنى- أسرة) لاستيعاب الزيادة (2019 - 2032م).
- ولما كانت الأراضي الزراعية المتاحة للقرية إجمالا محدودة بما يجعلها بديلا مستبعدا للتوسع الأفقي عليها، لذا بات من الضروري تقييم إمكانية التوسع الرأسي المستقبلي في ضوء إمكانات البيئة السكنية لاستيعاب العجز في الإسكان المطلوب لباقي الزيادة السكانية المرتقبة حتى نهاية الفترة التخطيطية عام 2032م.

جدول (15) : الحجم السكاني والزيادة السكانية المتوقعة في الفترات الخمسية حتى 2032م.

الزيادة السكانية		توقع السكان	الفترة الزمنية
%	نسمة		
22.7	694	11388	2017-2012
24.2	739	12127	2022-2017
25.7	787	12914	2027-2022
27.4	838	13752	2032 -2027
100.0	3058	0	2032 -2012

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على حساب التوقع السكاني والاحتياجات المستقبلية.

جدول (16) : الاحتياجات المستقبلية من المباني السكنية

وفقا للفضاءات المتاحة بالقطاعات 2010م.

القرية	الشرقي	الجنوبي	الأوسط الجنوبي	الأوسط الشمالي	الشمالي	القطاعات
97436	22104	22092	10771	6876	35592	مساحة الفضاءات م ²
72.6	63.9	71.7	79.2	77.0	67.6	نسبة مساحة المباني %
291.3	321.4	316.6	354.7	289.8	224.4	متوسط مساحة المبنى م ²
70734	14128	15836	8531	5298	24062	الاحتياجات المستقبلية من المساحة للبناء م ²
243	44	50	24	18	107	عدد المباني الممكنة (أسرة)
100	18	21	10	8	44	نسبة المباني وفقا للفراغات المتاحة (%) لجملة الممكن

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الجداول في التحليل السابق.

- وباستعراض القطاعات المكانية التي تسمح ارتفاعاتها الفعلية بتعليقها نجدتها تتركز بالقطاعات الجنوبية والأوسط الشمالي (3.4، 2.8 مترا) لكل منهما على التوالي؛ ولكن ليست كل مبانيهما قابلة لهذا البديل، إذ تقتصر التعليق الرأسية على المباني الطينية القديمة والتي شارف أغلبها على انتهاء عمره الافتراضي، وتقدر طاقتها الاستيعابية (93 أسرة - مبنى) تشكل نحو خمس جملة الطاقة الاستيعابية المطلوبة حتى عام 2032م (جدول 17).

جدول (17) : المباني المتاحة وفقا لبدليل التعلية الرأسية للمباني الطينية.

القطاع	الأوسط الشمالي	الجنوبي	الجملة
المباني	423	314	737
عدد المباني السكنية	393	314	707
عدد المباني الطينية	39	53	93

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الجداول في التحليل السابق.

- بجمع الطاقة الاستيعابية الناتجة عن استخدام الفضاءات المتاحة بالقرية والتعلية الرأسية على حساب المباني الطينية يتضح عدم القدرة على توفير نصف الاحتياجات المستقبلية من المباني؛ إذ تشكل قدرتهما الاستيعابية (47.12%) من المطلوب توفيره حتى نهاية الفترة 2032م، ويمكن استيعاب جزء منها ببقية القطاعات وفقا للتعلية لجزء من المباني مع تأهيلها بيئيا.
- بالنظر لباقي القطاعات المكانية المتبقية بالقرية نجد أن مقدار التعلية الرأسية يتراوح ما بين 2.3 - 2.7 مترا، أي تقل إمكانات التعلية الرأسية عن طابق واحد بنسبة قليلة، ومن ثم يمكن التعلية الرأسية للمباني الطينية فقط بالتجاوز بمقدار طابق في حالة التأهيل البيئي للمنطقة بزيادة الارتداد عن خط التنظيم وتحسين المسطحات الخضراء والتشجير. ووفقا لهذا البديل تقدر الطاقة الاستيعابية بنحو (172 مبنى - أسرة) تشكل ربع (24.1%) جملة الطاقة الاستيعابية للزيادة السكانية المرتقبة، ومن ثم تتخفف نسبة العجز إلى (30%) من الطاقة الاستيعابية المرتقبة حتى عام 2032م (جدول 18).

جدول (18) : الطاقة الاستيعابية للمباني وفقا لامكانية التعلية الرأسية بمنشأة أبودكري 2010م.

القطاعات	الشمالي	الأوسط الجنوبي	الشرقي	مجموع
المباني	567	395	186	1148
عدد المباني السكنية	556	386	180	1122
عدد المباني الطينية	83	54	35	172
مقدار التعلية الرأسية	2.4	2.6	2.3	2.7

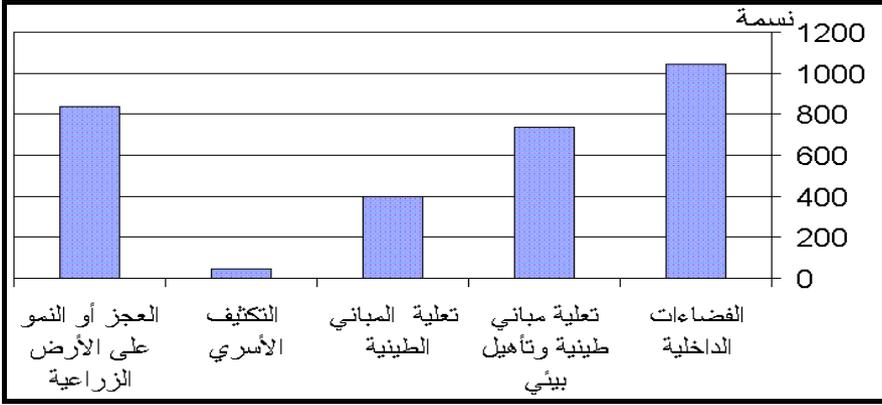
المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الجداول في التحليل السابق.

- في ضوء العجز الصافي في الطاقة الاستيعابية والتي تقدر بثلاث حجمها حتى عام 2032م ومقداره (205 أسرة - مبنى)، ولما كانت الفوارق في معدل التعلية الرأسية للقرية والتكثيف الأسري لكل وحدة بنائية يتراوح بين (1.2 طابق/مبنى)، (1.34 أسرة/مبنى) فهذا يعني القدرة على استيعاب نحو عشرة أسر أخرى، ويتبقى (195 أسرة) من الزيادة المرتقبة سوف تتجه إلى وحدات سكنية جديدة على حساب الأرض الزراعية تقدر مساحتها بنحو 14.3 فدان.
- خلاصة ما سبق أن القيود المفروضة على النمو الأفقي والتي تجعل القرية شبه حبيسة توجه التنمية العمرانية نحو الاعتماد على امكانات الكتلة والحيز العمراني الداخلي لاستيعاب الزيادة السكانية المرتقبة والتي تقدر بثلاثة آلاف نسمة (700 أسرة) من خلال عدة بدائل تشكل الخيار التنموي المناسب حتى عام 2032 وهي على النحو الذي يوضحه (جدول 19 وشكل 61).

جدول (19) : السعة الاستيعابية للزيادة السكانية المرتقبة وفقا للبدائل التنموية حتى 2032م.

المباني السكنية - الأسر		الحجم السكاني	المتغير	البديل
العدد	%			
243	34.1	1042		الفضاءات الداخلية
93	13.0	399		التعلية الرأسية للمباني الطينية
172	24.1	738		التعلية الرأسية للمباني الطينية مع التأهيل البيئي
10	1.4	43		التكثيف الأسري والسكاني وفقا لطبيعة المجتمع
518	72.7	2222		جملة الطاقة الاستيعابية
195	27.3	837		العجز الصافي - النمو الأفقي على الأرض الزراعية
713	100.0	3059		الطاقة الاستيعابية المستهدفة 2032م

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الجداول التفصيلية للبدائل السابقة.



شكل (61) : السعة الاستيعابية للزيادة السكانية المرتقبة وفقا للبدائل التنموية حتى 2032م.

5) مجالات أخرى لتنمية قرية منشأة أبو ذكري :

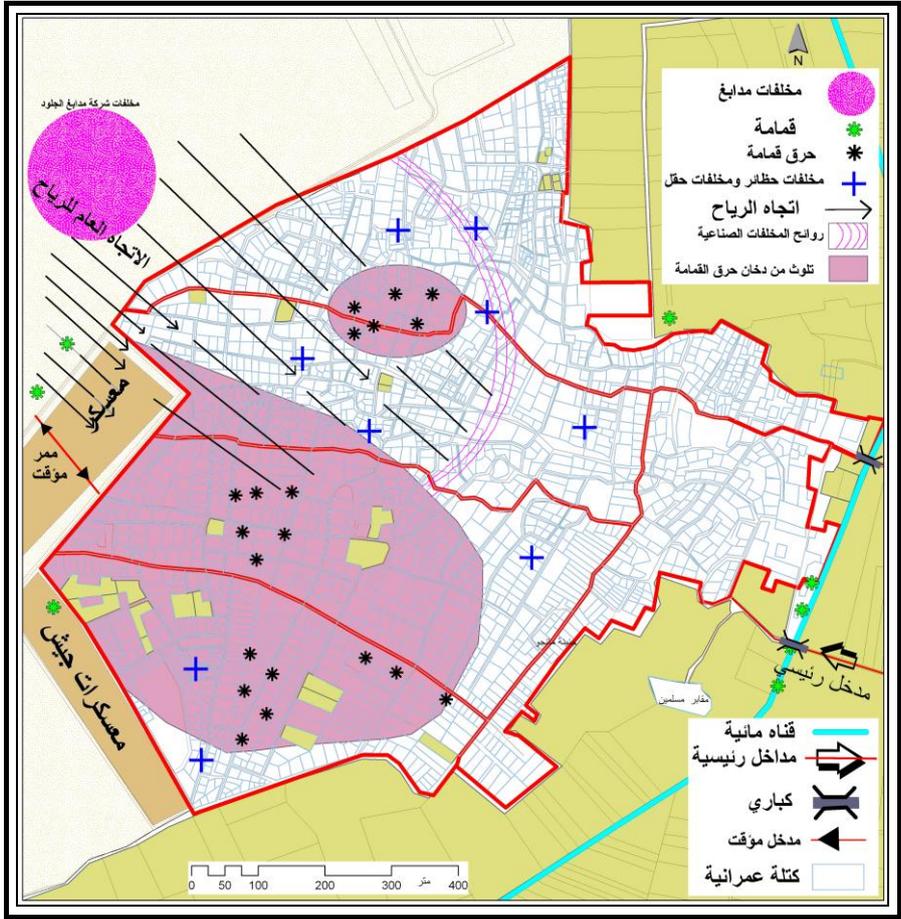
لخص (Paul J. Cloke, 1987, p. 90) أهداف تخطيط تنمية المستوطنات الريفية فيما

يلي:

- حماية الأراضي الزراعية والتشكيل البصري للريف وحماية عناصر البيئة الطبيعية.
- دعم الحرف الريفية والصناعات الزراعية، وتوفير فرص العمل، والحد من البطالة.
- تحسين كفاءة الخدمات العامة وشبكات المرافق وخفض تكاليف تشغيلها وصيانتها وتقليل مخاطرها.
- الحفاظ على شخصية المستوطنة البشرية التاريخية والمعمارية.
- تحسين إمكانية الوصول بين المستوطنات البشرية والمراكز الحضرية لتحسين فرص التنمية.
- توفير السكن الملائم لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- إحداث التوازن بين السعة الاستيعابية والخدمية والرصيد السكاني.

ولا نتوقف فرص التنمية في قرية منشأة أبو ذكري على مدى استيعاب البيئة المادية للزيادة السكانية فقط إذ تعدد البدائل التنموية الواجب وضعها في الاعتبار للنهوض بالقرية وبخاصة أنه من خلال المقابلة المباشرة أمكن للباحث التعرف على بعض احتياجات السكان ومجالات التنمية المطلوبة ومنها ما يلي:

- أ. خفض معدلات النمو السكاني بإتباع برامج تنظيم الأسرة وذلك بهدف تحسين الخصائص الاقتصادية الاجتماعية للسكان وتخفيف الضغط على الموارد.
- ب. رفع المستوى التعليمي والتدريبى للشباب لتأهيلهم للعمل سواء في المنطقة الصناعية المجاورة أو في الحواضر المجاورة.
- ت. توفير التمويل للمجتمع لعمل المشروعات الصغيرة بالقرية.
- ث. تحسين مسافة الارتداد عن خط التنظيم لزيادة عرض الشارع ومن ثم زيادة التعلية.
- ج. تحسين فرص التمويل العقاري للعمل على زيادة السعة الاستيعابية.
- ح. إعادة النظر في تصميم نمط البيوت العربية ذات الحوش لامكانية استغلاله في التعلية.
- خ. تحسين إمكانية الوصول لكسر عزلة القرية وأقلها تحسين الوصلة القصيرة التي فتحتها إدارة المعسكر شمال القرية لتصلها بطريق مختصر لأقرب وصلة لمدينة قويسنا.
- د. تحسين الظروف البيئية وبخاصة مستوى النظافة وتحديد منطقة النفايات شمال القرية حيث يلقي نفايات شركات الغراء والبويات والمجزر (شكل 62).
- ذ. عمل وحدة صحية بالقرية نظرا لزيادة عدد السكان.
- ر. زيادة الفصول بسبب ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصل وعمل مدرسة إعدادية لبعده المدارس التي ينتظم فيها تلاميذ الإعدادي.
- ز. تحسين مياه الشرب حيث أن مصدرها الأساسي هو الآبار.
- س. عمل نقطة أمنية أو غفر تابع للداخلية نظرا للتهريب وتجارة المخدرات والتي أنكر سكان القرية أنها يقوم بها الغرباء وليس أبناء القرية.
- ش. توفير فرص عمل لسكان القرية حيث أن النشاط الزراعي لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة من قوة العمل، ويقترح النهوض بالمزارع الأثرية بالمنطقة وتوجيه الشباب للعمل بها، والاشتراط على شركات المنطقة الصناعية تشغيل نسبة من أبناء القرى المحيطة.



شكل (62) : مصادر التلوث ومجال التأثير بمنشأة أبو ذكري.

الخاتمة :

(1) النتائج :

توصلت الدراسة لما يلي:

- انتشار المحلات العمرانية على الجزر الرملية وتباين خصائصها العمرانية الحالية والتاريخية.
- تتمتع معظم المحلات العمرانية الحالية بتجاورها مع استخدامات مختلفة على الجزر الرملية كالمناطق الأثرية والصناعية، والأمنية، والدفاعية، والنقلية.

- تعاني منشأة أبو ذكري من الموقع شبه المنعزل والموضع شبه الحبيس وتدني الخصائص الاقتصادية الاجتماعية للسكان وعدم وضوح الأثر الإيجابي لتجاورها مع المنطقة الصناعية الوليدة بجوارها بل إنها تعاني من مشكلات بيئية نتيجة للتجاور فضلا عن مشكلات نقص الخدمات.
- لا تكفي السعة الاستيعابية الكامنة بقرية منشأة أبو ذكري لاستيعاب النمو السكاني بعد عقدين من الزمان مما سيضطر السكان للتوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية.
- وضعت الدراسة عدة مقترحات لتنمية الخدمات وخفض معدلات النمو السكاني وتحسين مستوى النظافة وحماية البيئة بقرية منشأة أبو ذكري.

(2) التوصيات :

توصي الدراسة بما يلي:

- مواصلة البحث على الجزر الرملية والأكوام في الدلتا، ووقف أعمال التجريف، والعمل على كشف أسرارها التاريخية وكنوزها الأثرية في الفترات التاريخية المختلفة، واستثمارها في النشاط السياحي.
- استثمار المطارات غير المستغلة لأغراض دفاعية لتنمية نشاط النقل الجوي أو الترويحي ورياضة الطيران الشراعي.
- وضع المقترحات التنموية الخاصة بمنشأة أبو ذكري في الاعتبار فيما يتعلق بتحسين السعة الاستيعابية للزيادة السكانية في باقي قرى الجزر الرملية نظرا للحالة العامة في الدلتا التي تشهد نموا سكانيا ونقصا في أراضي البناء تبعا لحظر البناء على الأرض الزراعية.
- مراعاة إتباع بعض مقترحات تنمية الخدمات وخفض معدلات النمو السكاني وتحسين مستوى النظافة وحماية البيئة التي وُضِعَت لقرية منشأة أبو ذكري، عند العمل على تنمية باقي قرى الجزر الرملية في الدلتا في حالة تشابه بعض ظروف هذه القرى مع قرية منشأة أبو ذكري.
- الحث على دراسة التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي وتحسين استثمار الموارد الريفية في قرى الدلتا.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية.

1. إسماعيل يوسف إسماعيل: التنمية العمرانية الرأسية للقريّة المصرية كمرحلة انتقالية في استراتيجية التخطيط الإقليمي. دراسة كارتوجرافية تطبيقية على محافظة المنوفية. دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب جامعة المنوفية. 1996م.
2. البربري، أحمد محمد: عواصم مصر القديمة، مطبعة الحضري، الإسكندرية، ط1، المؤلف، 2004م.
3. البهنساوي، أحمد علي سليم: معايير تحديد الأهمية النسبية والدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية . كلية الهندسة - جامعة الأزهر . 2008م.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والمسكن، محافظة المنوفية، 2006م، القاهرة.
5. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. خرائط رقمية لبعض قرى محافظة المنوفية. بيانات غير منشورة. القاهرة 2010م.
6. وزارة التنمية المحلية ومعهد التخطيط القومي: برنامج التنمية البشرية. تقرير التنمية البشرية لمحافظة المنوفية. تقرير 2003م منشور، و الإصدار الثاني لتقرير 2011م، غير منشور.
7. أمين سلامة: الحياة اليومية عند قدماء المصريين (مترجم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
8. رمزي، محمد: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945م، القسم الأول البلاد المندرسة. القسم الثاني، البلاد الحالية، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م.
9. رمضان السيد: تاريخ مصر القديمة، ج1، مطبوعات هيئة الآثار، 16، القاهرة 1988م.
10. صلاح عبد الجابر عيسى: التوزيع الجغرافي لظاهرة الريفية- دراسة أصولية وتطبيقية. مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض - 1984م.
11. صلاح عبد الجابر عيسى: تنمية وتخطيط المستوطنات الريفية، دراسة جغرافية أصولية وتطبيقية. مكتبة النهضة المصرية، 1983م.

12. صلاح عبد الجابر عيسى: تنمية وتخطيط المستوطنات الريفية، دراسة جغرافية أصولية وتطبيقية. مكتبة النهضة المصرية، 1983م.
13. عبد الفتاح محمد وهيبه : جغرافية العمران، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1975م.
14. عبد المنعم سيد، عبد الحليم: البحر الأحمر وظهيره في العصور القديمة، الإسكندرية، 1993م.
15. عبد الباقي، محمد إبراهيم: التنمية السلبية للقرية المصرية، مؤتمر تنمية البيئة الريفية. جامعة عين شمس، 1995م.
16. كامل، إبراهيم حمد: إقليم شرق الدلتا في عصوره التاريخية القديمة، ج1، القاهرة 1985م.
17. الجعيدب، مساعد بن عبد الرحمن: التنمية العمرانية الريفية بمنطقة القصيم. سلسلة دراسات جغرافية. 15، الجمعية الجغرافية السعودية. 1429هـ. 2008م.
18. محمد محمد حجازي: جغرافية الأرياف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1982م.
19. محمد محمود عبدالرؤف: التنمية الريفية فى جمهورية الصومال الديموقراطية. ندوة التنمية الريفية فى بعض الأقطار العربية، الخرطوم، إبريل 1978م.
20. محمد حماد: تخطيط المدن وتاريخه، الطبعة الأولى، القاهرة - بدون دار نشر - 1965م.
21. مدحت صبرى ومحمد نصرت: مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتطبيقاتها العامة بدول العالم النامى. بحث مقدم لندوة التنمية الريفية بالتعاون بين كلية الزراعة جامعة الملك سعود ومنظمة اليونسكو، الرياض 1981م.
22. مصلحة المساحة المصرية. الخرائط الطبوغرافية للدلتا 1:50000، و 1:25000، تواريخ مختلفة من 1930 إلى 1950م وبعضها 1970م.
23. مصيلحي، فتحي محمد، المنوفية طاقات بشرية متجددة وسقوف تنموية متغيرة، الطبعة الثانية، مطابع جامعة المنوفية، 2003م.
24. مصيلحي، فتحي محمد: بحوث فى جغرافية مصر، مركز معالجة الوثائق بشبين الكوم. 1993م.
25. مصيلحي، فتحي محمد: تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى. دار المدينة المنورة. القاهرة الطبعة الأولى، 1988م.
26. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. الهيئة العامة للتصنيع، الخريطة الصناعية لمحافظة المنوفية، والتوطن الصناعي للمنطقة الصناعية الجديدة بكفور الرمل، سبتمبر 1991م.
27. وهران، محمد بيومي: مصر والشرق الأدنى القديم، ج3، ط3، الإسكندرية، 1988م.

1. Abu Al Izz, M. S.: Landforms of Egypt, Trans. By Faid. Cairo 1971.
2. Andrew Glig: An introduction to rural geography. Edward Arnold, UK 1985.
3. Bietak, M. 2009. "Perunefer: the principal New Kingdom naval base." *Egyptian Archaeology* 34: 15-17.
4. Brenda Ryan. Ecological Footprint Analysis In Irish Rural Study. *Irish Geography*. Vol. 37-2. 2004. 223-235.
5. Christopher Bull & Peter Daniel : The geography of rural resources; Conceptual frame work in geography. Oliver & Boyd, UK. 1989.
6. Detlef Muller-Mahn, *Geographie sociale de l'Egypte; Ouverture et cloisonnements*, *Revue de Geographie de Lyon*, Geocarrefour, Volume 73 3/1998. Lyon, France, 1998, pp. 227-234.
7. Durham University and the Egypt Exploration Society: Regional Survey of the 'Sais and its Hinterland'. SCA. Cairo. 2010.
8. Egypt Exploration Society: The Delta Survey. Minufiyeh Archaeological Survey. Autumn. 2011.
9. El-Qady, G., A. El-Said, A. Mohamed, and F. Shaaban. 2006. "Application of Geophysical Methods for Delineating the Old Harbour of Mendes." *Proceedings from the 4th International Symposium on Geophysics*, Tanta, 40-49.
10. Gordon E. Cherry: Rural planning problems. Univ. of Glasgow. Robert Maclehos & Co. 1984.
11. Hualou Longa, Yansui Liua, XiuqinWub and Guihua Dong: Spatio-temporal dynamic patterns of farmland and rural settlements in Su–Xi–Chang region: Implications for building a new countryside in coastal China. *Land Use Policy* journal. April 2008. Science Direct.
12. Hume, W.F: Geology of Egypt. The Egyptian Survey Department. Cairo. 1925.
13. International Fund for Agricultural Development. Rural Poverty Report 2001. The Scout Report for Social Sciences selection.
14. Ismail Y. Ismail: Trends and policy issues concerning urban transition in rural Egypt. An applied study on the mid upper Nile Delta. *The Middle East Research Magazine*. Ain Shams University. Egypt. March. 2004.
15. Jean Marie Cour: Population dynamics, urban rural linkages and local development in West Africa: a demo-economic and spatial conceptual framework. World bank workshop on urban-rural linkages. March 8-10, 2000. Washington DC.
16. *Journal of Rural Studies*: Changing ruralities, changing landscapes exploring social recomposition using a multi-scale approach. Volume 19, Issue 4, October 2003, PP. 425-444.
17. Karl W. Butzer: Early hydraulic civilization in Egypt. A study in cultural ecology. Internet publication for series of prehistoric archeology and geology edited by Karl W. Butzer and Leslie G. Freeman 1976. Chicago University press.
18. Manoj Roy and Geraint Ellis: Rural Settlements Patterns And Access To Development. School of Planning, Architecture and Civil Engineering Queen's University Belfast. 2008.

19. Mohammad A. Qadeer: Ruralopolises: The Spatial Organization and Residential Land Economy of High-density Rural Regions in South Asia. *Urban Studies*, Vol. 37, No. 9, pp. 1583-1603.
20. Morriss ,Veronica Marie: Islands in the Nile Sea. The Maritime Cultural Landscape of Thmuis, an Ancient Delta City. Department of Anthropology . A Thesis Submitted to the Office of Graduate studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of PhD of Arts. May 2012.
21. Paul Cloke: An introduction to rural settlements planning. Methuen & Co. MY. 1987.
22. Paul Robbinson: Tracking invasive land cover in rural areas in India. *Annals of the Association of American Geographers*, Vol. 91, Dec. 2001, No. 4. pp. 637-659 .
23. Redford, D.: "The First Season of Excavations at Mendes (1991)." *The Society for the Study of Egyptian Antiquities*.
24. Redford, D. 2001. *The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt*. Oxford: Oxford University Press.
25. Redford, D. 2010. *City of the Ram Man: The Story of Ancient Mendes*. Princeton: Princeton University Press.
26. Rowland, J. M: Quesna, its sacred use and position within the socio-political landscape of the central Nile Delta. Paper presented at the annual meeting of the 63rd Annual Meeting of the American Research Center in Egypt. 2011-04-27
27. Salah Abdel Gaber Eisa: Land use of the Quesna sandy islands. *Bulletin of the Faculty of Arts. Menufiya University*. Vol.1. 1990.
28. Selvee Fanchette, *Le Delta du Nile, Densites de population et urbanisation des campagnes*. Fascicule de recherches # 32 Urbama- Orstom. Tours, France, 1997.
29. Simon Ashley & Caroline Maxwell: *Rethinking Rural Development*. Overseas Development Institute. London. 2002.
30. The Arkleton Institute for Rural Development Research: *Dynamics of Rural Areas*. University of Aberdeen press. 2001.
31. Tony pellegrini and Bob Tompson: *Rural- urban linkages; Policy implications for development planning and poverty reduction*. Rural & Urban Sectors Board. World Bank Headquarters. 18th. Street. NW. Washington DC. March, 2000.
32. Trochere Herve, Ferreol Salomon and Manfred Bietak: *Geo-Archaeology of Avaris, 1st result*. Private report. 2006.
33. Zakrzewski Sonia: *Quesna: the Ptolemaic and Roman cemetery*. Egyptian Archaeology. Project by Department of Archaeology at the University of Southampton. 2007.

* * *

الإصدارات السابقة لسلسلة البحوث الجغرافية

1. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
2. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، 1997.
3. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام 1952، أ.د. يوسف أبو مايلة وآخرون، 1998.
4. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، 1999.
5. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، 2001.
6. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، 2001.
7. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، 2003.
8. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، 2004.
9. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزامل، 2005.
10. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، 2005.
11. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، 2006.
12. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد على، 2006.
13. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم على غانم، 2006.
14. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2006.
15. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، 2006.
16. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، 2007.
17. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولى السعيد، 2007.
18. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى 2004، د. أشرف على عبده، 2007.
19. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2007.
20. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف على عبده، 2007.
21. الأبعاد الجيومورفولوجية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام 2005، د. سامح عبد الوهاب، 2008.
22. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، 2009.
23. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
24. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، 2009.
25. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
26. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، 2009.
27. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة مسعد مندور، 2009.
28. التحليل الجغرافى لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2009.
29. تحليل جغرافى لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة جدة، د. أسامة بن رشاد جستنبة و أ. مشاعل بنت سعد المالكي، 2009.
30. الفقر فى غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، 2010.

31. بعض ملامح التنمية العمرانية في محافظة المجمععة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، 2010.
32. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف شجاع علي الحارث، 2010.
33. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هندأوى، 2010.
34. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، 2011.
35. تغير المعطيات المكانية وأثرها في التنمية السياحية بقرية الينهنسا في محافظة المنيا، د. ماجدة جمعة، 2011.
36. الاتجاهات الحديثة في جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، 2011.
37. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهة يقظان الجابري، 2011.
38. تداخل المياه البحرية والحويفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، 2011.
39. أحجار الزينة في المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، 2011.
40. التنوع الحيوى بإقليم الجبل الأخضر بالجمهورية العربية الليبية، د. عادل معتمد عبد الحميد، 2011.
41. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (1369-1450هـ) الموافق (1950-2028م)، د. عمر محمد على محمد، 2011.
42. المرافق الفيضية وأثرها على طريق قفط - القصير، د. محمد عبد الحلیم حلمي عبد الفتاح، 2012.
43. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، 2012.
44. التنوع المكاني لأنماط النمو الريفي في المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية، د. محمد مشخص، 2012.
45. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، 2012.
46. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، 2012.
47. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، 2012.
48. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، 2012.
49. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية (1995-2012)، د. طارق كامل فرج خميس، 2012.
50. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس إبراهيم محمد المعداوى، 2012.
51. الضوابط المناخية للعجز المائي في شبه جزيرة سيناء، د. صلاح معروف عبده عماشة، 2012.
52. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2012.
53. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، 2012.
54. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، 2012.
55. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، 2012.
56. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، 2012.
57. التغير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، 2012.
58. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، 2012.
59. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية في جغرافية النقل، د. منى صبحي نور الدين، 2012.

60. التمدد الحضري لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، 2013.
61. التحليل المكاني لتوزيع خدمة محطات تهيئة وقود السيارات بمدينة مكة المكرمة، د. عمر محمد على، 2013.
62. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفح، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2013.
63. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التنموي، د. عاطف حافظ سلامه، 2013.
64. جيومورفولوجية قاع الفريح شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، 2013.
65. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2013.
66. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (2013).
67. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسبوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، 2013.
68. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط مدينة الرياض، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، 2013.
69. تنمية النقل البحري والخدمات اللوجستية في إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، 2013.
70. استخدامات الأرض في حلوان مستخلصة من المرئيات الفضائية، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2013.
71. تحليل جغرافي لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، د. منى صبحي نور الدين، 2014.